

((النسخة الجديدة))

مقدمة

الحمد لله الذي أحاطنا برحمته، وأنعم علينا بفضله ومنته، والصلاة والسلام على من أمرنا الله باتباع منهاجه وسننه، وعلى آله وأزواجه وذريته، ورضي الله عن جميع صحابته؛

(إننا اليوم نخوض معركة كبيرة باختيارنا، نفتح فيها أبوابا مغلقة، ولا ينبغي أبدا أن تتردد في خوضها معنا، ليس ضروريا لكي تخوضها أن تعرفنا ونعرفك، ولكن من الضروري أن تكون حرا من داخلك، وإن كتابتي لهذا الكتاب وقراءتك له ليست إلا خطوة في طريق هذه المعركة) قد تكون هذه الجملة - حتى الآن - غامضة بالنسبة إليك أيها القارئ الكريم، فأنت ما زلت لم تعرف (ما هي هذه المعركة التي أحدثك عنها وعن ضرورة خوضها ؟!) ، وفي الحقيقة هذا ما كتبت الكتاب من أجله، ولكن دعني أقدّم لمن خاض المعركة بالفعل مقدمةً مهمة لا غنى عنها، ستحتاج إلى الرجوع لها مرة أخرى بعدما تنتهي من قراءة الكتاب لآخره إن شاء الله، فأقول :

لا شك أن التحرك في معارك التغيير كي يكون فعّالا يحتاج إلى : (منهج) راسخ و(نظرية) واضحة وإقدامٍ على خوض (التجربة).

وأعني بالمنهج هنا: القيم والثوابت الكلية العليا التي يتحدد بها سلوكنا داخل المعركة، فلا نقول قولا أو نفعل فعلا لا يتوافق معها، هذه القيم هي محل المفاصلة والجانب المصان من تحركنا، لا نعرضها في سوق المساومات ولا نقبل التصالح على شيء يناقضها، بل غاية سعينا كله هو تحقيقها وإقامتها ورؤيتها واقعا نعيشه ونحياه، وهذا الكتاب المختصر يطرح بين سطوره عناصر رئيسية من تلك القيم المصانة، مع طرحه لتصور مبسط جدا - لا يسع أحدا جهله - حول واقع معركة اليوم وحقيقتها ومكان تلك الثوابت فيها.

وأعني بالنظرية امتلاك رؤية مستقيمة حول آلية إنزال هذا المنهج على واقع المعركة، حتى لا يصبح المنهج مجرد كلمات وشعارات لا حقيقة لها في الواقع، فالنظرية هنا أشبه بتصورعام لخطة تغييرعملية وواقعية تنبثق من المنهج وتحقق غاياته، فهي تربط بين قيم المنهج وبين حقائق الواقع بمشروع عملي.

وأعني بخوض التجربة أن يتم البدء في تنفيذ هذه النظرية على الأرض، وإن التجربة التي تكون نتاج منهج صحيح ونظرية متأنية محكمة تم إدراك الواقع فيها بعمق لن تكون إلا تجربة منتصرة، سواء وصل أصحابها للتمكين أم لم يصلوا، فأقل أحوال تلك التجربة أنها ستكون نبراسا منيرا لمن يأتي بعدنا، وتهيئة للأرض من تحت أقدامهم، وترسخيا لقيم تستحق البذل والتضحية، فهي دماء وأعمار تصحح الخطوات في الطريق، وترسم إرشادات وعلامات لمن يسعى إلى الحق، فالفشل فيها نجاح، والموت في سبيلها نصر، وهل خبرات الشعوب والأمم إلا قطرات من دماء نزل بعضها فوق بعض، وهل التجربة الناجحة إلا ثمرة تجارب فاشلة سبقتها!

إن الأمم الماجدة هي التي يبني فيها كل جيل على تجربة من قبله، فما نحن إلا ثمرة تجارب من سبقونا في معركة التغيير، إن الخدعة النفسية التي تُشعر كل شخص أنه مركز الكون وحوله يدور كل شيء تصيب الكيانات كما تصيب الأشخاص، ولذلك لا تستفيد هذه الكيانات مِن تجارب مَن سبقوها، ولا تفكر في إفادة من يأتي بعدها، وبهذا تتكرر الأخطاء، حتى أصبح كل كيان يعتقد أن تمام النصر يكون بانتصاره هو فقط، والحقيقة أنه قد يموت من هو سبب في النصر قبل أن يراه، والتاريخ يشهد على ذلك، وقد يعمل عامل للنصر ليجني الثمرة عامل آخر، وإن الله حقا قد وعد من ينصره بالنصر ولكن هذا لا يعني أنه يجب أن يرى النصر بعينيه، فقد يكون انتصاره بانتصار من يأتي بعده بانيا على سعيه.

كما أن السعي والمحاولة هو الضمانة الأولى للهداية فقد قال تعالى: (والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا) فجعل الجهاد سببا للهداية، فإذا كان هناك مساحة للثبات لا تنازل عنها وهي المساحة التي تمس (المنهج والاعتقاد) ، فكذلك يجب أن تظل (النظرية والتجربة) مساحة تطوير وتصحيح وهذا لا يمكن حدوثه بدون خوضٍ للمعركة.

وإذا حضر هذا المعنى في ذهنك فمن المحال أن تخشى من الفشل، فبدون تجارب فاشلة لا يتحقق النجاح، وفي الحقيقة الفشل ليس في أن تحاول فلا تصل، الفشل في أن تترك العمل في واقع يحتاج إلى جهد كل واحد؛ فانطلق للمجد لا تخش لومة لائم، ولا تخش من تربص عدو أو حسود أو شامت، والأجر عند الله، ففي كل الأحوال سيكون لك أثر في الخير إذا أخلصت نيتك وتحريت الحق.

ولأجل ذلك كانت كتابتي لهذا الكتاب المختصر حول معركة التغيير، حاولت أن أضع فيه بسلاسةٍ عناصر هامة من منهجنا، وأردت بكتابته أن يصبح لدى كل متحرك في المعركة اليوم الحد الأدنى من إدراكها ومعرفة حقائقها، وألمحت إلى شيء بسيط من نظرية التغيير كما أراها، يصاحب كتابتي لهذه الكلمات تجربة ترسمها الآن دماء تُسفك وأعمار تُقضى خلف جدران المعتقلات والسجون، نسأل الله أن يرحم الشهداء فيها وأن يفك أسر المأسورين.

وفي الحقيقة كنت أود أن يكون الكتاب أكثر تفصيلا من ذلك إلا أننا اليوم نسابق الزمن ما استطعنا، ففي كل يوم يمر تقترب منا فواجئ الأيام وتحيط بنا فواجع الأقدار، فهذا ما يسّره الله وتحملته الظروف القاسية وقد كنت أتمنى ألا أخرج شيئا مكتوبا كهذا إلا كما أريد من التفصيل والتعمق والصورة التي أتصورها مكتملة شكلا ومضمونا ومراجعة، غير أنني خشيت أن يكون في التأخر شيء من الهوى والتجمل الباطل خاصة وأنا أرى أن ما في هذا الكتاب لا يسع أحداً في معركة التغيير اليوم عدم الاطلاع عليه موافقا أو مخالفا، ولعل في ذلك اعتذاراً مني عما قد تراه من تقصير أو نسيان، والكمال لله وحده، وعلى كل حال فإنني أحسب - إن شاء الله - أن هذا المختصر كافٍ لمن أراد أن يفهم حقيقة المعركة، ويضع يده على أطرافها ومجمل المنهج الصحيح فيها، واللهَ أسأل أن يتقبله بقبوله سبحانه وأن يعظم أثره في خلقه وأن يغفر لي فيه زلتي وخطئي.

على الله توكلنا وبه استعنا، ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير الفاتحين.

الفصل الأول: الهيمنة

حقيقة الواقع

هل تأملت في هذا الواقع من قبل؟ هل سألت نفسك بوضوح ما الذي يحدث في هذا العالم ومن الذي وضع قواعد اللعبة فيه وعلى أي أساس وضعها؟ هل راودك شك ولو لمرة واحدة في أننا نعيش في أكذوبة كبرى وأن هناك من يريد لنا أن نصدقها؟ هل تمنيت في يوم أن يتغير هذا العالم لعالمٍ آخر يستحق أن نعيش فيه؟ إذا كنت ممن يشعرون بأن هناك شيئا ليس صحيحا في هذا الواقع الذي نعيشه فإن هذا الفصل سيضع لك نقاطا كثيرة على الحروف، أما إذا كنت لا تشعر بهذا الخلل الموجود في واقعنا المنحط فبإمكانك أن تعطي لنفسك الفرصة لإعادة التفكير بقراءتك - أيضا - لهذا الفصل! ودعني أحكي لك القصة من بدايتها :

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة في غضون عام 1945 بدأت الدول المنتصرة في الحرب وعلى رأسها **أمريكا** في تقسيم تَرِكة العالم الجديد فيما بينها ، وبدؤوا في رسم خريطة مختلفة لنظام عالمي يحقق أطماعهم في السيطرة والتوسع، ويلبي رغباتهم التي ولدتها نشوة الانتصار الثمين في تلك الحرب العالمية المدمرة، وبالفعل وضعت هذه الدول نظاما عالميا متوازن القوّة تقريبا بين شرقه (المتمثل في الاتحاد السوفييتي والصين) ، وغربه (المتمثل بالأساس في أمريكا وفرنسا وبريطانيا)، إلا أن صراع المصالح بين القطبين لم يتوقف داخل هذا النظام العالمي، وبلغ التنافس الأمريكي السوفيتي مراحله القصوى حتى انتهى بسقوط سور برلين عام 1989 والذي أعقبه انهيار الاتحاد السوفيتي.

وهنا بدأ العالم حقبة مختلفة وأصبح عندنا نظام عالمي جديد، حيث انفردت أمريكا بقيادة العالم انفرادا شبه كامل ليكون أول رد فعل لها هو أن ترسي قواعدها العسكرية العملاقة في قلب منطقتنا في أحداث ما يُعرف بــ "حرب الخليج الثانية" مستغلة اجتياح العراق للكويت عام 1990 ، في رسالة إلى العالم كله أنه من اليوم قد صارت منطقة ما يسمى "الشرق الأوسط" بثرواتها وخيراتها تحت الطوع الكامل للسيد الأمريكي، إنها علامة كبرى على سيطرته العالمية، فهي منطقة محورية وكنز استراتيجي منقطع النظير، منطقة ظلت تثير لعاب الجميع منذ زمن بعيد، إلا أن الأمريكان لم يجدوا الفرصة السانحة للانقضاض العسكري عليها إلا بعدما سقط عدوهم الأكبر في النظام العالمي السابق (الاتحاد السوفيتي) ثم هيؤوا لأنفسهم ذريعة يتدخلون بها باتفاق مع الحكام العملاء وبدون أي رد فعل مؤثّر من الشعوب النائمة!!

وهكذا أصبح النظام العالمي الجديد بقيادة أمريكا لا ينظر إلى بلادنا إلا باعتبارها منهبا للثروات وسوقا لتصريف المنتجات وأداة من أدوات سيطرته على العالم، وأصبح يحارب ويمنع كل ما يمكن أن يساعد في تحرير إرادة الشعوب في المنطقة، فلا اكتفاء ذاتي من القمح في بلادنا، ولا تصنيع حقيقي للدواء والسلاح، ولا امتلاك لترسانة ردع كالسلاح النووي، كل ذلك أنت ممنوع منه تحت ذرائع مختلفة، وما ذاك إلا لتظل أسيرا لمنظومتهم الفاسدة، وتابعا مطيعا لسياساتهم وتوجهاتهم

المريضة، وترسا منعدم الإرادة في ماكينة حكمهم للعالم، إنهم يكفيهم - في وضع بلادنا الحالي - إن أرداوا إبادتنا أن يفرضوا علينا حصارا اقتصاديا وحينها سيجد الشعب نفسه أمام مصير محتوم .. الموت! .. إما الموت من نقص الدواء أو الموت من نقص الغذاء، فدواؤك وطعامك يأتيان إليك من الخارج! .. وهل ما حدث للعراق بعد حصارها عام 2002 قد غاب عنا!! لقد مات من الأطفال فقط مليون ونصف طفل بسبب نقص الدواء والغذاء!!

إن الحقيقة المرة التي يجب ألا تخفى على الناس اليوم هي أن بلادنا مازالت محتلة، وأن إرادتها مسلوبة، وأن ثرواتها منهوبة، وأننا عبارة عن مجتمعات تسير في فلك العدو، وأن الاستقلال الذي تم خداع الشعوب به بعد جلاء الاحتلال العسكري القديم هو استقلال صوري ووهمي، نحن محتلون من كل الجهات، احتلالا ثقافيا وفكريا وسياسيا واقتصاديا بل وعسكريا أيضا، إنه الاحتلال الذي مازال يحكم على شعوبنا بأن تكون **أفقر الشعوب بينما هي تعيش على أغنى أرض!**

إننا صرنا نعيش على أنقاض دول يمتص الغرب ما تبقى من خيراتها يوما بعد يوم، ولا يوجد من يوقف هذه المهزلة، بل لا يوجد من يفكر أصلا في كونها مهزلة - إلا من رحم الله -

إنها نبوءة النبي ﷺ حين قال:

(يوشك أن تداعى عليكم الأمم كما تتداعى الأكلة إلى قصعتها)

فالأكلة هي جَمع آكل، إنه يُشَبِّه حالنا بحال قصعة الطعام المستباحة عندما يجتمع عليها الآكلون الجوعى، ويا ليتهم يأكلون فقط، بل إنهم يدعون بعضهم بعضا إليها وهذا معنى كلمة (تداعى)، فهم يتناولون من القصعة بلا مانع ولا منازع، يأكلونها عفوا وصفوا، إنهم ظلوا لسنوات متعاقبة يأخذون ما في أيدي شعوبنا ويلتهمون أقواتنا بلا تعب ينالهم أو ضرر يلحقهم أو بأس يمنعهم، حتى اعتقدوا أنها أمة من الأموات!

كيف اقتنعت شعوبنا بأن وضعها اليوم هو الوضع الطبيعي! كيف يكون منطقيا جوع الناس رغم ثراء بلادهم! .. إن بلادنا لا يخفى على أحد كونها المصدر الأكبر للثروات في العالم، إنها الخزان الأول للنفط الموجود في الكرة الأرضية كلها، ومصدر ضخم للمعادن بصورها المختلفة، هذا غير ما فيها من ثروات مائية وحيوانية وزراعية، ناهيك عن موقعها الاستراتيجي الرابط للعالم كله فهي تمتلك أهم أربعة مضائق ومعابر مائية عالمية (مضيق هرمز، وباب المندب، وقناة السويس، ومضيق جبل طارق) كل ذلك يجعل لها وضعا استراتيجيا واقتصاديا مميزا ومع ذلك فهي في ذيل الأمم! .. إن ميزةً واحدة من المميزات المذكورة كانت كفيلة بأن تجعلنا في مقدمة الأمم ولكن هناك من يمنع!

إن سرقة الثروات في بلادنا تتم بصورة ممنهجة ثابتة، لا تكاد تختلف من دولة إلى دولة، فهي تبدأ بعقود الامتياز والاحتكار للشركات "الاستعمارية" الأجنبية الكبرى بمشاركة حكومات بلادنا فاقدة الشرعية، وتنص هذه العقود على حصول الشركة الأجنبية على نسبة تفوق في الغالب ال 50% من الثروة التي يتم إخراجها من باطن الأرض، ثم الشركة نفسها هي التي تحدد حجم هذه الثروة التي

استخرجتها في أول خطوة للنهب، ثم يا ليت النصف الثاني من الثروة المنهوبة يعود إلى الشعوب، بل هو غالبا ما يباع في الأسواق العالمية بالسعر الذي تحدده الدول الكبرى، لتنتهي في النهاية أثمان تلك الثروات في بنوك الغرب أيضا كأرصدة لبلادنا بعدما ينهب منها بالطبع حكامنا ما ينهبون، فيستفيد الغرب مرة أخرى في النهاية من استقرار هذه الأموال عنده، وبهذا لا يعود على الشعب من ثرواته شيء يُذكر، وإذا كان الجميع يعلم حدوث ذلك مع النفط في دول الخليج فإن الشعب المصري لا يعرف أن ثرواته تتعرض لنفس عملية النهب بينما هو لا يجد لقمة عيشه!

ولا أدل على ذلك من منجم السكري وهو منجم واحد من مناجم أخرى غير معلومة للشعب، يدار هذا المنجم بنفس الطريقة التي شرحناها فقد أخذت شركة سينتامين (وهي شركة أجنبية مقرها أستراليا) حق الامتياز لاستخراج الذهب في مصر منذ عام 1994 بشراكة مع شركة تتبع المخابرات المصرية، هذا غير فضيحة الغاز الطبيعي المصدر لإسرائيل شبه مجانا وغيره، ليبقى السؤال أين ثرواتنا؟!

ومن المضحك في مصر الحديث الحكومي الثابت عن " الدعم " وكأنها تمنّ على الشعب، وقد اتجهت مؤخرا نحو إلغائه تدريجيا، بينما هذا الدعم هو شيء لا يذكر من ممتلكات هذا الشعب وثرواته الممتصة عبر النظامين: الداخلي والخارجي! ... لا يدري الشعب المسكين أن ثرواته المنهوبة برعاية خارجية وداخلية، كفيلة ليست بدعم سلعه فقط بل وبدعمه هو مباشرة بالمال الفائض؛ هذه هي السرقة التي تتم عبر النظام العالمي والجهات السيادية ومن ارتبط بهما من رجال الأعمال في بلادنا!

إن التغيير ليس بالسطحية التي تطرحه بها الأحزاب والحركات السياسية في بلادنا، إنما هو معركة تحررٍ على كل المستويات؛ بداية من الفكر وحتى السلطة، تحرر من احتلال حقيقي نعيش بين جدرانه! ليس تغيير الوجوه ولا الأسماء، بل هو التغيير الممنوع! التغيير الذي يكون أثره الاكتفاء الذاتي من القمح وسائر السلع الاستراتيجية، التغيير الذي يجعلنا قادرين على امتلاك سلاحٍ نووي كما امتلكه عدونا، التغيير الذي يجعل سائر أسلحتنا من صنعنا واختيارنا وليس سلاحا يُفرض علينا فرضا عبر ما تسمى المعونة الأمريكية، التغيير الذي يجعل الثروات ملكا للشعوب تعود عليهم - وحدهم - بالنفع ويشعرون فعلا بوجودها وخيرها، تغيير يجعل سلوك مجمتعاتنا وحكامنا نابعا من ديننا وليس سلوكا يحقق للخارج ما يريد، إنه باختصار التغيير الذي يحاولون إقناع الشعوب كذبا بأنه مستحيل، التغيير الذي يسقط هيمنة الخارج على بلادنا وشعوبنا، وكل تغيير لن يضع في حساباته إسقاط الهيمنة الخارجية علينا هو تغيير صوري وكلام منمق لخداع الناس، وما أكثر المخادعين في هذا الزمان!

إن التحرر من الهيمنة الخارجية ليس مستحيلا ولكنها معركة كبرى، إذا حيّدت الشعوب نفسها عنها فليس لها أن تشتكي بعد ذلك من تردي الأحوال على كل المستويات، الدينية والدنيوية، إذا لم تدرك الشعوب حقيقة "معركة التحرر" ولم تعزم على خوضها بكل تكاليفها فسيظل التغيير وهما

يوهم به الناس ويضاف إلى قائمة الأوهام التي طالما عاشوا فيها! فكيف سيتحرر المواطن إذا لم يتحرر وطنه أصلا!

الحدود تراب

وإنني وإن كنت أكتب اليوم من مصر إلا أنني أتوجه بحديثي لشعوب أوطاننا المسلمة كلها، فهي معركة واحدة في الحقيقة، وإن وصول الأوضاع في بلادنا لهذا الحال المزري مر عبر عدة مراحل من ضمنها تقسيم أمتنا المسلمة وعلى رأس ذلك المنطقة العربية؛ فالذي يظن أنه بإمكانه تغيير أي وضع في الأمة متجاهلا هذا التقسيم والأثر الاستعماري الذي وقع فهو واهم، فإن التقسيم قد تم على أسسٍ كفيلة بألا تقوم لأي دولة قائمة حقيقية حتى تقوم وتتكامل معها الدول الأخرى، ومنطقة "الشرق الأوسط" تظهر قوتها الدولية الفريدة عندما تجتمع مميزات كل أجزائها معًا، ولذلك لما أرادت أمريكا أن تعزز من سيطرتها الدولية لم تكتفِ بالسيطرة على بلد أو بلدين في هذه المنطقة وإنما وضعت يدها - تدريجيا - على المنطقة كلها، فأمريكا تتجاهل الحدود بين بلداننا وتتعامل معنا كمنطقة واحدة تسميها منطقة "الشرق الأوسط"، فهذه الحدود إنما وُضعت فقط لتفريق الشعوب وتبديد قوتهم وتسهيل نهبهم!

إننا نعتقد بوضوح أن لنا وطنا كبيرا قسمه المستعمر باتفاقيات استعمارية غاشمة لا نعترف بها، ونعتقد أن الحدود التي رسمها المستعمر بيننا وبين إخواننا في باقي أجزاء الوطن المسلم الأكبر ستظل ترابا أمام قوله تعالى: (**إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ**).

وإنه لا يوجد مسلم صحيح الإيمان لا يعتصر قلبه حرقة على ضياع الأقصى وتسلط أذل الخلق عليه وعلى أهله، لا يوجد مسلم لم يهتز لما ارتُكب ويُرتكَب في حق المسلمين المستضعفين في كل مكان، إن مجرد سوء أحوال الأمة كفيل بتحريكنا - في مصر مثلا - لتغيير الأوضاع كلها، فكيف وحالنا - في مصر - جزء من هذا الحال السيئ ؟! وقِس على ذلك كل البلدان المسلمة!

وإنه يكفي أن تتعرف على اتفاقية مثل **سايكس بيكو** لتتصور بصورة أعم كيف وصلت البلاد المسلمة لشكلها الحالي؛ سايكس بيكو واحدة من أشهر الاتفاقيات التي أدت لتقسيم الأمة، إنها اتفاقية سرية وقعت بين فرنسا وبريطانيا عام 1916، تنص الاتفاقية على تقسيم بعض المنطقة العربية بين فرنسا وبريطانيا في مشهد أشبه بتقطيع (الكعكة) كان من آثار هذه الاتفاقية فقط تقسيم الشام إلى أربع دول: سوريا والأردن ولبنان وفلسطين، هذه الاتفاقية وأشباهها تجعلنا أمام حقيقة تاريخية وهي: أن الاحتلال هو الراسم الأول للشكل الحالي لبلادنا!

إن اتفاقية (سايكس بيكو) ليست مجرد اتفاقية "استعمارية" أدت لتقسيم بعض أجزاء المنطقة بل هي مثال صارخ على كيفية تلاعب الاحتلال بمصائر الشعوب وقيمها وحضارتها، والأخطر أنها تحولت من اتفاقية استعمارية إلى حالة ثقافية عامة، فصرنا نجد الشعوب تتبادل الشتائم والكراهية، ويفخر سكان كل بلد على البلدان الأخرى،علما بأن بعض شعوب هذه البلدان كانوا شعبا واحدا منذ 100 سنة فقط!

إننا سنظل نحلم بأمة مجتمعة متحررة، محرَّر كل شبر تسكن عليه، وإن المعنى الوحيد لأمة متحررة هو أن يكون قرارها نابعا من داخلها .. متسقا مع قيمها .. لا يحكمها أحد من خارجها .. ولا يتحكم عدوها في اقتصادها ولا يضع القيود على تحركاتها .. إذا قالت أسمعت .. وإذا سكتت أرهبت .. وإذا قررت أنفذت!

وهذا لا سبيل إليه إلا بإسقاط الشرعية الدولية التي شكلت هذا الواقع، ولا سبيل لإسقاط هذه الشرعية الدولية على الأرض إلا بإسقاطها من القلوب، يجب أن يسقط النظام الدولي داخل قلب كل واحد منا حتى نتمكن من إسقاطه على الأرض، وهذا يحتاج لفهم معنى كلمة **الشرعية الدولية** وحقيقتها، هذا الفهم وحده كفيل بإسقاطها من القلوب للأبد!!

الشرعية الدولية صنم يجب أن يُهدم

إن النظام العالمي اليوم يقوم ببساطة على الوهم، الوهم بكل صوره، إنك لا تحتاج أكثر من بضع دقائق تتأمل فيها حقيقة هذا النظام وستكتشف أننا نعيش في أكذوبة كبرى!

إن الجميع منا صغيرا وكبيرا، عالما وجاهلا، يعلم أن كل ما نشاهده في التلفاز ونسمعه من خطابات سياسية وأخبار محلية وعالمية ليست إلا الصورة الأخيرة التي أرادوها أن تصل إلينا، الجميع يفهم أن اللعبة لها قواعد مختلفة، وأن العالم - في النهاية - تتحكم فيه مراكز القوى، وأن ما يظهر فوق الطاولة يناقض ما يدور تحتها، لقد فهمت الشعوب هذا إلى حدٍ جعلها لا تهتم بالسياسة أصلا ولا تشغل بالها بما يتم، لقد يئست من التغيير في ظل استمرار النظام العالمي كما هو.

إن النظام العالمي هو عبارة عن فيلم هوليوودي، مخرج الفيلم هو الذي يقسم الأدوار، فليس كل ما تراه عيناك هو الحقيقة؛ "الحقيقة" هي ما يجعله المخرج "حقيقة"، فهذا بطل لأن المخرج أراد له أن يكون البطل! وهذا سيموت في اللحظة التي يريدك المخرج أن تراه فيها ميتا! والحقيقة أن هذا ليس بطلا ولا ذاك ميتا! مادمت أنت (المشاهد) وتتابع أحداث الفيلم من خلف الشاشة فلن ترى عشرات الكاميرات، ولا مئات الكومبارس، ولا أركان الديكورات، ولن ترى قهقهات الممثلين تتخلل مشاهد البكاء، ولن ترى "السيناريست" يلقّن ولا المخرج يصرخ ويوجه، ولن ترى اللقطات تعاد مرارا كي تظهر في صورتها الأخيرة!

شعوب علاقتها بالأحداث فقط (الشاشات) ستظل أسيرة منظومة الوهم، منظومة صار للورق فيها قيمة تفوق الذهب فقط لأن الوهم سماه (عملة صعبة)! صارت الكرة معركة وصراعا، والمقاومة إرهابا، والإرهاب الدولي الحقيقي حربا مقدسة من أجل تحرير الشعوب، والفواحش حرية، والانحلال تقدما، ما يقوله الوهم هو الحقيقة، الحقيقة ليست ما يقع على الأرض، الحقيقة ما يريدك الوهم أن تراه قد وقع على الأرض!!

هذا الوهم صار حقيقة لأنه امتلك الشرعية الدولية، هؤلاء ثوار ومناضلون لأن معهم الشرعية الدولية، وهؤلاء متمردون أو إرهابيون لأن الشرعية الدولية تريد أن يكونوا كذلك، إذا اختارك الناس "حاكما" فستظل بحاجة إلى الشرعية الدولية حتى تصبح بالفعل "حاكما "، حقائق لا تخفى على الشعوب ولكنها سريعا ما تتناساها وتذهل عنها، ولذلك مازلنا نكرر أن معركتنا الأولى هي صناعة الوعي، وأولى خطوات هذا الوعي هي أن تدرك الشعوب أنها أسيرة **منظومة وهم عالمية** إدراكا يوجّه مواقفها وحركتها، وأن تعلم أنه لا تغيير حتى تخرج من تلك المنظومة.

ولتفهم الفكرة بصورة أكثر عمقا دعونا نفصّل الحديث عن الشرعية الدولية، وسنتحدث عن صورها الثلاثة بالترتيب (الشرعية السياسية - والشرعية الاقتصادية - والشرعية العسكرية).

1- الشرعية السياسية لمنظومة الاحتلال الدولي:

لقد صار للمنظمات المسماة "دولية" كالأمم المتحدة ووكالة الطاقة وغيرها قيمة سياسية باعتبارها أنها منظمات عالمية ودولية يشترك فيها العالم كله، وأن قراراتها وقوانينها عادلة منصفة واجبة النفاذ، بالرغم من أن الحقيقة هي أن هذه المنظمات ما هي إلا منظمات "استعمارية" تُكمل "الديكور" النهائي وتعطي الغطاء السياسي **لمنظومة الاحتلال الدولي** وتؤسس لكل عناصر الهيمنة على بلادنا؛ فلكل منظمة منها دور محدد في تقييد الشعوب وإلزامهم بالمسار الذي يخدم مصالح الدول الكبرى، وإن ما يسمى كذلك بالقوانين الدولية لم توضع إلا لتقييد الدول المستضعفة ولخدمة مصالح النظام العالمي، فالدول الكبرى وعلى رأسها شيطان العصر أمريكا مستثناة من كل قانون، ومتجاوزة لقرارات هذه المنظمات التي تخالف مصالحها، ولا تصدر هذه المنظمات - أصلا - أي قرار يخالف مصالح أمريكا إلا نادرا من باب حفظ ماء الوجه وللإبقاء على "شرعيتها" الدولية في قلوب الحمقى والمغفلين، لكنها في الحقيقة منظمات موجهة موظفة في خدمة الأسياد وعلى رأسهم السيد الأكبر أمريكا، وقد غزت أمريكا العراق عام 2003 بدون قرار من مجلس الأمن، وهي مخالفة للقوانين الدولية، فماذا كان رد فعل مجلس الأمن ؟ أصدر عدة قرارات كانت كلها بمثابة الإقرار الصريح بهذا الاحتلال وإضفاء الشرعية السياسية عليه!!

إننا ببساطة نعيش في ظل **خلافة أمريكية** مكتملة الأركان، فرؤساء بلداننا كلهم ما هم إلا ولاة تحت أمر الخليفة في البيت الأبيض، جيوشهم هو من يسلحها وهو من يحدد وجهتها، إن قال حَرْبٌ حاربوا أو قال سِلْمٌ سالموا، يحرك أموالهم "بيت المال" في واشنطن (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، ويتلقى شكاوى بلدان الخلافة وينظم علاقاتها السياسية "ديوان الشكاوى" في نيويورك (الأمم المتحدة)، وأما القيادة السياسية لجيوش الخلافة في البلدان المختلفة ففي نيويورك أيضا "مجلس الأمن"، ويتحكم في مدى تسليح بلدان الخلافة ويشرف على استخدام الطاقة فيها مفتش الخليفة الأعظم ومقره في فيينا "وكالة الطاقة الذرية".

وأما من يوجه ثقافة أبناء الخلافة – الغير مباركة- ويحافظ على تراثهم بما يراه مناسبا فهو الحاكم بأمر الخليفة "اليونسكو" في باريس، كما يرعى الخليفة في البيت الأبيض صحة أبناء الخلافة عبر طبيب الخلافة الأعظم "منظمة الصحة العالمية" ولا تسأل عن ملايين الموتى بالأمراض والأوبئة في بلدان أفريقيا و"العالم الثالث" فإن أركان الخلافة واسعة وهل الخليفة سيهتم بصحة هؤلاء ويترك صحة أبناء الدول المركزية الكبري في خلافته! ناهيك عن جيش الخلافة الفاتح (الناتو) والذي صار يأمر فيُطاع ويبطش فلا يُلام!

لقد صار مألوفا لدى المواطن في بلادنا أن يفتح التلفاز ليشاهد مؤتمرا صحفيا لوزارة الخارجية الأمريكية تتحدث فيه عن تطورات الأوضاع في مصر مثلا! .. الإشكال ليس في عقد المؤتمر فالكل يعلم أنهم يتعاملون معنا كحق مباح لهم، ولكن الإشكال الحقيقي في أن يكون ذلك مألوفا لدى الشعوب، بل وأحيانا ينتظر البعض بالفعل ماذا سيقول السيد الأمريكي عن تطور الأوضاع عندنا!! إنها الأزمة

الكبرى! لقد تسللت الشرعية السياسية للهيمنة داخل عقول وقلوب الشعوب لدرجة أنهم أصبحوا لا يستنكرون هذا الوضع الشاذ والمقلوب! لقد تمكنت الآلة الإعلامية الرهيبة في الخارج والداخل من سحر عقول الناس و زرع بذور التبعية في قلوبهم، واستسلمت الشعوب للأوضاع بصورة جعلت من يستنكرها ويحاول الخروج عليها هو المستغرَب عندهم، بل لقد نصب البعض من نفسه محاميا مدافعا عن هذه الأوضاع فلم تعد أمريكا بحاجة للدفاع عن نفسها؛ فتجد من يقول لك: هذه تفاهمات دولية، أو من يقول: لقد تغير العالم ويجب مسايرة الأوضاع!

إن هذه النفوس المنهزمة لا تعيد مجدا ولا تقيم حضارة ولا تغير من الأوضاع شيئا، وإن الحقيقة تكمن في أن الله سيسخر لتغيير هذه الأوضاع من يستحق بالفعل أن ينال هذا الشرف، سيسخر من هم أحرار النفس والعقل لا يسايرون الذل ولا يقبلون بأن يعيشوا على هامش الأمم!

إن هذه **القوانين الدولية**، وتلك **المنظمات "الاستعمارية"**، بالإضافة إلى ما يُسمى **بالمعاهدات والاتفاقيات العالمية** (والتي تمت عبر الحكام العملاء المغتصبين للسلطة في بلادنا بدون رضا منا، وأحيانا بدون علمٍ منا أصلا) ، كل هذه الأوهام لا اعتبار لها عندنا ولا تعنينا، وليست لها أي شرعية سياسية في قلوبنا، وإننا بكل فخر نراها هي والعدم سواء، وسيأتي اليوم الذي ندوس عليها فيه بالأقدام كما داس أعدؤنا عليها أصلا في تعاملهم معنا، فإننا لن نخضع إلا لقيم ديننا، وتلك هي الحرية التي نراها!

2- الشرعية الاقتصادية لمنظومة الاحتلال الدولي:

وأما هذا النوع من الوهْم فيحتاج إلى شرح مطوَّل، فهو أحد الأدوات الكبرى للهيمنة وأصل من أصولها، ولذلك سَنُفصِّل قليلا في الحديث عن هذه الشرعية، لأنه بإدراك حقيقتها ستفهم بدقة معنى كوننا نعيش في وهم! وأرجو أن تكثف تركيزك جدا وأنت تقرأ السطور القادمة.

أولا: النظام النقدي أضحوكة العصر

إن الشعوب اليوم تتعامل مع المنظومة النقدية الدولية وكأنها أنزلت من السماء، إننا لا نفكر مجرد تفكير هل هذه الأوضاع طبيعية؟! ما الذي يجعل لهذه الورقة الخضراء المسماة "الدولار" هذه القيمة "المقدسة" ؟ كيف صار هذا الورق الأخضر أغلى من الذهب والفضة؟! وما الميزة التي تجعله معيارا ومقياسا لكل العملات والأسعار في العالم؟

لقد ظلت الكذبة العالمية تقنع الشعوب أن النظام النقدي العالمي هو نظام معقد ويصعب فهمه وتحليله، والحقيقة أن نظام النقد العالمي يسهل فهمه جيدا لكل الشعوب على اختلاف ثقافتهم، لكن هناك من لا يريد لهم أن يفهموا! وذلك لأن إدراك الشعوب فقط لحقيقة النظام النقدي العالمي كفيل بهدم شرعية هذا النظام تماما من قلوبهم وهو ما يأذن بانتهاء أسطورته في القريب العاجل، وليتضح مقصدنا دعونا نحكي قصة الدولار باختصار:

بعد الحرب العالمية الثانية اتجهت الدول المنتصرة في هذا الحرب إلى البدء في تقسيم التَرِكة العالمية ورسم صورة جديدة للعالم في ظل اختلاف موازين القوى كما شرحنا، ولا شك أن أمريكا عقب الحرب العالمية الثانية كانت الأقوى عسكريا واقتصاديا؛ مما مكنها من وضع كثير من تفاصيل هذه الصورة الجديدة للعالم، ومن هنا كانت اتفاقية بريتون وودز (Bretton Woods) عام 1944، تلك الاتفاقية التي جعلت الدولار هو المعيار النقدي الدولي لكل عملات العالم بعد أن كان الذهب هو الغطاء النقدي لكل هذه العملات، حيث تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الاتفاقية أمام دول العالم بأنها ستمتلك غطاء من الذهب يوازي ما تطبعه من دولارات، وكانت الاتفاقية تنص على تثبيت قيمة الدولار أمام الذهب بما يعادل (35 دولار للأوقية) ، أي أن من يسلم أمريكا (من الدول لا الأفراد) خمسة وثلاثين دولارا تسلمه أمريكا تغطية الدولار من الذهب (أوقية)، بينما باقي العملات يتم تقييمها بالدولار وليس بالذهب مباشرة، وصار يسمى الدولار بعد ذلك عملة صعبة فهو العملة الوحيدة التي يمكن استبدالها بالذهب، واكتسب ثقة دولية لاطمئنان الدول لوجود تغطيته من الذهب في أمريكا، صاحبة أكبر رصيد من الذهب حينها، وجمعت الدول في خزائنها أكبر قدر من الدولارات على أمل تحويله لقيمته من الذهب في أي وقت أرادوا، واستمر الوضع على هذا حتى خرج الرئيس نيكسون في السبيعينات على العالم فجأة في مشهد لا يُتصور حتى في أفلام الخيال العلمي ليصدم كل سكان الكرة الأرضية جميعا بأن الولايات المتحدة لن تسلم حاملي الدولار ما يقابله من ذهب! ليكتشف العالم أن الولايات المتحدة كانت تطبع الدولارات بلا حساب، وأن ما طبعته كان أكثر بكثير من الذهب الذي تملكه، وأنها اشترت خيرات الشعوب وامتلكت ثروات العالم بحفنة من أوراق خضراء تافهة لا غطاء ذهبي لها!

أي أن الدولارات ببساطة هي عبارة عن أوراق تطبعها الماكينات الأمريكية، ثم تحدد أمريكا قيمة الورقة بالرقم الذي ستكتبه عليها ! فهي 10 أو 100 أو 500 دولار بحسب ما تريد، بينما الحقيقة هي أن الثلاث ورقات بنفس القيمة ونفس الخامة ونفس الوهم فقط اختلف الرقم المطبوع!

كانت حجة نيكسون أن الدولار قوي بسمعة أمريكا وقوة اقتصادها! وكأن هذه القوة الاقتصادية ليست قوة مستمدة من تلك الخدعة الكبرى التي استغفل بها العالم، لم تتمكن أي دولة من الاعتراض وإعلان رفض هذا النظام النقدي الجديد لأن هذا كان معناه حينها أن كل ما خزنته هذه الدول من مليارات دولارات في بنوكها سيصبح ورقا بلا قيمة وهي نتيجة أكثر كارثية مما أعلنه نيكسون!

أعلن نيكسون كذلك حينها أن الدولار سيُعوَّمُ أي سينزل في السوق تحت المضاربة؛ وسعر صرفه يحدده العرض والطلب ولن يكون له قيمة ثابتة كما كان سابقا، خلافا لما تم الاتفاق عليه مسبقا في اتفاقية (بريتون وودز) حيث كان للدولار وفقا للاتفاقية قيمة ثابتة تُحدد بالذهب، بينما بعد قرار نيكسون بتعويم الدولار أصبحت أمريكا قادرة على التلاعب بقيمة الدولار ومن ثم التلاعب بقيمة العملات الأخرى المرتبطة به؛ وذلك ببساطة عن طريق تحكمها في كمية الدولارات التي تطبعها وتطرحها في السوق النقدي!

وسميت هذه الحادثة الكبيرة عالميا بصدمة نيكسون "Nixon shock" ويكفيك أن تكتب هذه الكلمة القصيرة (Nixon shock) في محركات البحث لتكتشف أنها حادثة كُتب عنها آلاف الصفحات والتحليلات والدراسات ولكنها تغيب عن شعوبنا فقط!! وقال نيكسون حينها كلمته الشهيرة:

"يجب أن نلعب اللعبة كما صنعناها ويجب أن يلعبوها كما وضعناها"

صارت الدولارات تطبع بلا حساب، وصارت أمريكا تشتري ما تريده من كدح وثروات الشعوب بدون أن تخسر شيئا، إنها الرفاهية المطلقة للشعب الأمريكي بلا تعب ولا حاجة ماسة لحروب مستمرة كما اعتبرها نيكسون!

ويا ليت الأمر توقف عند هذا الحد، فلكي تضمن أمريكا استمرار الحاجة العالمية للدولار وبقاء العالم في دائرتها الوهمية عقدت صفقتها مع "آل سعود" لكي يتم تسعير النفط بالدولار، وهو الشيء الذي يجعل جميع دول العالم كلها بحاجة إلى هذه الدولارات الأمريكية لكي يستطيعوا شراء النفط، بينما تحصل أمريكا على هذا النفط أيضا ببضعة أوراق تافهة لا تتكلف فيها إلا ثمن الطباعة!

ثم في النهاية هذه الأوراق المطبوعة التي حصلت عليها "السعودية" مقابل النفط تعيدها مرة أخرى لبنوك أمريكا كودائع، أي من أمريكا وإليها، فكأن أمريكا تأخذ النفط مجانا بدون حتى أن تتكلف ثمن طباعة الورق المسمى دولارات! كل ما تتكلفه أمريكا هو "أرباح" قليلة على الودائع تعطيها البنوك الأمريكية للسعودية والتي يأخذ معظمها الأمراء، وكل هذا الرفاه الفاحش الذي يعيشه الأمراء هو من هذا الفُتات المسمى "أرباح" والذي تجود به البنوك الأمريكية لهم وليست أموال الودائع نفسها! فلك أن تتصور كم امتصت وتمتص أمريكا من دماء أمتنا وتسرق من مستقبل أطفالنا يوميا!

أما الودائع الضخمة الموجودة في البنوك الأمريكية فإنه ليس بمقدور "السعودية" سحبها إلا بموافقة أمريكا! وليس هناك أشهر من قصة الملك فهد حينما طلب من ريجان السماح له أن يسحب بعض الأموال "السعودية" من البنوك الأمريكية لتمويل مشاريع داخلية فرفض ريجان متعللا بأن الاقتصاد الأمريكي لا يحتمل ذلك!

ودول منظمة الأوبك كلها (منظمة الدول المصدرة للبترول) تسير في نفس فلك الخطة (الأمريكية-السعودية) فهم يسعرون البترول بالدولار؛ فالسعودية أكبر مصدِّر للنفط في العالم وقادرة على التلاعب بأسعاره بكمية إنتاجها، وليس بإمكان الدول الأخرى المنتجة للبترول الخروج من فلكها، علما أيضا أن "السعودية" ليست الدولة الوحيدة التابعة لأمريكا داخل هذه المنظمة، وهكذا صار ربط الدولار بالنفط هو أداة جديدة من أدوات سيطرة أمريكا على اقتصاد العالم بعملتها الوهمية، وكل ذلك في صفقة بين حكام السعودية وأمريكا عنوانها: (**النفط مقابل الحكم**)

كذلك يحتاج العالم كله إلى الدولار لأنه العملة التي يتم تحصيل الرسوم بها في قناة السويس، وجُل تجارات العالم تمر عبر قناة السويس، وهي قيمة أخرى تضاف إلى الدولار بجانب البترول، بل حتى مصر تحتاج إلى الإبقاء على رسوم قناة السويس بالدولار حتى توفر لنفسها عملة صعبة تتعامل بها

مع العالم، فالدولار هو العملة التي تجلس على عرش التجارة الدولية، ومعظم التبادلات التجارية العالمية تتم بالدولار!

يزيد هذه المأساة أن تعرف أن المسيطر الأول على حركة الدولار منذ بداية طبعه وحتى سعر صرفه وتداوله هم اليهود! وليس هذا من قبيل الكلام المستهلك الذي يتم ترديده بلا بينة، لكنه الشيء المعروف بلا خفاء، فعائلة روتشيلد اليهودية والتي توصف بأنها تمتلك نصف ثروات العالم، هي عائلة سيطرت بصورة شبه كاملة على سوق الصرف منذ القرن التاسع عشر وانتشر نشاطها المالي في عدة بلدان مبتدئين من بريطانيا وحتى انتهوا إلى امتلاك حصص كبيرة في بنوك مركزية لدول كبرى كثيرة، صارت العائلة - المتحكمة في سوق الصرف والبورصات العالمية - قادرة على التلاعب باقتصاد العالم بمجرد سحب بعض أوراقها النقدية من الدولار أو ضخه للسوق.

ومن الكتب التي ناقشت قضية سيطرة اليهود على سوق الصرف وعلى طباعة الدولار كتاب (حرب العملات) لمؤلفه الخبير الاقتصادي الأمريكي من أصل صيني (سونج هونجبينج) والذي تنبأ بالأزمة المالية العالمية الأخيرة قبل وقوعها بحوالي عام، وقد تحدث في الكتاب عما هو معروف من سيطرة اليهود وعلى رأسهم عائلة روتشيلد على الاقتصاد الأمريكي والعالمي وتحكّمهم في أسعار الصرف، بل وتحدث عن تحكمهم في عملية طبع الدولار لكونهم مساهمين أصلا مع الحكومة الأمريكية في البنك الفيدرالي الأمريكي الذي يقوم بطبع الدولارات، وهو الكتاب الذي أحدث ضجة عارمة في 2008، وقد اتهمت أوساط يهودية وحقوقية الكاتب بسبب هذا الكتاب بالتهمة المعلبة: (معاداة السامية) وقد اطلعت على مختصر للكتاب فوجدته مفيدا.

وحتى يرتب القارئ أفكاره فمازلنا نتكلم عن (الشرعية الاقتصادية) للنظام الدولي وقد انتهينا من شرح قصة الدولار وهيمنته على اقتصاد العالم، والآن بقي لنا النقطة الثانية في الشرعية الاقتصادية لمنظومة لاحتلال الدولي وهي نقطة " الرأسمالية".

ثانيا: الرأسمالية والإمبريالية العالمية مأساة العصر:

لا أريد أن أشرح الرأسمالية شرحا أكاديميا اقتصاديا ولكن أريد للقارئ أن يفهم الإطار العام لها ليدرك كيف يدار العالم اليوم، الرأسمالية ببساطة هي الحرية المطلقة لرأس المال، حرية السوق، حرية التربح، حرية التملك المطلق بكل الصور، لا قيم لا ضوابط لا حواجز، المال والمال فقط، كل ما يمكن تحويله إلى ربح فهو محل استهداف للرأسمالية ولو كان الربح على حساب الإنسان نفسه!

وعمليا في الرأسمالية لا مانع من الاحتكار والاستغلال والخداع والمتاجرة بمعاناة الشعوب، كل الحواجز يجب أن تزاح من أمام حركة رأس المال، في الرأسمالية تجد الإباحية مصدرا اقتصاديا ناجحا مادامت تحقق ربحا، في الرأسمالية يمكن لدول أن تدمر دولا أخرى لتتحرك الشركات الرأسمالية في مشاريع إعادة الإعمار مقابل النفط، في الرأسمالية تصبح المادة هي الروح والروح هي المادة ولا مكان إلا لأصحاب رؤوس الأموال، في الرأسمالية من الطبيعي جدا أن يمتلك الثروة

طبقة لا تزيد عن 1% بينما يموت آخرون من الجوع، وسينتظر الأغنياء بجانبهم وهم يموتون من أجل شراء بعض أعضائهم وبيعها!!

وأما الإمبريالية فهي النتيجة العسكرية للرأسمالية، وهي سياسة توسعية "استعمارية" تقوم بها البلدان الرأسمالية المتوحشة الكبرى، تهدف هذه السياسة إلى إيجاد أسواق جديدة تبيع فيها الدول الرأسمالية منتجاتها الفائضة، وكذلك تهدف إلى إيجاد مصادر جديدة للثروات والمواد الخام والعمالة الرخيصة، ولو كان هذا بالاحتلال والاعتداء على دول أخرى مستضعفة، فهي سياسة الجشع والاعتداء والسيطرة على مقدرات الشعوب ومص دمائهم لخدمة الشركات الكبرى.

ظهرت الإمبريالية تجاه بلداننا بوضوح في القرن 19 على يد الاحتلال الفرنسي والإنجليزي حيث بداية توحش الرأسمالية في أوروبا، ورفع الاحتلال " الإمبريالي " شعار "الاستعمار"، أي إعادة إعمار بلداننا وتطوير شعوبها! لتبدأ رحلة جديدة من التقسيم والاعتداء وسلب الإرادة وامتصاص الثروات في بلداننا.

وبعد الحرب العالمية الثانية احتكرت أمريكا الإمبريالية العالمية واستلمت رايتها بصورة أكثر بشاعة، وطورت في أساليبها حتى تمكنت من تأسيس نظام عالمي على الأسس الإمبريالية التي تريدها، ثم اكتمل انفرادها وسيطرتها بالعالم بسقوط الاتحاد السوفييتي فتوحشت في سعيها لبناء العالم كله على الطريقة الأمريكية مستخدمة شعارات براقة مثل: (العولمة، ونشر الديمقراطية) كما استخدم الاحتلال القديم شعار: الاستعمار، وكل ذلك خدمة لأغراضها " الإمبريالية"!

إن الهيمنة الاقتصادية اليوم هي أصل من أصول الهيمنة، وروح الهيمنة الاقتصادية تكمن في سياسات الرأسمالية التي تدعم السوق الحر بلا ضوابط ولا رقيب وتدفع نحو فتح التجارة الدولية على مصراعيها عبر اتفاقيات تزيل تماما الحواجز الجمركية؛ مما يعني إغراق السوق الدولي والمحلي بالمنتجات الغربية وبأسعار منخفضة لا تستطيع الدول الصغيرة منافستها وبالتالي تحتكر الدول الإمبريالية السوق وتصبح شعوب الدول الأخرى مجرد كائنات استهلاكية.

وما تحويل الشعوب إلى هذه الصورة من الكائنات الاستهلاكية إلا نتاج خطة مدروسة ومؤامرة طويلة عبث فيها هذا النظام العالمي بقيم الناس الداخلية وأعاد ترتيب الأولويّات عندهم حتى صارت المادة هي المحرك الأول لكل فرد والقيمة التي لأجلها يحيى وهذه هي "الرأسمالية" ببساطة!

خذ على سبيل المثال: صناعة "الماركات" في الملابس وغيرها وكيف استطاعت كلمة "الموضة" أن تخلق في الشعوب "قيمة" مادية زائفة تدفعهم إلى مزيد من الشراء والاستهلاك الذي هو الغرض الأساسي لهذه الشركات الرأسمالية، فهي تستخدم الوكلات الدعائية الضخمة لنشر الإعلانات التي ترسخ لذلك بقوة، هذه الفكرة الزائفة التي جعلت قيمة الشخص في نظر الناس بحسب قدرته على شراء الماركات ومواكبته لأحدث الموضات!

هكذا تتحول مقاييس الناس إلى مقاييس مادية في منظومة تدفع الجميع دفعا لذلك وتحركهم لا واعيا للالتزام بها، هذه الإعلانات تتلاعب بقيم الناس ليتم استدراجهم إلى سلوك استهلاكي متوحش خوفا

فقط من الاستهزاء لعدم مواكبتهم الموضة ورغبة منهم في نظرة مجتمعية جيدة، فما التقييم المادي الذي تم زراعته في عقول وقلوب الشعوب إلا غرض من أغراض الرأسمالية العالمية وصورة من صور الإمبريالية الناعمة لتغذي الحاجة للاستهلاك وتزيد النزعة الشرائية لدى الأفراد وبالتالي تزيد أرباح هذه الشركات!

هذا جانب واحد من جوانب الاستهلاك، وهناك جوانب أخرى تعتمد على إثارة لعاب الناس وشهواتهم المادية من طعام وشراب وجنس ومخدرات، فهم يتفننون في ذلك، ليخرجوا أكبر طاقة من الاستهلاك لدى الشعوب، ويحولوا الفرد إلى مصدر دائم للربح، رغم أنه منهوب أصلا! حتى أصبح للإباحية والجنس شركات عالمية كبرى، وأصبحت الشعوب أسيرة لرفاهيات تسرقهم وتنهبهم وتأخذ منهم أضعاف ما يأخذون وهم مع ذلك متقبلون للأوضاع!

وأما إذا كنت فقيرا ولا قدرة لديك على شراء الرفاهيات فلن تتركك الرأسمالية في حالك، بل ستبدأ الشركات الخاصة في شراء المرافق والخدمات العامة التي تأخذ منها حقك الأساسي والطبيعي في الحياة كالكهرباء والغاز والمياه، يتم شراء كل ذلك تدريجيا تحت شعار (الخصخصة) وهو ما يسبب ارتفاعا باهظا ومستمرا في الفواتير، فهم لم يكتفوا بسرقة ثرواتك بل يقومون بعد ذلك بمص ما تبقى من دمك.

وهكذا يدخل كل فرد منا في طاحونة لا تتوقف حتى يستطيع أن يواكب مصاريف ومستلزمات الحياة، إنها العبودية الحديثة التي تحول الناس إلى مجرد ماكينات تنتج نقودا ممحوقة البركة سريعا ما تذهب إلى جيوب أصحاب الشركات الكبرى، وهكذا يستمر الناس في طحن أنفسهم من أجل أن يحصلوا على فتات يعيشون به رغم أنهم أصحاب الثروات الموجودة في الأرض أصلا، وإذا مرض أحدهم فإن الأمر متوقف على المال، فلا حق للفقراء في العلاج الراقي لأنه - في ظل الرأسمالية - الفقراء هم كائنات فاضت عن حاجة البشر ومن الأحسن التخلص منهم سريعا!

إنه "ببركات" هذا النظام الاقتصادي المستبد صار يتحكم في العالم من أوله إلى آخره رأس المال، إنها الشركات الكبرى متعددة الجنسيات، هذه الشركات التي باتت تملك أصولاً رأسمالية تزيد عن (36) ترليون دولار وهو ما يقارب إجمالي الناتج المحلي لجميع دول العالم في كوكبنا!!

وصار صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة الدولية هما أداة لخدمة هذه الشركات المرتبطة بالطبع بسير السياسة الدولية في العالم كله.

وإذا أردت أن تفهم نفوذ الشركات متعددة الجنسيات وعلاقتها بتحريك السياسة العالمية والاستفادة منها فيكفيك أن تعرف على سبيل المثال: أن الشركة التي حصلت على أكبر العقود النفطية في العراق بعد الاحتلال الأمريكي لها هي الشركة الكبرى متعددة الجنسيات (هاليبرتون)، مَنَح هذه العقود للشركة نائب الرئيس الأمريكي حينها (ديك تشيني)، ببساطة (ديك تشيني) كان رئيس مجلس إدارة هذه الشركة في فترة من الفترات، وله ارتباطات مالية بها وهو لذلك كان أحد الدافعين بقوة

لقرار غزو العراق، وهكذا ارتبطت السياسة برأس المال، وتحولت الحروب المدمرة إلى وسيلة ربح للسياسيين، وأصبح قادة العالم الحالي **تجار حروب**. إنها الرأسمالية!

وقد تكلمنا عن سيطرة اليهود على سوق الصرف وكذلك فهم لهم السيطرة الأكبر على الشركات متعددة الجنسيات، وهو ما يكشف لك بوضوح حجم سيطرة اليهود على القرار السياسي في العالم كله، وهذه مأساة أخرى!

ويزيد الأمر وضوحا أن تعلم أن معظم الجهات السيادية في بلادنا (وعلى رأسها المؤسسة العسكرية) هي مستفيد رئيسي من استثمارات هذه الشركات الرأسمالية داخل بلادنا، وهذا يفسر لك حقيقة "السبوبة " التي يحصل عليها الجنرالات والظباط الكبار من وراء السلطة ولذلك يحاربون عليها بكل قوتهم، كما ستفهم أيضا كيف تتضخم أموال رجال النظام ومن أين؟! ، وستكتشف كذلك ببساطة شديدة لماذا تحرص الأنظمة على عملية "الخصخصة" وعلى فتح مجالات للمستثمرين الأجانب باستمرارٍ في بلادنا، فهذه الاستثمارات لا تعود بالنفع على الشعوب وإنما تذهب مباشرة لجيوب الأنظمة وجيوب أصحاب الشركات الكبرى!

وحول الشركات الكبرى متعددة الجنسيات ودورها في عالم السياسة نحيل القارئ إلى قراءة الكتاب المعروف باسم (الاغتيال الاقتصادي للأمم) لـ"جون بيركنز" العميل السابق لوكالة الأمن القومي الأميركية، حيث كان يعمل بحسب وصفه "قاتلا اقتصاديا" قبل أن يستفيق ضميره! يقدّم في الكتاب شهادة من الداخل عن الدور الذي تلعبه البنوك والشركات العالمية لسرقة دول العالم الثالث وإغراقها بالديون ومن ثم وضعها تحت إشراف البنك الدولي وصندوق النقد الدولــي، بينما تســـرق الشركـــات المتعددة الجنسيـات، مثل هاليبرتون و بيكتل مواردها بحجة التنمية، ويُعرِّف الكاتب القتلة الاقتصاديين بأنهم رجال محترفون يتقاضون أجراً عاليا لخداع دول العالم بابتزاز ترليونات الدولارات، لتصبَّ أخيرا في خزائن الشركات الضخمة وجيوب قلةٍ من الأسر الغنية التي تتحكم بموارد الأرض الطبيعية، وسبيلهم إلى ذلك تقاريرُ مالية محتالة، وانتخاباتٌ مُزوَّرة، ورشاوى للحكام العملاء، وابتزاز، وغواية جنس، وجرائم قتل .. الخ !

وبهذا نكون قد أنهينا الحديث عن **الشرعية الاقتصادية** للنظام الدولي وقد تكلمنا قبلها عن **الشرعية السياسية** له المتمثلة في المنظمات والقوانين الدولية، والآن ننتقل للنقطة الثالثة والأخيرة في الشرعية الدولية وهي نقطة " **الشرعية العسكرية** "

3- الشرعية العسكرية لمنظومة الاحتلال الدولي :

الصورة النمطية القديمة من الاحتلال العسكري هي صورة مفضوحة أمام الشعوب، ومازالت الشعوب تنظر نظرة عداء للمحتلين العسكريين وترفض وجودهم ولا تعطي لهم شرعية، إلا أن هناك صورا من التواجد العسكري الأجنبي سهل ابتلاع الشعوب لها، مثل تواجد القوات الدولية (MFO) في سيناء، وتواجد القواعد الأمريكية الصريحة في الخليج بل وفي دول أخرى كمصر!

والاستهانة بهذه الصور من الاحتلال الصريح ناشئة عن الفهم المغلوط لمعنى كلمة "الاحتلال العسكري"، وناشئة كذلك عن عدم فهم طبيعة منظومة الاحتلال الدولي اليوم.

كما أن من أخطر الملفات التي لا تنتبه لها الشعوب، وهي جزء من القواعد العسكرية عندنا : المراكز البحثية المختلفة التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية المنتشرة في دول ما يسمى الشرق الأوسط، وهي ليست فقط مراكز بحثية بقدر ما هي مراكز استخبارات، كما تقوم السفارات الغربية أيضا بأدوار استخباراتية وتوجيهية تتعدى بها اختصاصاتها الدبلوماسية بكثير، وصلت أحيانا للتدخل في تعديل المناهج!

وللأسف فإن معرفة الشعوب بحقائق القواعد الأمريكية المنتشرة في بلادهم تعد سطحية جدا حتى في الخليج، كما يظن البعض أن القواعد الأمريكية ليست موجودة إلا في الخليج فقط والحقيقة هي أنه لا يكاد يخلو بلد عربي أو مسلم من وجود قواعد للأمريكان بأشكال مختلفة لتأمين مصالح أمريكا، ورغم التعتيم الشديد على معظمها إلا أنه يكفيك في مصر مثلا أن تبحث عن هذه الملفات: (قاعدة بنى سويف الجوية - مركز نامرو 3 الطبى في العباسية التابع للبحرية الأمريكية - قاعدة قنا الجوية - قاعدة رأس بناس) ولولا ضيق الوقت لفصلنا فيها أكثر من ذلك، وبالرغم من إنكار معظم الأنظمة لهذا الكلام رسميا إلا أن مواقع أمريكية رسمية لا تنكرها وتتعامل مع الأمر على كونه طبيعا جدا.

ومن المضحك أن تعلم أن أمريكا تقسم العالم إلى 6 إدارات عسكرية، كل إدارة تدير شؤون منطقة من العالم وتشرف عليها، وبالطبع فإن أهم وأخطر وأنشط إدارة فيهم هي الإدارة المشرفة على منطقتنا، فهي تشرف على بلدان ما يسمى منطقة "الشرق الأوسط" باستثناء "إسرائيل" طبعا، وتسمى إدارة (سنتكوم) أو ما يسمى : (القيادة المركزية أو القيادة الوسطى) ويمكنك أن تبحث في النت عنها لتكتشف آسفا أن قائدها هو ضيف دائم في بلداننا ويتم التعامل معه وكأنه المدبر لكل شؤوننا؛ ولكن للأسف قل من ينتبه ويبحث، ودور هذه الإدارة الرسمي والمعلن على موقعها هو الاستجابة للأزمات التي تظهر في المنطقة وأنها تسعى لتحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي، لاحظ أنهم يتكلمون عن منطقتنا، هذا هو المعلن فما بالك بالمخفي؟!

هذه القيادة المركزية هي التي تدير القواعد العسكرية الموجودة في منطقتنا، وهي التي تقيم المناورات العسكرية مع جيوش بلادنا، وبإشرافها تُشن الحروب الأمريكية والغارات الجوية داخل المنطقة كما حدث مع العراق مثلا عام 2003 ومازال يحدث!

وإذا كان البعض ينظر إلى هذه الأمور أنها طبيعية وأنها ضمن الاتفاقيات الدولية فلماذا لا يوجد لنا قواعد عسكرية مماثلة في بلادهم وبالأعذار ذاتها؟ ولماذا تتم المناورات على أرضنا نحن فقط؟ لماذا من حقهم هم أن يدرسوا أرضنا جيدا عبر هذه المناورات وليس لنا نفس الحق على أرضهم؟ ببساطة لأننا محتلون وقواعدهم عندنا لتأمين احتلالهم، ولأن جيوشنا ليست إلا أداة في أيديهم، ويكفيك أن تعلم أن مناورات النجم الساطع التي تقام على أرض مصر لم تبدأ أصلا إلا بعد معاهدة السلام مع "إسرائيل" بعدما أصبح تسليح وتدريب الجيش المصري كله يتم على يد أمريكا!

وأما قوات ال MFO الموجودة في سيناء فدورها المعلن هو الإشراف على تطبيق معاهدة السلام، فهي بحسب وصفهم قوات دولية ترصد أي اعتداء يقع من البلدين، بينما إذا نظرنا على الأرض نجد أن هذه القوات موجودة في مصر فقط حيث رفضت "إسرائيل" وجود أي جندي أجنبي على أرضها حتى ولو كان أمريكيا وتم الاستجابة لها! ليكتشف الجميع في النهاية أن دور هذه القوات هو حماية "إسرائيل" وليس الإشراف على تطبيق معاهدة السلام المخزية كما ادعوا، وهي قوات لها أكثر من 35 برج مراقبة ونقاط تفتيشية على طول الشريط الحدودي في سيناء، كلها في أماكن استراتيجية، وقوام هذه القوات حوالي 1700 جندي مدرب معظمهم من الأمريكان.

يضاف إلى كل ذلك الاتفاقات الأمنية المشتركة بين أنظمة بلادنا وبين الأمريكان بحجة المواجهة المشتركة للإرهاب، حتى صارت الأنظمة تتواطأ وتتعاون مع الأمريكان ضد أفرادٍ من شعوبها بل ومع الصهاينة في إطار ما يسمى تبادل المعلومات للحرب على الإرهاب!

ولا ننسى المخلوع مبارك في 7 ديسمبر 1995 حين خرج خلال المؤتمر الصحفي المشترك الذي جمعه برئيس الوزراء "الإسرائيلي"-آنذاك- شيمون بيريز في القاهرة ليؤكد على أن :

أ - الإرهاب ليست ظاهرة خاصة بدولة معينة ولكنها ظاهرة دولية.

ب – لابد من التعاون بين "جميع" دول العالم حتى تتوقف عمليات الإرهاب عند حدودها

وليس سرا أن بعض من كانوا يحققون مع المسجونين في معتقل جوانتنامو كانوا من الأجهزة "الأمنية" العربية، كل هذا يتم تحت غطاء الاتفاقيات الدولية للحرب على الإرهاب، بينما الحقيقة الصارخة هي أن كل هذا يتم فعليا تحت بند العبودية والعمالة وتلقي الأوامر من السيد الأمريكي الذي يحكمنا بالفعل!

وبهذا نكون قد أنهينا الحديث عن شرعية النظام الدولي (السياسية - والاقتصادية - والعسكرية) ليظهر بوضوح أننا أمام عالم لا يعترف بالحق وإنما يعترف بما يحقق مصالحه.

كما أننا يمكن أن نلخص نظرة أمريكا ومنظومة الاحتلال الدولي لبلادنا بالآتي: (منهب للثروات - سوق لتصريف المنتجات - منطقة لإقامة المناورات - أداة من أدوات السيطرة على العالم لِما للمنطقة من وضع استراتيجي خاص "أقلها الوضع الجغرافي والمضائق التي ذكرناها").

الهيمنة على العقول أشد وأخطر

ومع كل ما ذكرناه من واقع محبط ومؤسف فسيظل لا قيمة له أمام الهيمنة على العقول، فهي الهيمنة التي لولاها لما استطاعوا الهيمنة علينا في باقي المجالات، بل هي أول هيمنة يجب أن نواجهها، وبيدنا ذلك بإذن الله.

لا يوجد أحد لم يسمع عن السلاح النووي أو الكيماوي، ولكن هل سمع أحد عن "سلاح الدبلوماسية الشعبية"؟

ذاك السلاح الذي عرفه السياسي الأمريكي "إدوارد جيرجيان" فقال:- معركة كسب العقول والقلوب.

الخطورة ليست في كونهم يسعون لكسب عقول وقلوب أمتهم وشعوبهم، ولكن الخطورة في أنهم يسعون لكسب عقول وقلوب شعوبنا وأمتنا المستعبدة، ويعتبرون ذلك عنصرا مهما جدا في المعركة!

يتحدث عن ذلك الباحث جارفينكل" في كتابه (مرشد تطبيقي لكسب الحرب على الإرهاب) فيقول: "كل سلطة غير مسلمة اختارت أن تضع يدها على الشرق الأوسط واجهت مشكلة كسب القلوب والعقول المسلمة" وهو يقصد هنا الاحتلال القديم الذي كان اعتماده على القوة العسكرية فقط، ثم ينصح "جارفينكل" الاحتلال الحديث بأن يُراعي البعد الفكري في المعركة، فينصح بوجوب تدشين حملة متواصلة من إظهار الاحترام والتقدير للإسلام، مع تعبئة بعض المسلمين ليكونوا حماة وواجهة لتلك الحملة، ليتم إقناع الشعوب أن أمريكا غير معادية للإسلام أبدا ولا تريد الاعتداء على الشعوب وإنما هي تواجه المتطرفين والإرهابيين فقط لأنهم يعتدون عليها .. وهذا النوع من الحملات التي تُصدر للشعوب كي تخدعهم وتزيف وعيهم هو عين ما نقصده بسلاح "**الدبلوماسية الشعبية**"!

إن الاحتلال الحديث بالفعل قد أدرك أن المعركة لا يمكن أن تحسم ما لم يتم احتواء وتوجيه الشعوب، فهو يريد على الأقل أن يحيّدهم عن مواجهة مخططاته، وإنه من اللحظة الأولى التي سعت فيها أمريكا لامتلاك العالم سعت لامتلاك واحتكار ثلاث قوى رئيسية :

1- احتكار السلاح بكل عناصره.

2- احتكار الاقتصاد بكل عناصره: وبدأ ذلك جزئيا في معاهدة بريتون وودز عام 1944 حينما تحول الدولار إلى المعيار النقدي العالمي كما شرحنا.

3- احتكار وسائل الاتصال بالجماهير، وهذا هو محل الشاهد وبيت القصيد، فإن احتكار وسائل التواصل مع الجماهير لا يقل أهمية عن الاحتكارين السابقين بل هو على رأس ذلك.

وإن مركزا كهوليوود - على سبيل المثال - بامتداده الاستخباراتي وعمقه الإعلامي ما هو إلا قاعدة لإطلاق المدافع الإعلامية العابرة للقارات، وإنه من الجهل أن يتم التعامل معه على أنه مجرد مركز لشركات تصدر الأفلام الترفيهية بدون أي رسائل سياسية أو فكرية!

وجدير بالذكر أن تعلم أن الخارجية الأمريكية تخصص من ميزانيتها جزءا ليس بالقليل للعمليات والبرامج الثقافية الدولية، والعجيب أن 49% من هذه البرامج يستهدف النساء!

كما حدث 2007 في برنامج (الزائر الدولي) الذي ترعاه الخارجية الأمريكية، ففي هذا البرنامج تم استقدام حوالي 50 امرأة عربية ما بين برلمانية وسيدة أعمال، ورئيسة اتحاد نسائي، وأستاذة جامعية، وخبيرة نفطية، وطبيبة، وناشطة في مجال المرأة وحقوق الإنسان والطفل، وصحافية ضمن برامج "غسيل المخ" التي ترعاها أمريكا رسميا!

إنهم لما أدركوا أن "الوعي" هو أخطر ما تملكه الشعوب، وأن إدراك الحقائق يهدد منظومتهم الخدّاعة، وأن الشعوب حينما تفقد الوعي تكون في حكم الأموات، حينها سعوا لاستهداف هذا الوعي، تارة بالتغييب وتارة بالتوجيه والتزييف؛ ولذلك فإننا نرى أن معركة الوعي اليوم هي روح المعارك وأصلها، ونعتقد أن المعرفة صارت من أخطر أسلحة المعركة، وقد استطاع عدونا للأسف أن يجردنا منها بعدما أمسك بزمامها هو، ولا أبالغ إن قلت أن الحرب اليوم في الحقيقة لا تعدو كونها حرب "معلومات" على كل المستويات، ولا يمكن أبدا أن يحسمها الجهلاء مهما امتلكوا من عوامل القوة، فكيف إذا كان الجهلاء لا يمتلكون من عوامل القوة شيئا ؟!

ولذلك ستجد أنه لم يُبذل ويُنفق في أي مجال من مجالات الهيمنة مثل ما بذل في "الهيمنة الفكرية" وإنك لو عددت كم المنظمات والمؤسسات القائمة على هذا الغزو الفكري والمستهدفة للشعوب مباشرة لصعقت من الصدمة فمن ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

1- منظمة اليونسكو.

2- منظمة الأمم المتحدة.

3- السفارات الغربية وتدخلاتها المباشرة في تغيير المناهج!

4-منظمات المجتمع المدني (منظمات المرأة - فريدم هاوس مثلا - منظمات حقوق الإنسان).

5- نخب "ثقافية عامة" : يتم إبرازهم في الإعلام وتصديرهم كقادة رأي للجماهير.

6- نخب أكاديمية من دكاترة جامعة ومعيدين تلقوا قيمهم كلها من الخارج وعادوا لبلادنا معبئين بقيم الغرب (هذا ليس للتعميم قطعا).

7- الجامعات والمدارس والمراكز الدراسية والثقافية الأجنبية في بلداننا.

8- منتجات هوليوود ومشتقاتها والتي تخاطب أعماراً مختلفة (كرتونات - أفلام – الخ).

9- مواقع الإنترنت المنشأة للتوجيه الأخلاقي والفكري (ويدخل فيها المواقع الإباحية).

10- وزارات الثقافة في بلادنا وما تدعم طباعته من كتب وأنشطة تهدم قِيَمنا.

11- وزارات التعليم.

12- وزارت الإعلام.

13- يغلف كل ذلك في النهاية "الأجهزة الأمنية" التي تراقب وتتدخل في توجيه الخطاب الديني والثقافي بل وتوجيه أبسط المقالات التي يمكن أن يقرأها المواطن البسيط في صحيفة من الصحف، بل وانتقل الأمر إلى ما يُكتب ويُنشرعلى الإنترنت وأصبحت هذه الأجهزة تمارس التوجيه والإرهاب الفكري عبر سن قوانين "للجرائم الإلكترونية" ضمن قوانين "مكافحة الإرهاب"!

والحديث عن الهيمنة الفكرية يجعلنا نتطرق ولابد إلى قضية "الهيمنة والدين" ويدفعنا لطرح سؤال مهم: هل حربهم علينا حرب دينية أم حرب مصالح؟

هل الهيمنة علينا حرب على الإسلام؟

كثيرا ما يسأل البعض :- هل الهيمنة علينا حرب على الإسلام أم حرب مصالح؟ أو بصيغة أخرى: هل العدو يحاربنا حربا دينية أم يحاربنا لأطماعه الشخصية ؟ وفي الحقيقة هذا السؤال في حد ذاته خطأ، لأنه يفترض وجود تعارض بين أمرين ليسا متعارضين، ودعونا نشرح ذلك من جهتين، من جهتنا، ومن جهة عدونا:

فأما من جهتنا كمسلمين : فكل حروبنا دينية، مهما كانت أسبابها، حتى ولو قاتل المسلم لأجل ماله وعرضه، فالدين هو الذي أمره بذلك، فهو يقاتل طاعة لربه وإقامة لدينه، وكذلك نحن لم نتحرك في هذه المعركة إلا طاعة لربنا وإقامة لديننا، إننا نخوض المعركة عبادة لله ونعلم أن الله سيسألنا يوم القيامة عما قدمناه فيها، سيسألنا عما بذلناه في تلك الظروف المزرية التي تسلط فيها العدو علينا في كل جوانب الحياة، تسلط علينا سياسيا واقتصاديا وعسكريا وفكريا، فالنظام العالمي اليوم هو عدو صائل معتد لا يجوز لمن في قلبه ذرة إيمان أن يتجاهل اعتداءه علينا ويعطي ظهره للمعركة، وهنا أستحضر ما قاله ابن تيمية بكلمات حاسمة حين قال : **(العدو الصائل الذي يفسد الدين والدنيا لا شيء أوجب بعد الإيمان من دفعه)** نعم .. لا شيء اليوم أوجب بعد الإيمان بالله من التصدي لهذا النظام العالمي في كل الميادين التي تسلط علينا فيها بما فيها الفكرية والأخلاقية، وهو لا شك عدو يفسد الدين والدنيا، ودفعه ومواجهته عبادة كالصلاة والصيام سيسألنا الله عنها.

وأما من جهة العدو : فلا تعارض أيضا بين كونهم يحاربوننا لأجل المصالح وبين وصفنا للحرب بأنها حرب على الإسلام، فإنك إذا نظرت لأصحاب المصالح - غير المتدينين - في النظام العالمي (وفي رأيي هم الأغلبية) ستجد أنهم قد اعتبروا الإسلام مهددا لمصالحهم، وأعلنوا ذلك جهارا نهارا، مرارا وتكرارا، هذا موجود ومسطر في تقاريرهم السياسية وكتبهم، وبسبب هذا التهديد على مصالحهم ظل (الإسلام) وقيمه الرئيسية محل عدائهم، فهم يريدون شعوبا هادئة مستكينة لا تحمل أي دافع للمواجهة ولا أي نية للجهاد ضدهم ولا أي حافز لرفض الأوضاع الراهنة، وهذا طبعا ما يرفضه الإسلام ولا يقبله!

وقد بينا كيف يهتم عدونا بالهيمنة الفكرية، والإسلام هو أكثر شيء يتم استهدافه في تلك الحرب الفكرية علينا، بل لا يكادون يستهدفون غيره، هم بالفعل ينظرون إلى قيم الإسلام باعتبارها بيئة خصبة لنمو المقاومة ضدهم، ورفض هيمنتهم وسيطرتهم، ولا نلوم عليهم في الوصول إلى هذه الحقيقة لأنها فعلا حقيقة ! ودعك من كونهم يحاولون إظهار احترامهم للإسلام، وأنهم فقط يحاربون ويواجهون الإرهاب فهذا جزء من الحرب الفكرية و"الدبلوماسية الشعبية" التي شرحناها، بينما هم في الحقيقة لا يفرقون بين الإسلام والإرهاب، وهم في تناولهم لهذه المسألة داخل تقاريرهم يتحدثون عن نصوص الإسلام نفسها وما تنتجه هذه النصوص من أفكار داخل عقول المسلمين، فالحديث إذن عن نصوص وأفكار أصلية لا عن مجرد ممارسات على الأرض كما يدعون!

بل حتى قادة الحرب الذين يخضونها لمصالح دنيوية ستجدهم يستخدمون الدين وقت الحاجه له كي يشحنوا الرأي العام الغربي ويخدعوا المتعصبين لدينهم من تلك الشعوب، ولذلك من حين لآخر تجدهم يستحضرون النفس الصليبي في التصريحات، كما أعلنها بوش إبان غزو العراق عام 2003 بأنها حرب صليبية!

وعلي صعيد آخر الذين يحاربوننا اليوم عن دين محض، كبعض اليهود ومن يدور في فلكهم، فهم في الحقيقة أيضا طلاب دنيا وأصحاب مصالح، فقد ذكر الله في كتابه أن سبب كفر الكفار هو حبهم للدنيا، فقال : **(ذَلِكَ بِأَنَّهُمُ اسْتَحَبُّواْ الْحَيَاةَ الْدُّنْيَا عَلَى الآخِرَةِ وَأَنَّ اللّهَ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ).**

فالأصل في أعدائنا عموماً أنهم أحقر من أن يتحركوا لغير الدنيا، بل هم في معظمهم عبّاد مصالح وعاشقو شهوات بما فيهم المتدينون، ولقد رأيت البعض يرفض تماما القول بأن العدو يحاربنا اليوم لأجل مصالحه ظنا منه أن هذا يتعارض مع قوله تعالى : **(وَلا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا)** وقوله : **(وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُم)** وفي الحقيقة لا تعارض، فهم يريدون لنا أن نحيد عن الحق ونتبع ملتهم حتى تتحقق مصالحهم الدنيوية بذلك، يريدون لنا أن نرتد عن ديننا لأن الإسلام غصة في حلوق مطامعهم الغاشمة، والردة في الحقيقة ليست منحصرة في أن تعلن تغيير دينك، بل قد يظلون يسلبون منك الدين شيئا فشيئا ويحرفون معانيه بداخلك حتى تجد نفسك في النهاية جزءا من منظومتهم الفكرية والسياسية، وترسا داخل ماكينة مصالحهم، والاسم فقط : مسلم!

وتصوري أن العدو اليوم ثلاثة أصناف، ستجد فيها جميعا عدم تعارض بين كونها حربا على الإسلام أو كونها حربا للمصالح:

1- قسم يحركه دوافع دينية، ويلحق بهذا القسم أصحاب الدوافع الحضارية والثقافية كالذين ينظرون إلى الإسلام باعتباره خصما حضاريا وليس خصما دينيا فقط، ويقارنون دوما بين حضارة الإسلام والغرب ويعتبرون أنهما في صراع أبدي، كصامويل هنتنجتون صاحب أطروحة (صراع الحضارات).

2- قسم يحركه دوافع دنيوية محضة، وقِبْلَته ودينه المصالح، وهو يعتبر الإسلام عدوا ليس من منطلق ديني، بل من منطلق أنه عائق أمام مصالحه كما كانوا ينظرون للشيوعية من قبل ولكن بصورة أشد ومختلفة طبعا، وقد يستخدم هؤلاء الدين أحيانا للمتاجرة به بين شعوبهم.

3- قسم يجمع بين الدوافع الدينية والدوافع الدنيوية، فهو يجمع بين طلب المصالح وبين معاداة الإسلام والمسلمين.

وهكذا تختلط المصالح عند عدونا بالدين، والدين بالمصالح، بصورة يصعب فصلهما، لنجد أننا أمام حقيقة حتمية وهي **أن الإسلام في قلب الحرب اليوم**، ولو أنكر هذه الحقيقة المنكرون، ودعونا نشرح هذه الحقيقة بعمق في الفصل القادم لنرى كيف يتلاعبون بأفكار المسلمين الدينية والمسلمون لا يشعرون؟ وكيف يتحكمون فيما يُقدّم لنا على أنه الإسلام؟ وسنذكر بدقة ما الذي يخيفهم من الإسلام

الحق، وما هي الأفكار التي يريدون تفريغ عقول المسلمين منها؟ سنحدد كيف يجب أن يحركنا الإسلام في هذه المعركة الشرسة وإلى أين ؟ كل هذا سنبينه ببساطة وسلاسة في السطور القادمة إن شاء الله، وما نفعله في سطور هذا الكتاب ما هو إلا مواجهة منا لتلك الحرب الأمريكية المستعرة على أفكار الشعوب!

الفصل الثاني: الإسلام

لماذا يخافون من الإسلام؟

في الفترات الأخيرة خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر لوحظ كثرة التقارير الأمريكية التي تتحدث عن " الإسلام" وحقيقته، طرحت بعضُ هذه التقارير مواصفات "الإسلام" الذي يمكن اعتباره معتدلا مسموحا بوجوده عالميا، سموا هذا الإسلام أحيانا **الإسلام المعتدل أو الوسطي** وأحيانا **الإسلام المدني** وتارة **الإسلام الديمقراطي**، بينما نحن نسميه (**الإسلام الأمريكي)!** وضعوا عدة أسس ومعايير تحدد ما هو الإسلام المعتدل وما هو الإسلام المتطرف، وإذا تاملت هذه الأسس والمعايير ستجد أن المصالح الأمريكية هي الفيصل، فالمتطرف هو من يهدد مصالح امريكا، والمعتدل هو من يتوافق مع مصالحها، فهو تأكيد منهم بعد خبرات طويلة في مواجهتنا أن القوة العسكرية لن تحسم الحرب وحدها، وأن الحرب يجب أن تصل إلى الفكر، وأيقنوا أن الإسلام هو أكبر عقبة فكرية أمام مصالحهم اليوم!

ولقد تأملت فيما كتبوه فوجدت أن خوفهم من الإسلام يدور حول ثلاثة عناصر يحاولون إفراغ الإسلام المقدَّم للشعوب منها :

<u>العنصر الأول: الاكتمال أو الاكتفاء الذاتي القيمي والتشريعي.</u>

الإسلام دين مكتمل مكتفٍ بذاته، لا يحتاج إلى استيراد أي قيم أو تشريعات من خارجه، فهو يمتلك تشريعات وتوجيهات تبدأ من الأمور الشخصية البسيطة وتصل إلى الشؤون السياسية العامة، إنك تعجب عندما تجد أن الإسلام قد تناول آداب الطعام والشراب والنوم ودخول الخلاء، وتناول كذلك تشريعات تتعلق "بالأحوال الشخصية" من زواج وطلاق وميراث، ثم تناول تشريعات أخرى في السياسة والاقتصاد والحروب وسائر المجالات العامة، تناول كل هذا بتفاصيل كاملة مكتملة تصل إلى أدق الأمور!

هذا الاكتمال العجيب يُعطي المسلم استقلالية ويكسبه صلابة فكرية يصعب معها اختراقه بأفكار مشبوهة، لأنه بالفعل لا يحتاج إلى شيء من خارج الإسلام فكل شيء، بمعنى كل شيء، موجود في الإسلام على أكمل وأتم وجه، وهذا الذي جعل المسلمين يمتلكون بالفعل على مر التاريخ مناعة أمام هجمات المحرفين وصولات المبطلين.

هذا الاكتمال بالطبع لا يروق لأعدائنا في النظام الدولي لأنه يجعل من الإسلام بديلا حضاريا محتملا لحضارتهم القائمة اليوم، فهو يطرح بدائل جاهزة لكل ما هو موجود الآن، بل هو كان "الأصل" في وقت من الأوقات، إنه ليس دين عبادات فقط داخل المساجد، ولو كان كذلك لما خافوا منه!

ولذلك فقد حركوا طابورهم الخامس وأتباعهم في بلادنا ليشككوا الشعوب في هذا الاكتمال ويشوهوه في أذهانهم، وهو ما يمكن تسميته اختصارا : (الحرب على الشريعة) وغرضهم من هذا

التشويه والتشكيك هو إيجاد فراغات في عقول المسلمين يتسللون من خلالها بأفكارهم وتشريعاتهم التي تحقق مصالحهم، وقد ساعدهم في ذلك أيضا أفعال من رفعوا شعار هذه الشريعة بفهم مغلوط وخطاب منفر وعرض مشوّه لا يتفق بتاتا مع هذه الشريعة المكتملة ولا مقاصدها !

وقد حوّل أعداؤنا وأذنابهم هذا الاكتمال إلى مادة للاستهزاء والسخرية كنوع من تشكيك الشعوب في شريعتهم، كالسخرية من التشريعات الدقيقة مثل (النهي عن الأكل باليسار). وهم لا يدرون أن هذه التشريعات التفصيلية البسيطة دلالة على اكتمال الإسلام وأنه لم يترك شيئا لم يوجّه فيه المسلمين وهذا مما نفتخر به، وقد قال تعالى : (**الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا**).

وقد لاحظ غيرُ المسلمين هذا الاكتمال منذ القدم حتى قال يهودي لسلمان الفارسي القول المشهور : (قد علمكم نبيكم كل شيء حتى الخراءة !!) فأكد سلمان قوله وقال : (أجل، لقد نَهَانَا أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ لِغَائِطٍ ، أَوْ بَوْلٍ ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِالْيَمِينِ ، أَوْ نَسْتَنْجِيَ بِأَقَلَّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِرَجِيعٍ أَوْ بِعَظْمٍ).

العنصر الثاني: المخالب.

أي أنه دين له مخالب يوقظ روح العزة فيمن يحمله ويضع بذور المقاومة والإباء ضد كل معتدٍ عليه أو على حامليه، إنه دين يجعل بداية الحياة الحقيقية يوم يموت المرء في سبيل الله، قال تعالى : **(وَلاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ اللّهِ أَمْوَاتاً بَلْ أَحْيَاء عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ)**. دين يصوغ منظومة القيم في قلوب أبنائه ليصبح الموت أهون من ضياع الدين والعرض.

ولذلك شنوا ما يمكن تسميته بـ "الحرب على الجهاد" أو ما سموه هم "الحرب على الإرهاب"، وبدؤوا في نشرِ تُهمٍ ومصطلحات تخلق حاجز صد بين الجماهير وبين هذا العنصر مثل:- الإرهاب - تكريس الكراهية - الدعوة للعنف الخ .... في وقتٍ استخدموا هم فيه كل وسائل الإرهاب والعنف والتكريس للكراهية في حربهم مع الشعوب تحقيقا لأغراضهم ومصالحهم!

إنك حين ترجع لما يكتبونه ستجد أن جملة (الحرب على الإرهاب) ليست مختصة فقط بالمواجهة العسكرية مع جماعات مسلحة بعينها، فكثير من استراتيجيات الحرب على الإرهاب هي في الأساس فكرية وليست عسكرية، كما أنها لا تستهدف فقط مواجهة (الراديكاليين أو المتشددين) كما يسمونهم، بل تستهدف بصورة أساسية التوجيه الفكري لعموم الشعوب. و تعريف أعدائنا للإرهاب تجاوز التعريف التقليدي حتى صار وصفاً على كل مسلم يقف أمام مصالحهم الاستعمارية وأفكارهم المشوهة، فمواجهتك لمصالحهم ولو فكريا تجعلك في زمرة من سموهم "الإرهابيين أعداء الحداثة والحرية"!

العنصر الثالث:- الانتشار.

أي ما يتصف به الإسلام من سرعة انتشار وتمدد، وذلك يرجع للسببين:

السبب الأول:- أن الإسلام نفسه كدين يحمل عوامل انتشاره وتمدده، فهو دين الفطرة كما قال تعالى: **(فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا)**

السبب الثاني:- هو أن المسلم يحمل عقلية الانتشار والتوسع، فإن الإسلام يزرع في أبنائه هذه العقلية، ويحثهم على إبلاغ الدعوة بالقول والفعل، وقول الله تعالى لنبيه ﷺ: **(وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ)** ليس مجرد خبر بل فيه معنى تكليفي، فكل حامل لهذا الدين عليه واجب الدعوة بما يستطيع حتى تصل دعوة هذا الدين للعالمين، وقد أمر النبي ﷺ أصحابه فقال:- (بلغوا عني ولو آية)، وإن من حِكم جهاد الطلب أو "الفتوحات" هو مواجهة أولئك الذين يقفون حاجز صد أمام بلوغ هذه الدعوة للشعوب والأمم.

ولذلك واجهوا هذا العنصر بما يمكن تسميته "مقاومة انتشار الإسلام"، وقد صدرت عدة دراسات وأبحاث وتقارير استخباراتية وإعلامية ترصد ظاهرة انتشار الإسلام وتحذر من عواقبها وتضع التوصيات لمواجهتها، بعض هذه الدراسات ذكرت أن الإسلام صار أسرع الأديان انتشاراً في العالم كله، وكان المفزع لهم هو أن هذا الانتشار يقع بالأساس في الغرب!

كما كان من أساليبهم لمواجهة هذه الظاهرة هو ابتداع فكرة مؤتمرات حوار الأديان التي أرادوا من خلالها التأسيس لمبدأ البحث عن "المشتركات" بدلا عن "المتناقضات"، وإعلاء الحوار القائم على المجاملات المتبادلة بدلا عن مقارعة الحجة بالحجة والبحث عن الحقيقة، وبذلك تُضرب فكرة الدعوة للإسلام ويصبح في مقابلها فكرة أخرى براقة سموها "التعايش المشترك" مع إقصاء الدين تماما، وهم لم يفعلوا ذلك إلا تجريدا للإسلام من أحد عوامل قوته الكبرى وهروبا من مواجهته في ساحة هم موقنون بالهزيمة فيها أمامه .. ساحة (الدعوة).

ومن حربهم كذلك وسعيهم للحد من فاعلية انتشار الإسلام أنهم يدعمون في الغرب توجهات فكرية محددة داخل الإطار الإسلامي العام بحيث يضمنون أن انتشار الإسلام في الغرب يتم توجيهه في اتجاه فكري محدد سهل الاحتواء كالصوفية أو "سلفية ولي الأمر"، ولذلك تجد انتشار هذين التيارين كبيرا جدا بين المسلمين الجدد في أوروبا وأمريكا.

العنصر الرابع: أخوّة الإسلام.

إن الأُخُوّة التي قررها الإسلام بين المسلمين وقدمها على أي رابط آخر هي مما ميز الإسلام كدين وميز المسلمين، هذه الأخوّة هي بالنسبة لأعدائنا كارثة حقيقية، والشعوب كلها تحفظ قاعدة الاحتلال الشهيرة : (فرّق تسد).

فبالإضافة لما في الإسلام من قوة فإنه كذلك يمثّل وحدة الشعوب في أخطر وأهم منطقة في العالم وهذا يزيد من خوفهم من الإسلام، وإذا رجعت إلى فقرة (الحدود تراب) في الفصل الأول ستدرك أن تقسيم الشعوب المسلمة خاصة في منطقة ما يسمى الشرق الأوسط هو هدف استعماري قديم، فاجتماع شعوب هذه المنطقة وامتلاكها للزمام فيها يعني وجود قوة في العالم منقطعة النظير لما للمنطقة من مميزات ذكرناها، والتاريخ يشهد على خطورة توحد هذه المنطقة، فقد كان العالم كله

يُحكَم منها، وإذا سألت نفسك ما هو الشيء المشترك بين شعوب هذه المنطقة الذي يمكن أن تتحد من خلاله ستجده (الإسلام) ! هذا الدين الذي أرسى قاعدة خالدة مفادها أن المؤمنين إخوة، وأن رابط الدين يعلو كل الروابط الأخرى، وأن تفضيل وتقديم أي رابط على رابط الدين هو وقوع صريح في فعل من أفعال الجاهلية!

كما أن أي رابط غير الدين يعني أن شعوب هذه المنطقة ستظل في شتات وتفرق إلى يوم القيامة! ولذلك كان السعي الدائم من أعدائنا لاختلاق روابط أخرى تعلو فرق رابط الدين عند الشعوب كرابط الوطنية المبني على الحدود التي رسمها المستعمر، فهي روابط تفرق الأمة الواحدة، وهذا ما نراه اليوم للأسف فقد صارت الشعوب في تناحر وعداوة وسباب متبادل ناسين أن الإسلام يجمعهم جميعا وأن الاحتلال هو الذي رسم تلك الحدود التي يعادي بعضهم بعضا بسببها!

إنك إذا تأملت عناصر القوة الأربعة التي ذكرناها ستجد أنها أهم عناصر قيام الإمبراطوريات، وهذه هي نظرتهم السياسية للإسلام، فأي إمبراطورية قامت احتاجت إلى ثقافة مكتملة ورابط راسخ بين شعبها وقوة ومخالب وسعي للانتشار والتوسع، غير أن الإمبراطوريات توظف ذلك في تحقيق مطامعها، وأما الإسلام فمع امتلاك مقومات قيام الإمبراطوريات إلا أنه دين يحمل رسالة عنوانها تحرير الخلق لا استعبادهم، وإرساء العدالة والإصلاح لا الظلم والإفساد.

تقارير غربية خطيرة "المستشرقون الجدد"

نفهم مما سبق أن أعداءنا قد أدركوا بوضوح أن الاسلام يمثل تهديدا محتملا وقويا لمصالحهم إذا استثمر دعاة التغيير عناصر القوة فيه شعبيا، ولذلك لا تعجب حين تعلم أن الإسلام بكل ما يتعلق به من تيارات وجماعات (حتى ولو كان تعلقا زائفا) صار هو مادة البحث الرئيسية عند مراكز الفكر الغربية خاصة الأمريكية التي اهتمت بدراسة منطقة ما سموه "الشرق الأوسط" مثل مراكز :- راند - بروكينجز - كارنيجي ، وكُتبت في ذلك الأبحاث والتقارير والتوصيات، وتناول كثير من الأبحاث صورة الإسلام الذي يمكن اعتباره معتدلا وسبل توجيه المسلمين لهذا النموذج من "الإسلام الأمريكي المعتدل".

وأخطر هذه المؤسسات تناولا لهذه المواضيع هي مؤسسة راند RAND وهي أكبر مركز فكري في العالم، وهي منظمة بحثية يقع مقرها الرئيسي في ولاية كاليفورنيا الأميركية، تعود نشأتها إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، أُسست تحت إشراف وزارة الدفاع الأمريكي "البنتاجون"، يعمل في المؤسسة ما يقارب 1800 باحث وموظف يحمل غالبهم شهادات أكاديمية عالية، وتكمن خطورتها في شدة تأثيرها وقربها من مراكز اتخاذ القرار في الإدارة الأمريكية، كما أن تقاريرها تمتاز بالعمق السياسي والاستراتيجي، ومن أخطر ما يمكن قراءته من تقارير وكتب صادرة عنها هو:

- تقرير راند (2005) الإسلام المدني الديمقراطي.

وهو التقرير الذي صرح بأنه لا يمكن إحداث "الإصلاح" الأمريكي المطلوب في منطقة "الشرق الأوسط" إلا بفهم طبيعة الإسلام الذي يقف سدا منيعا أمام محاولات التغيير، وأوصى في داخله بدعم توجهات فكرية محددة كالصوفية مثلاً!

- تقرير راند (2007) بناء شبكات مسلمة معتدلة.

وهو تقرير يقدم توصيات محددة وعملية للحكومة الأمريكية بأن تعتمد في مواجهة أفكار الإسلام على الخبرات التي اكتسبتها أثناء الحرب الباردة في مواجهة المد الفكري الشيوعي، ويوصي بدعم وبناء شبكات تمثل التيار العلماني والليبرالي لتواجه الأفكار الإسلامية المتشددة من وجهة نظر التقرير.

- تقرير راند (2008) كيف تتلاشى الجماعات الإرهابية.

وهو التقرير الذي خلُص عبر دراسة متأنية إلى أن التدخل العسكري الكامل ليس مجديا إذ أنه لا يقضي إلا على (7%) من التنظيمات "الإرهابية"، فكانت التوصية أن يتم التعامل مع هذه الجماعات

من خلال طرق أخرى أثبتت كفاءة أعلى، كدمجها في العملية السياسية (Politicization) عن طريق الضحك عليها بلعبة الديمقراطية.

- كتاب عام (2008) بعنوان "صعود الإسلام السياسي في تركيا".

وهو كتاب صدر 2008 وكان يضع الاحتمالات أمام مستقبل التيار الإسلامي الحاكم في تركيا وقد أوصى التقرير بأهمية جعل تركيا نموذجا يُحتذى به للتغيير في باقي دول الشرق الأوسط إذا استمرت على نفس الخط "المعتدل".

هذه المراكز البحثية الضخمة التي صارت جزءا لا يتجزء من السياسة الأمريكية والغربية تدل على ما تكلمنا عنه من خطورة (المعرفة) وأهميتها في المعركة، إنك حين تتأمل التقارير الصادرة من هذه المراكز وترى ضخامة الدراسات التي يتم إعدادها بداخلها، وحين تعرف مدى اعتماد القادة السياسيين عليها في قراراتهم المتعلقة بنا وبمنطقتنا، تفهم بوضوح لماذا تمكنوا من السيطرة علينا! .. إنها "المعرفة" .. روح المعركة، إنهم يعرفوننا ويدرسوننا أكثر مما نعرف نحن أنفسنا ولذلك تحكموا بنا، لقد امتلكوا في معركتهم معنا وعيا متراكما بنى فيه كل جيل على من قبله، ولا سبيل لمواجهة ذلك إلا بوعي مماثل!

القراءة في التقارير السياسية الغربية وتحليلها شيء في غاية الأهمية والخطورة، خاصة تلك التقارير التي أصبح لها صدى سياسي كبير أو كانت صادرة من مراكز بحث مقربة من دوائر اتخاذ القرار كمؤسسة راند ويليها في الأهمية (بروكينجز - كارنيجي) ، ليس من الضروري أن تتحول كل التقارير التي تصدر في الغرب إلى سياسات تنفذ على أرض الواقع لكنها على الأقل تكشف لك النصائح والتوجيهات والتوصيات التي تتلقاها الإدارة الأمريكية من المفكرين والباحثين والخبراء، وتكشف لك أيضا التهيئة الفكرية التي تتم داخل الشعوب الغربية التي تجعلهم بعد ذلك يتقبلون قرارات قادتهم.

ولك أن تتصور أن مشروع الشرق الأوسط الكبير لم يكن إلا أطروحة سياسية للباحث (برنارد لويس) !! لويس هذا كان من أكثر الأكاديميين تأثيرا على صناع القرار في إدارة جورج بوش، وكان من أوائل الداعين لغزو العراق بعد ١١ سبتمبر وهو ما تم بالفعل، ووصل تأثيره لكون القادة السياسيين في أمريكا كانوا يستخدمون كلماته بالنص مثل تكرار ولفويتز (أحد الصقور في إدارة بوش) لمقولته : " تركيا هي أفضل نموذج سياسي للشرق الأوسط".

كذلك الخبير الاقتصادي (ميلتون فريدمان) صاحب النظريات الاقتصادية الرأسمالية المتطرفة وهو أحد المؤثرين بقوة في السياسة الأمريكية، ألمحت الباحثة الكندية (نعومي كلاين) في كتابها (عقيدة الصدمة) إلى دوره المباشر والغير مباشر في معظم الكوارث التي رعتها أمريكا، ومن كتبه المشهورة جدا "الرأسمالية والحرية"، كان لميلتون فريدمان تأثير هائل في السياسة الاقتصادية الدولية ووُصف بأنه كارل ماركس الرأسمالية، عمل كمستشار لرئيسة الوزراء البريطانية مارغريت

ثاتشر، وللرئيسين الأمريكيين الأسبقين ريتشارد نيكسون ورونالد ريغان وكذلك عمل مستشارا لإدارة جورج بوش.

فتأثير الخبراء والباحثين ومراكز الفكر داخل السياسة الأمريكية كبير جدا، فهم يلعبون دورا خطيرا في توجيه السياسات وتشكيل الرأي العام الغربي وتكوين أفكار القادة، ويجب ألا يتم إهمال ما يصدر عنهم من توصيات وأطروحات ونظريات، خاصة والواقع أثبت تأثير ما يصدر عنهم على المستوى السياسي إلا أننا كل مرة نستيقظ متأخرا فنبدأ في تحليل إصداراتهم بأثر رجعي!

وليس اهتمام أعدائنا بالفكر وليد اللحظة، فالتقارير التي تتناول الإسلام والمنتسبين له من تيارات وجماعات ليست إلا امتدادا لظاهرة الاستشراق القديمة وهي ظاهرة تنم عن مدى إدراك أعدائنا لقيمة "المعرفة" وأهمية الحرب الفكرية عندهم.

"المستشرقون" لقب قديم لأولئك الذين ألزموا أنفسهم بدراسة تراثنا الديني والثقافي والتاريخي بغية التحكم فينا بعد ذلك عبر فهم سبل تفكيرنا وطبائعنا النفسية والاجتماعية وعوامل القوة والضعف عندنا، والباحثون اليوم المتخصصون في دراسة الإسلام وجماعاته يمكن اعتبارهم "المستشرقين الجدد"، وما هم إلا امتداد للمستشرقين القدامى الذين صاحبوا فترات الاحتلال الأجنبي علينا، وظاهرة الاستشراق ليست بالظاهرة البسيطة، فلقد كتب المستشرقون القدامى كتبا في غاية الأهمية والخطورة عن الإسلام والمسلمين، وقاموا بترجمة مئات الكتب الإسلامية للسياسيين والباحثين الغربيين، كما أنهم سرقوا كثيرا من المخطوطات الإسلامية الأصلية ومازالت هذه المخطوطات في الغرب حتى هذه اللحظة!

إلا أنه هناك فارق بين المستشرقين القدامى والمستشرقين الجدد، فالمستشرقون القدامى توجهت دراستهم أكثر نحو العلوم الشرعية باختلاف أنواعها، فدراستهم كانت تعتمد على كتب التراث في كل فروع العلم الشرعي كالفقه والحديث واللغة الخ ، أما المستشرقون الجدد فهم لا يدرسون الفقه ولا العقيدة ولا الحديث وإنما يهتمون بدراسة واقع المسلمين اليوم ويدرسون الحركات والمنظمات والجماعات "الإسلامية" دراسة واقعية ميدانية.

تنبؤات المستشرقين الجدد حول مستقبل "تيارات الإسلام السياسي":

إذا تأملت معظم أبحاث المستشرقين الجدد ستجدهم توصلوا لنبوءة مبكرة جدا منذ التسعينات تقريبا وصاروا يؤكدون عليها في بدايات هذا القرن بصورة جماعية وكأنها أصبحت شيئا بديهيا عندهم جميعا، ملخص هذه النبوءة هو :

أن كل حاملي "الشعارات" الإسلامية من جماعات ما يسمى بالإسلام السياسي سوف يواجهون فشلا وسقوطا بمجرد وصولهم للسلطة! وسيصبح من السهل جدا تشويههم وعزلهم عن الجماهير بحيث لا يصبحون مطلبا جماهيريا كما كانوا، والمستشرقون يرجعون ذلك لطبيعة تيارات الإسلام السياسي نفسها وأن مساحة ما تملكه هذه التيارات من مشاريع سياسية لا يتخطى الشعارات الإسلامية البراقة التي ترفعها، وأحيانا يرجعون أسباب الفشل لشكل الدولة الحديثة السلطوية بوضعها الحالي

والتي هي جزء من نظام آخر متسلط يتحكم في كل شيء وهو النظام العالمي، فهذا الشكل للدولة داخليا وخارجيا سيجعل حاملي الشعارات الإسلامية إذا ما وصلوا إلى السلطة في ظل الوضع القائم أمام مصيرين لا ثالث لهما:

الأول:- الذوبان الكامل داخل الدولة السلطوية الآكلة المسماة "الدولة حديثة" وبالتالي إذا ذابوا في هذه الدولة واستسلموا لها سيظهر كذب شعاراتهم "الإسلامية" وعدم اتساقهم معها لأن هذه الشعارات "الإسلامية" ستتصادم بالفعل مع قواعد هذه الدولة داخليا وخارجيا.

وإذا لم يكن المصير الأول ورفضوا الذوبان الكامل داخل الدولة العميقة، فالمصير **الثاني** الذي سيواجههم:

هو الفشل، مما سيظهرهم أيضا بمظهر الكاذبين أمام الجماهير حيث سيكتشف الجميع أنهم لا يمتلكون أي رؤية لتحقيق نهضة سياسية واقتصادية واجتماعية تتوافق مع شعاراتهم " الإسلامية " التي رفعوها وأنهم غير قادرين على تخطي سيطرة الدولة "الحديثة" وليس عندهم نموذج بديل لهذه الدولة يقدرون على تنفيذه على الأرض!

وحول هذه النتائج تواترت الكتابات الاستشراقية الغربية، فعلى سبيل المثال : كتاب مثل (**فشل الإسلام السياسي**) للمستشرق الفرنسي "أولفييه روا" صدر عام 1992 تكلم عن فشل الإسلام السياسي في السلطة، وهو تنبؤ مبكر جدا، كما تنبأ في نفس الكتاب بظاهرة سماها "ما بعد الإسلاموية" وتحدث فيها عن ظهور ما يمكن تسميتهم إسلاميين جدد ربما سيتصالحون كثيرا مع قيم العلمانية، واعتبرت الأوساط الثقافية أن كلامه هذا كان تنبؤا مبهرا بالنموذج التركي الأردوغاني الحالي وهو ما أعطى لكتابه قيمة كبيرة في الأوساط الاستشراقية وأعطى الكاتب شهرة كبيرة.

وفي نفس الاتجاه تحدثت التقارير الصادرة من مراكز البحث الأمريكية، فمنذ عام 2004 وهناك توصيات متكررة للإدارة الأمريكية بضرورة دعم العملية الديمقراطية والسماح لتيار الإسلام السياسي بالوصول للسلطة وذلك بهدف احتواء العاطفة الإسلامية لدى الشباب حتى لا تتوجه نحو "التطرف" وكذلك من أجل أن يفشل هذا التيار في السلطة بعد ذلك مما سيحقق مكسبا أمريكيا كبيرا في معركة الأفكار وساحة العقول والقلوب، فالفشل سيُنسب إلى الفكرة الإسلامية نفسها وليس إلى تيار الإسلام السياسي "المعتدل" فقط ، وفي ذلك تجد كتابا مثل (**الظل المنحسر للنبي**) لمؤلفَيه "تاكيا" و"جفوسديف" الصادر عام 2004 والذي يعتبر أن أمريكا إن سمحت بوصول الإسلاميين "المعتدلين" إلى السلطة فإنها ستضرب عصفورين بحجر واحد:

العصفور الأول: أنها ستُقصي أصوات الراديكاليين أو المتشددين "ويقصد هنا التوجهات الجهادية"، حيث أن وجود منفذ للتغيير و"تطبيق الشريعة" عن طريق الديمقراطية سيؤثر بالسلب على أفكار هذه التيارات "المتشددة" من وجهة نظره، وذلك لأنه قد أصبح هناك منفذ سهل وقانوني للتغيير سيتجه إليه الجميع بدلا عن العنف، أي ببساطة هو يريد لأمريكا أن تستخدم الديمقراطية والوصول إلى السلطة كإسفنجة تمتص بها العواطف الدينية لدى الشباب حتى لا تخرج عن سيطرته

العصفور الثاني: أن المعتدلين إذا وصلوا بالفعل إلى السلطة فلن يُظهروا - في الغالب - قدرات سياسية مناسبة، وهو الأمر الذي أوصى الكتاب بوجوب استغلال الولايات المتحدة له في حربها على الإرهاب، فحينها يمكن نسبة الفشل للفكرة الإسلامية ككل وهي خطوة أمريكية مهمة جدا في معركة العقول والأفكار التي تحدثنا عنها.

يمكن أن نلخص ما قاله الكتاب بجملة واحدة :إذا وصل الإسلاميون المعتدلون إلى السلطة؛ فإن وصولهم سيكون إيذانا بخسارة قضيتهم وفقدان مصداقيتهم!

هذا غير أن في كل الأحوال وصول الإسلاميين المعتدلين للسلطة لا يمثل مخاطرة ولا تهديدا لأنهم - بحسب الكتاب- حتى ولو لم يكونوا مؤيدين لواشنطن إلا أنهم سلميون ومستنيرون ويمكن احتواؤهم لأقصى حد.

وهذا ما أوصى به "جرهام فوللر" رجل المخابرات الأمريكية السابق في كتابه "مستقبل الإسلام السياسي" الصادر عام 2003 حينما قال كلمته الخطيرة جدا :

"لا شيء يمكن أن يُظهر الأسلمة في صورة غير جذابة أكثر من تجربة فاشلة في السلطة"

ويشرح الباحث الشهير "بايمان" هذه السياسة فيقول": "إن الهدف الأساسي للولايات المتحدة ليس هو حب المسلمين لها، وإنما هو كرههم لعدوها. وهو أمر لا يتطلب الترويج لأمريكا كصديق للعالم المسلم، وإنما يتطلب ما هو أسهل من ذلك بكثير، إنه يتطلب الإشارة إلى السجلات السوداء للإسلاميين، سواء في داخل السلطة أو خارجها" .. وطبعا المقصود بذلك تشويه الإسلام وليس الإسلاميين فقط!

وهذه نظرة مختلفة لمعركة كسب العقول والقلوب، فبايمان في طرحه يجعل مسألة حب الشعوب لأمريكا قضية فرعية، وأن الأهم هو كره الشعوب للأفكار التي تخافها أمريكا!

هذه التوصية بوصول التيار الإسلامي للسلطة علت نبرتها بشدة في الأبحاث والكتب الأمريكية عام 2003 وبدأت تدخل في حيز التجربة عام 2005 مع الإخوان المسلمين في مجلس الشعب في مصر عندما حازوا على 88 مقعدا في البرلمان، وفي نفس الفترة تقريبا كان وصول حماس للسلطة، ثم أصبحت الخطة قيد التنفيذ الحقيقي بعد "الثورات" الأخيرة حيث سمحت أمريكا بتقدم التيار "الإسلامي" نحو السلطة في مصر وتونس كنوع من الاحتواء للإسلاميين حتى لا يتوجهوا إلى مسارات أخرى قد تهدد امريكا فعلا، وكذلك ليتم استخدامهم في امتصاص الثورة، ثم سمحت بعد ذلك بإفشالهم في مصر لتضرب عصفورين بحجر واحد كما شرحنا، وأما في تونس فقد اختار الإسلاميون الذوبان الكامل في الدولة خوفا من أن يلقوا مصير إخوانهم في مصر!

بالمناسبة هذه النظرة تجاه التعامل مع " الإسلاميين " ليست محل اتفاق تماما، فدائما يوجد داخل الإدارة الأمريكية مذهبان حول قضية الإسلاميين وكيفية التعامل معهم، كل مذهب من المذهبين له من يدعمه فكريا من الباحثين والخبراء والتقارير السياسية رفيعة المستوى:

المذهب الأول: هو مذهب الأغلبية داخل الإدارة الأمريكية والأغلبية كذلك من الباحثين، وهو المذهب الذي ذكرناه آنفا، فأصحاب هذا المذهب يرون- كما بينا - أهمية التفرقة بين الإسلاميين المعتدلين وغير المعتدلين، و**المعتدلون** عندهم هم الذين يدعمون العمل الديمقراطي ويرفضون العنف ولا يعلنون العداء للغرب، ويرى أصحاب هذا المذهب إمكانية التعامل مع "المعتدلين" ولو بصورة مرحلية مؤقتة، ويدعون دائما إلى تضمين الإسلاميين داخل السلطة وداخل اللعبة السياسية، ويرون أن هذا التضمين يساعد على احتواء "التطرف" في العالم الإسلامي ويقلل من ميل الشباب نحو "العنف والتشدد"، كما أنه يساعد أيضا على تغير الإسلاميين أنفسهم مع الوقت ويجعلهم يتنازلون عن كثير من أفكارهم، وإذا لم يتغيروا فالفشل هو مستقبلهم، ودائما التقارير الداعمة لهذا المذهب توصي القادة السياسيين في أمريكا بضرورة الضغط على الأنظمة المستبدة في بلادنا من أجل إجراء إصلاحات ديمقراطية وإعطاء مساحة أكبر للإسلاميين.

وإن كان كثير من أصحاب هذا المذهب يوصون أيضا بالحذر أثناء دعم "الإسلاميين المعتدلين" حتى لا ينقلب السحر على الساحر، ويرفضون فكرة الدعم المطلق لهم، وإنما هو دعم مرهون بمصالح أمريكا ومرهون بالتنازلات المستمرة من قبل "الإسلاميين المعتدلين".

أما **المذهب الثاني** : فهو مذهب المتشددين داخل الإدارة الأمريكية، أصحاب هذا المذهب يرون ضرورة إقصاء الإسلاميين ككل، وعدم التعامل مع أي تيار منهم، ولا يفرقون بين المعتدلين وغير المعتدلين، ويرون أن كل الأفكار "الإسلامية" تؤدي إلى العنف والتطرف ومعاداة الغرب، ويرفضون تماما فكرة تضمين الإسلاميين داخل اللعبة الديمقراطية مطلقا، حيث يرون أن هذا قد يعطي لهم مساحة أكبر للانتشار والتوسع، وأن "المتطرفين" قد يستفيدون من تواجد "المعتدلين" في السلطة وليس العكس، وأن دعم "الإسلاميين المعتدلين" قد يضعف من قوة "التيارات الليبرالية والعلمانية"، وبالتالي أصحاب هذا المذهب يؤيدون دعم الأنظمة الاستبدادية كلها في بلدان ما يُسمى " الشرق الأوسط " ويرفضون تماما سياسة الضغط على تلك الأنظمة من أجل دعم العملية الديمقراطية، فهم يرون أن ذلك ليس في مصلحة أمريكا ولا الغرب عموما، يؤيد هذا المذهب السياسيون المتعصبون بقوة لإسرائيل، كما أن الأنظمة الاستبدادية في بلادنا ترتاح جدا لأصحاب هذا المذهب لأنه يتفق مع مصالحها بالطبع، لم أفصّل الحديث في هذا المذهب بصورة كبيرة لأن المذهب الأول هو الذي تعتمده السياسات الأمريكية حاليا، أما هذا المذهب فهو يُستخدم فقط كورقة ضغط على "الإسلاميين المعتدلين" بطريقة (العصا والجزرة) كما أن تقسيم الأدوار بين المذهبين حاضر وموجود، وقد يتقاطع أصحاب المذهبين في قرارات كثيرة، ومحصلة المذهبين في النهاية واحدة؛ ففي كلا الحالتين سيتم إقصاء "الإسلاميين" في النهاية!

ملخص ما فات :

هو أن أمريكا تخوض اليوم حربا فكرية ضد الإسلام لا تقل شراسة عن الحرب العسكرية ، هم يعرفون أن محو الإسلام تماما من كيان الشعوب وإخراجهم منه كلية مستحيل واقعيا، ولذلك فهم يلجؤون إلى محاولة احتوائه وتفريغه من بعض المبادئ التي تهددهم كما شرحنا، ليتحول إلى جسد

بلا روح، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق الاستعانة بأشخاص "منتسبين للإسلام" تقوم أمريكا بدعمهم بصورة مباشرة أو عبر الأنظمة الداخلية، يتولى هؤلاء الأشخاص عملية التوجيه الفكري للأمة تحت شعارات براقة مثل : الدعوة إلى الاعتدال و الوسطية ورفض التطرف والإرهاب!

فأمريكا إذن تحسن وتجيد ترتيب أعدائها والاستفادة منهم، فهي تقسم المسلمين إلى : إسلاميين وغير إسلاميين، وتقسم الإسلاميين إلى متشددين ومعتدلين، بل حتى في بعض التقارير جاءت التوصية بتقسيم "المتشددين" أنفسهم كما في تقرير راند 2006 (ما بعد القاعدة) ، وبناء على هذه التصنيفات تحدد أمريكا خطواتها القادمة، فيمكن أن تقوم مثلا بدعم "الإسلاميين المعتدلين" في مواجهة "المتطرفين"، ثم تقوم بدعم العلمانيين في مواجهة "الإسلاميين المعتدلين" ، وهكذا حتى توجه الأفكار في بلادنا نحو اتجاه محدد وتقضي على كل الأفكار التي لا تريدها تدريجيا.

وقد تدعم أمريكا بعض التيارات اليوم ثم تحاربها غدا، يحدث هذا كثيرا جدا مع " الإسلاميين " ، ففي كثير من البلدان تبدأ الأنظمة الحاكمة بتوصية من أمريكا في إعطاء مساحة أكبر "للإسلاميين المعتدلين" من أجل أن تواجه بهم وتحتوي الأفكار المتشددة والمتطرفة من وجهة نظرهم، فإذا تم تحجيم تأثير تلك الأفكار "المتشددة" تبدأ الأنظمة مباشرة في محاربة المعتدلين الذي كانوا أصدقاء الأمس، والقاعدة المشهورة في ذلك قد ذكرها مركز مكافحة الإرهاب في تقريره (سرقة دفتر خطط القاعدة) حيث قال : (يجب أن تعلم الإدارة الأمريكية أن أصدقاء اليوم هم أعداء الغد) ! وكذلك تقرير راند ٢٠٠٤ (الإسلام المدني الديمقراطي) دعّم جدا نفس النظرة التصنيفية للمسلمين!

وهو ما نراه يتحقق ويتكرر على أرض الواقع بوضوح مما يدل على استجابة القيادة السياسية الأمريكية لهذه التوصيات، بل هي الاستراتيجية القديمة أصلا التي كانت تتبعها أمريكا منذ حربها مع الشيوعية فعلى سبيل المثال أمرت أمريكا الأنظمة بإفساح المجال "للجهاديين" لتواجه بهم الشيوعية والاتحاد السوفيتي، ثم بعد القضاء على الاتحاد السوفيتي توجهت سهامها نحو الجهاديين بنفس الاستراتيجية المعهودة في ترتيب الأعداء بعدما تستفيد من تقاطع المصالح!

وما نفعله عبر سطور هذا الكتاب من أوله إلى آخره ما هو إلا مواجهة منا لهذه الحرب الأمريكية على الأفكار، وكشف لزيفها وإظهار للحقائق أمام الجميع وهذا ما نقصده بمعركة الوعي كما بينا سابقا.

وإن من السفه السياسي والغباء الثوري والتزييف للحقائق ما يقوم به البعض من محاولات إخراج الإسلام تماما من كل معارك التغيير، وكأن الحرب لا علاقة له به، بعيدا حتى عن الحكم الشرعي لذلك، فإنه قد اتضح للأعمى قبل البصير أن أعداءنا فيما يُسمى النظام العالمي قد أدخلوه في قلب الحرب، وإن المتتبع للتقارير الغربية التي صدرت من مؤسسات وشخصيات قريبة من مراكز اتخاذ القرار العالمي – كما وضّحنا - سيدرك بما لا يدع مجالا للشك أنهم يعتبرون الإسلام أقوى وأخطر ما تحمله الشعوب فيما سموه "منطقة الشرق الأوسط" بل ربما يعتبرون أن هذه الشعوب صارت لا تمتلك من عوامل القوة غيره، إنهم يظهرون وكأنهم يحاولون بكل السبل الإبقاء على هذا المارد غارقا في سباته، مستعدين لبذل كل ما يملكون من أجل تنحيته عن المعركة في أذهان الشعوب، لأنهم

يعلمون أنه إن قام بحقٍ في قلوب حامليه فسيحسم المعركة ولابد؛ فهو أداة وَحدة هذه الشعوب تاريخيا، ومصدر إلهامهم القيمي والثقافي والحضاري، ولا سبيل لانتهاض هذه القلوب التي أماتتها الشهوات والشبهات إلا بدين حيٍّ القيم وصلب الثوابت كالإسلام، وهو كذلك الدافع الأول والأكبر لمقاومة هيمنتهم ورفضها، وإن الأمة وإن تردى حال شعوبها إلا أن الإسلام مازال هو أكبر محرّكٍ يمكن تحريكهم به، فمازالت عاطفتهم الدينية حية حتى وإن بدت أنها على وشك الممات، كل هذا من منظور سياسي واجتماعي وتاريخي محض، فكيف وهو دين رب العالمين ولا يسع المسلم التخاذل عنه، وإن سنة الله في الأمة حين تتخاذل عنه أن يسلط الله عليها ذلاً لا ينزعه عنها نازع، والواقع خير شاهد.

وإننا حين نقول أن الإسلام هو أصل الحرب وأنه سيظل دافعنا للتغيير والتحرك لا نعني بذلك عرضه عرضا تجاريا في معارك الوهم التي تسمى الانتخابات، هذا العرض التجاري الذي يحوّل الإسلام إلى مجموعة شعاراتٍ مجوَّفةٍ فارغةٍ عن كل حقيقة، والتي ينتهي دورها بعد الوصول إلى السلطة في منظومة فاسدة قد علم الجاهل قبل العالم استحالة إصلاحها بالدخول فيها، خاصة والدخول فيها لا يكون إلا بهدم الدين نفسه والبدء في سلسلة من التخاذلات والتحالفات المشبوهة التي تضيع المبادئ وتنسف الثوابت، وإنما مقصدنا بالإسلام هو الإسلام الحق كما أنزله الله، إسلام الثوابت والمنهج والبذل والتضحية الذي يرسم لنا الطريق الصحيح لخوض هذه المعركة.

صراع "الإسلاميين" و "الليبراليين"

لا شك أن الساحات السياسية في بلادنا تشهد صراعا ضاريا مستمرا بين صنفين كل منهما يتهم الآخر باتهامات مختلفة، فبين اتهامات من الليبراليين لأصحاب الشعارات الإسلامية بكونهم تجار دين، تجد اتهامات أيضا من "" الإسلاميين"" لأصحاب الشعارات الليبرالية بأنهم علمانيون يحاربون الإسلام ويريدون إقصاءه، ولكون هذه القضية شديدة الالتصاق بالمنهج وبالتحرك في معركة التغيير وجب شرحها شرحا منهجيا مجردا بعيدا عن الوقوع في التصنيفات الوهمية، وأفضل ما يحسم هذه القضية هو الحديث عن العلمانية وشرحها ومنها تحدد أنت أين تقف وأين يقف غيرك!

العلمانية:

حاولت صياغة تعريف بسيط يوضح بدقة المعنى الذي نقصده بالعلمانية، والذي يقصده عدونا أيضا في أبحاثه ودراساته، فوجدت أننا يمكن أن نعرفها بالآتي بعيدا عن التعريفات الأكاديمية الصعبة :- "**إقصاء الدين بحيث لا يكون ميزانا توزن به الأمور**" أي:- أي لا يصح في العلمانية أن يكون الدين هو المقياس لأي شيء، فلا تحكم على شيء أو شخص أو موقف من منطلق الدين، بل في العلمانية بمعناها الأصلي لا يصح أن تفعل شيئا مطلقا من منطلق الدين، ولا أن تترك شيئا من منطلق الدين!

فمقاومة المحتل إذا كانت من منطلق وطني أو قومي أو عرقي فيمكن وصفها بأنها "مقاومة علمانية"، أما لو كانت المقاومة من منطلق ديني لأنها جهاد أمر الله تعالى به فهي "مقاومة دينية" رغم أن السلوك في الحالتين واحد : "المقاومة"

وكذلك إذا كنت لا تشرب الخمر لأنها "حرام شرعا" فهذا سلوك ديني، أما إذا كنت لا تشربها فقط لأنها "مضرة" ولا يفرق معك كونها حراما أم حلالا فهذا في التعريف السياسي "سلوك علماني"، بالرغم أن النتيجة واحدة "عدم شرب الخمر"

والعلمانية بالأساس لا تختص بإقصاء دين دون دين، فهي تقصي الأديان كلها.

وعلى أساس هذا التعريف يحكمون على الأحزاب السياسية والجماعات، فإذا كنا أمام حزب له برنامج سياسي وآراء وقرارات نابعة من منطلق الدين فهو حزب قام على أساس ديني، والأنظمة تحظر أي حزب قام على أساس ديني، وهنا تعرف أن كلمة "حزب إسلامي" التي تسمعها كثيرا هي نوع من الهراء، فالقانون لا يسمح أصلا بتأسيس أحزاب "غير علمانية" ، بل بمجرد كونك قد أسست حزبا رسميا فهذا معناه أنك تقول أنك ملتزم بالدستور والقانون، وأنك حتى لو كنت تنوي أن تغير شيئا في الدستور والقانون فلن يكون إلا بما حدده الدستور والقانون، وأن برنامجك السياسي في إطار الدستور والقانون، فإذا خالفت هذا وأعلنت أن الدين هو مقياسك ومنطلقك وليس الدستور والقانون

فسيُحظر حزبك على الفور وفقا للدستور والقانون! فالدستور والقانون هما المقياس والميزان، وعلى أساسهما تتحدد شرعية كل شيء!

والأحزاب التي تسمى إسلامية عندما تعلن رأيها مثلا في قضية " الخمر " فتقول أنها تريد أن تحظر الخمر لأنها تضر بالشباب وتؤثرعلى إنتاجية المجتمع فهو طرح يتوافق مع العلمانية شكلا ومضمونا لأن المنطلق المعلن ليس منطلقا دينيا، وحتى عندما تتحدث هذه الأحزاب عن الإسلام باعتباره مجرد مجموعة من الأخلاق والمبادئ العليا التي لا يختلف معها أحد ويقرها القانون فهذا كله لا يضر العلمانية في شيء، لذلك يمكن أن تسمي هذه الأحزاب أحزابا علمانية بصبغة إسلامية! ولا علاقة هنا بنوايا الأشخاص الداخلية، فالحكم على الكيانات السياسية يكون بحسب الممارسات السياسية والمنطلقات المعلنة وليس بحسب نوايا الأفراد الشحصية، ومادام منطلقك المعلن هو الدستور والقانون وما تقره الأغلبية في البرلمان فأنت موافق للعلمانية مسموح بتواجدك السياسي حتى ولو لبست العمامة، فالعمامة لا تضر العلمانية في شيء!

بل أعلن أحد العلمانيين في بلادنا مرة أنه غير معارض لتنفيذ أحكام الشريعة نفسها بشرط أن تخرج من البرلمان وبإقرار الشعب وليس من منطلق ديني، فهو يريد أن يتم اعتبارها مثل كل القوانين البشرية التي تكتسب شرعيتها من إرادة الأغلبية في البرلمان والتي من الممكن أن تتغير غدا وفق إرادة الأغلبية أيضا، فأحكام الشريعة في حد ذاتها لا تضر العلمانية في شيء، المهم عندها هو المنطلق الذي سيتم إقرارها به.

العلمانية الأصلية والعلمانية الشائعة والعلمانية المصطنعة :

- العلمانية الأصلية هي : (اللا دينية) فهي تقصي الدين حتى عن المعتقدات الشخصية، أي لا تعتبر الدين سببا كافيا لبناء المعتقدات والأفكار والتصورات، فكل ما يثبت بالدين فقط ولا يمكن إثباته بالعقل المادي المجرد (بحسب زعمها) فهي - عندها - معتقدات دينية غير علمانية لا قيمة لها، مثل كل الغيبيات التي نؤمن بها كالملائكة والجن والوحي والأنبياء والمعجزات ويوم القيامة الخ، وهي بذلك تنظر لحامل هذه المعقدات الدينية نظرة انتقاص وتجهيل، ولذلك في هذه العلمانية لا يقول الشخص عن نفسه أنه مسلم علماني، أو مسيحي علماني، أو يهودي علماني بل يعرّف نفسه بأنه علماني "لا ديني" وأنه يُخضع الأديان كلها للتقييم الثقافي بلا تفرقة، ولا يوجد عنده شيء اسمه "مقدسات" ، وإن كان كثير منهم يؤمنون بوجود الإله إيمانا منبثقا من النظريات العلمية العقلية التي تتحدث عن ضرورة وجود قوة خارقة خلف هذه الطبيعة، وهو في النهاية إيمان لا أثر له على أرض الواقع.

هذه العلمانية الأصلية واضحة الفساد مرفوضة من الشعوب على اختلاف أديانهم معروفة الحكم عندهم بأنها كفر صريح، ولذلك ظهر صنف آخر من العلمانية، وهي **العلمانية الشائعة** اليوم والتي لا يختلف في الحقيقة حكمها عن سابقتها - تماما - إلا أنها لخفائها وبسبب شعاراتها البراقة وادعائها

بأنها تحترم الأديان تسلل كثير من عناصرها السياسية والاجتماعية داخل الشعوب وانخدع بها الكثيرون، وأما تعريفها فهو النقطة التالية :

- **العلمانية الشائعة** أعني بالشائعة أي : المنتشرة، حيث أنها العلمانية التي تتوافق مع ما تعلنه الأنظمة الحالية في بلادنا من شعارات، وما تعلنه كذلك معظم المعارضة التي تطلق على نفسها لقب (المعارضة المدنية)، وهي العلمانية التي ترفع شعار : (لا دين في السياسة، ولا سياسة في الدين) !

وهي العلمانية التي تحصر الدين في حيّز التعبّد الشخصي الذي لا يكون إلا بين الشخص وربه، وترفض أن يكون للدين أي تأثير في الحياة العامة، فالإسلام عند هؤلاء العلمانيين لا يتجاوز مساحة المساجد والعبادات الشخصية، وكذلك باقي الأديان لا تتجاوز دور العبادة، فهي تنظر إلى الدين باعتباره معتقدات وطقوسا شخصية، لكن خارج إطار الشخص فالعلمانية الشائعة ترى ضرورة إقصاء الدين تماما عنه، فلا تدخل للدين في السياسة ولا في الاقتصاد، فالدين عندها هو قضية كل فرد مع نفسه، ولذلك يرددون كثيرا هذه المقولة : (الدين لله والوطن للجميع).

والإسلام دين متكامل كما شرحنا، والتشريع فيه متشابك مع الشأن العام بصورة يستحيل فصله عن الحياة إلا بالخروج منه كله، هذا التشابك هو الذي يعيق العلمانيين في بلادنا من المطالبة بإقصاء أحكام الدين حتى عن الأحوال الشخصية من زواج وطلاق وميراث، فإن هذا هو المتوافق مع هذه العلمانية الشائعة، لكنهم يخافون من التصريح بذلك حتى لا تتهمهم الشعوب بالكفر، وقد حدث هذا بالفعل في قوانين الأحوال الشخصية في تونس حيث تم حظر تعدد الزوجات، ومازال العلمانيون هناك يطالبون بمزيد من التغيير، وطالب بعض العلمانيين في مصر علنا بالسماح للمسلمة بالزواج من غير المسلم، هذا غير الحديث المتكرر من بعض هؤلاء عن "ظلم المرأة في الميراث" والدعوات المستمرة للتسوية بينها وبين الرجل في ذلك، ولكن فيما عدا الأحوال الشخصية نجحت العلمانية الشائعة في ترسيخ كثير من أفكارها داخل الشعوب المسلمة، هذا غير أن النظم السياسية اليوم قامت كلها على أسسها ولا حول ولا قوة إلا بالله، ومازالت هذه العلمانية تسعى للمزيد تحت شعارات مختلفة ومغلوطة كشعار "الدولة المدنية" الشهير والذي صار يفسر ويوظف في معان لا تتسق مع دلالاته السياسية ولا المجتمعية.

- وأما **العلمانية المصطنعة** فهي علمانية مضحكة جدا، وهي تلك العلمانية التي ظهرت في بلادنا فقط لتواجه الإسلام من دون الأديان كلها!! وسميتها "علمانية مصطنعة" لأن أصحاب هذه العلمانية في الغالب ليسوا علمانيين، وغير مقتنعين بالعلمانية ولا متفقين مع مبادئها وإنما يستخدمون شعاراتها للحصول على مكاسب سياسية لطوائفهم الدينية، فهم يستخدمون العلمانية كستار لهم!

يستخدم هذه العلمانية "الأقليات الدينية" في بلادنا، فترى مثلا "الكنيسة الأرثوذكسية" في مصر تدافع عن "الدولة المدنية" وبينها وبين كثير من العلمانيين "المنتسبين للإسلام" تحالف سياسي واضح، في الوقت الذي تعادي فيه هذه الكنيسة "العلمانيين المسيحيين" معاداة رهيبة، وعندما طالب "العلمانيون المسيحيون" بالسماح لهم في الزواج والطلاق المدني وفقا لقوانين الدولة شنت عليهم

الكنيسة حربا ضروسا، وأصدرت بحقهم حرمانا كنسيا، واعتبرتهم أعداء للدين، فالكنيسة ترى أن الطلاق "محرم" وترفض أي حديث عن "الزواج والطلاق المدني" في المحاكم خارج الكنائس، فأين ذهبت العلمانية والدولة المدنية إذن؟! .. إنها مجرد شعارات وسلم تم اتخاذه لتحقيق أهداف سياسية دينية، فيمكن وصف شعارات الكنيسة هنا بأنها "علمانية مصطنعة" غير حقيقية.

والغريب المضحك أن العلمانيين المنتسبين للإسلام والذين هم في تزاوج سياسي مع الكنيسة المصرية يغضون الطرف عن مواجهة الكنيسة لإخوانهم "العلمانيين المسيحيين" في حين أنهم يقيمون الدنيا ولا يقعدوها لو حصل نفس الموقف من الشيوخ تجاه العلمانيين المنتسبين للإسلام، وكأن العلمانية عندهم لا تكون إلا أمام دين الإسلام فقط، وبالطبع تلعب المصلحة ورؤوس الأموال في ذلك دورا هاما!

وبهذا تفهم أيضا التزاوج السياسي بين الأقلية العلوية والأحزاب العلمانية في تركيا، وكذلك بين الشيعة والعلمانيين في "السعودية"، إن هذه الطوائف الدينية تطالب بمزيد من "العلمنة" ليس لأنهم علمانيون ولكن لأهداف دينية وسياسية ومذهبية.

العلمانية ذات الشعار الإسلامي:

وهي "العلمانية" التي يتبعها معظم من يُطلق عليهم سياسيا تيارات "الإسلام السياسي" وتصفهم بعض الأبحاث الغربية بالتيار الإسلامي المعتدل، وتفرق بينهم وبين التيار الإسلامي الراديكالي أو المتشدد، أصحاب هذه العلمانية يعتبرون أن الشعارات والنوايا الحسنة كافية جدا للحكم على أي شيء بأنه إسلامي!

وقد تكلمنا على هذا النوع من العلمانية عند حديثنا عن الأحزاب العلمانية ذات الصبغة الإسلامية، فهم سياسيا يتكلمون بما يتكلم به غيرهم من العلمانيين، ويفعلون ما يفعلونه، وينتهجون نفس وسائلهم في السياسة، ويرسخون لنفس القيم، ويقرون باحترام كل مصادر الشرعية غير الدينية حتى التي تعارض الدين بل هم أكثر احتراما لها والتزاما بها من العلمانيين أنفسهم، وإذا صدر عن الكيان فعل أو قول سياسي يبدو عليه توافق مع الإسلام ولو من بعيد أخذوا يبررون له بتبريرات غير دينية كالحديث عن وجوب احترام ثقافة المجتمع الشرقي وضرورة الرجوع لإرادة الجماهير دون الحديث نهائيا عن وجوب تحكيم الإسلام والالتزام بمنهاجه إلا في حالات نادرة لا تذكر.

فالإسلام على المستوى السياسي عند هذه الكيانات والأحزاب لن تجده إلا في الشعارات، كالشعار الشهير (الإسلام هو الحل) بينما ممارسات الكيان وتصريحاته السياسية متوافقة مع العلمانية في عمومها، بالرغم من أن معظم أفراد هذه الكيانات من داخلهم وفي قناعاتهم الخاصة الشخصية ليسوا علمانيين تماما، ويعتقدون وجوب تحكيم الإسلام، ويبررون في السر لأفعال كيانهم بتبريرات مختلفة، كالتدرج وفقه الأولويات والمصالح والمفاسد والضرورات وصلح الحديبية الخ الخ وكأنهم يقولون : " إننا سنظل نقول ونفعل ونمارس ما يقوله ويفعله ويمارسه العلمانيون على المستوى السياسي ولكن بشعارات وتبريرات إسلامية" !

والتفرقة بين حكمنا على الكيان وحكمنا على أفراده مهم جدا، فإن هذه الكيانات هي كيانات سياسية، وتقييمها يكون بحسب ممارساتها ومنطلقاتها السياسية المعلنة، وأما الحكم على نية وحال كل شخص فيها فهو خارج عن موضوعنا هنا وغير مؤثر في الحكم على الكيان، وإننا بما عايشناه في الواقع وبما رأيناه في التاريخ القريب وجدنا أن بعض هؤلاء الأفراد ينحدرون مع الوقت - للأسف - ويظلون في تنازلات وتراجعات شخصية حتى تضمحل نواياهم الخفية وتبريراتهم الشرعية القديمة التي ذكرنا بعضها، فيصبح اعتقادهم هو نفس كلام كيانهم المعلن، بل قد يتحول بعض أفراد هذه الكيانات عبر المراحل الزمنية المتعاقبة إلى علمانيين أكثر من العلمانيين الأصليين!

وأما الكيانات أنفسها فهي كذلك لا تقف عند حد معين من التنازل والتراجع السياسي، فحتى شعاراتها الإسلامية تقل تدريجيا كما حدث في مصر مع حزب الحرية والعدالة عندما غير شعاره بعد الثورة من (الإسلام هو الحل) إلى (نحمل الخير لمصر)، وكذلك إذا تتبعنا حزبا مثل حزب النور بسهولة جدا تستطيع أن تشاهد كيف انحدر سريعا حتى وصل لهذا الشكل والخطاب الموجود الآن، وكذلك يمكن أن نتتبع حال هذا التيار في العالم كله ونقارن بين خطابه الآن وخطابه منذ 20 سنة فقط!

وحتى التقييم الغربي للكيانات " الإسلامية " وللأفراد فإنه يهتم بالممارسات السياسية والمنطلقات المعلنة، فإن كانت علمانية سموها أحزابا معتدلة وتعاملوا معها على هذا الأساس، فهم متجاوزون تماما لمسألة النوايا الشخصية، يظهر ذلك بشدة عند حديثهم عن (أردوغان) وحزب (العدالة والتنمية) في تركيا، فإن التقييم كله ينْصبّ على الممارسات السياسية للحكومة هناك وهذا ما يعنيهم. وكون أردوغان يعلن أن تركيا دولة علمانية وأنه سيظل محافظا على علمانية الدولة، وكون الممارسات السياسية كلها لم تخرج عن هذا الخط فهذا كافٍ جدا للغرب في الحكم على الحكومة هناك بأنها معتدلة، بعيدا عن كون أردوغان نفسه مؤمنا بالعلمانية أم لا على المستوى الشخصي!

وأما العلمانية الشائعة في بلادنا فهي تعادي أصحاب الشعارات الإسلامية بقوة، وتهتم بالنوايا الداخلية للأشخاص أكثر من الممارسات السياسية المعلنة! إلا أن صورة المعاداة اختلفت، فقديما كانوا يتهمونهم بأنهم يخفون غير ما يعلنون وأن لهم أجندات إسلامية خفية لإقامة الشريعة وأنهم يتخذون من الشعارات العلمانية ستارا لهم، وهكذا كان حديث العلمانيين دائما "" للإسلاميين""، إلا أن المضحك هو أن العلمانيين اكتشفوا مع الوقت أن كثيرا من أصحاب الشعارات الإسلامية لا يفترقون عنهم بشيء ولا ينوون إقامة الشريعة أصلا، وهنا أصبحت العلمانية الشائعة تتهمهم بالعكس وهي (أنهم "تجار الدين" لأنهم متفقون مع العلمانية في كل شيء ولا يحملون حتى نوايا داخلية لإقامة الدين وبالرغم من ذلك يستعملون الشعارات الإسلامية كنوع من المتاجرة واللعب على عواطف الناس الدينية) ، والمضحك مرة أخرى هو أن أصحاب الشعارات الإسلامية يرون أن التنازل الكامل عن هذه الشعارات كبيرة من الكبائر ووقوع في "العلمانية" ولا يدرون - أو يدرون ويتغافلون - أنهم واقعون فيها منذ أمد بعيد!

وعلى ضوء هذا التعريفات السابقة للعلمانية تفهم أنها ليست مجرد سلوك، فبعض الناس يحسب أن العلمانية هي عدم الحجاب والسفور، والزنى وشرب الخمور! وفي الحقيقة هذه الأفعال في حد ذاتها ليست دلالة للعلمانية ولا تصلح لتعريف العلمانية بها، بل كما شرحنا من الممكن أن تترك الخمر والزنى والسفور وتقاوم المحتل وتكون علمانيا لأن منطلقاتك لكل هذا ليست دينية، ومن الممكن أن ترى أيضا كثيرا من الملتزمين سلوكيا بالدين والمستمسكين بالمظهر الإسلامي والرافعين لشعاراته يرسخون للعلمانية شكلا وموضوعا عبر جماعاتهم وأحزابهم وأحاديثهم وبياناتهم وتصريحاتهم، وعلى العكس تماما من الممكن أن تجد كثيرا من المقصرين في أفعالهم والواقعين في كثير من الذنوب والمعاصي وعدم الالتزام بالمظهر الإسلامي كالحجاب الشرعي هم في الحقيقة مجرد عصاة يستغفرون الله ويعرفون أنهم مخطئون ويعادون العلمانية والعلمانيين ويدافعون عن الدين ويجعلونه مقياسا للحكم على كل شيء كحال كثير من الشعوب المسلمة اليوم!

العلمانية وطبيعة الإسلام:

وبالرغم من أن الأنظمة في بلادنا هي أصلا علمانية إلا أن هناك من التيارات السياسية من لا يتكلم إلا عن ضرورة تطبيق العلمانية، ويجعلها الحل لكل المشاكل التي نعانيها، وكأننا نعيش في ظل الإسلام أصلا!! ويبدو أنهم بحاجة لمن يذكرهم بأننا نعيش في ظل العلمانية منذ قرن أو أكثر ولا نشعر بأي شعور جميل في الحقيقة!! ونحن لسنا بحاجة للحديث عن سلوك العلمانيين لكي نثبت أن العلمانية في بلادنا ليست إلا فراغا روحيا ونفسيا وفكريا!

فكل الممارسات السياسية التي ترفع لواء العلمانية وتجعل من شعاراتها رمزا للتغيير كشعارات (فصل الدين عن السياسة) و(الدولة المدنية) ولا تتحدث إلا عن "الدولة الدينية" - والتي لا اعرف حتى الآن أين هي؟! - كلها محاولات بائسة غرضها استنساخ التجربة الأوربية للتغيير والتي قامت على فكرة (اشنقوا آخر قيصر بأمعاء آخر قسيس) في إشارة للتزاوج السياسي الفاشي الذي كان معقودا بين "رجال الدين" وملوك أوربا في القرون الوسطى أي فترة حكم الكنيسة، وهو استنساخ فاشل يدل على الجهل المركب بالإسلام كدين، وبحقيقة المسلمين كأمة.

فإذا تحدثنا عن الإسلام فالإسلام ليس دينا كهنوتيا كـ"المسيحية" وغيرها، ولا يعرف وصاية رجال الدين، بل لا يعرف فكرة رجال الدين أصلا!! (الكهنوت ببساطة هو سلطة الإله الممنوحة لبشر، هذه السلطة تكون لمن يسمون "رجال دين" ليصبحوا وسطاء بين باقي البشر وبين الإله)

وحتى علماء المسلمين الذين تخصصوا في دراسة علومه لا يوجد في الإسلام ما يعتبرهم رجال دين على هذه الطريقة الكهنوتية الكنسية، فهم لا يختصون بتواصل إلهي وليس لهم حق سماوي خاص يمكّنهم من الوصاية على دنيا الناس ودينهم، إن الإسلام لا يعرف الرتب الدينية الموجودة في معظم الأديان، كما في المسيحية مثلا هناك درجات للكهنوت تختلف من مذهب لمذهب، في الأرثوذكسية والكاثوليكية على سبيل المثال هناك ثلاث درجات من الكهنوت (الشماس – القسيس – الأسقف) وبين كل درجة ودرجة هناك رُتب.

وأما في الإسلام فالله وحده من يعلم منازل الناس ورتبهم ودرجاتهم، ورب أشعث أغبر لا يأبه أحد له يكون أفضل عند الله من ألف عالم متخصص يقطع الناس إليهم آلاف الأميال، وهذا لا يعني التقليل من فضل العلم ولا التحقير من شأن العلماء، فإن قيمة الأمم تُعرف من قيمة العلماء فيها، وإن احترام العلماء فرع عن احترام علمهم، فهو احترام لمن احترم العلم منهم، الذين يعملون بما يعلمون ويتحملون تبعات كلمة الحق ويبذلون كل غال ونفيس لتعليم الناس وتوعيتهم بعد أن يكونوا قد بذلوا سابقا الغالي والنفيس في سبيل التعلم والوصول إلى الحق بتجرد من الهوى وحظوظ النفس، فهؤلاء هم ورثة الأنبياء بحق، ولكن هذا أيضا لا يعني عصمتهم ولا قداستهم، فإنه لا يؤمَن على حيهم الفتنة كما لا يؤمن على ميتهم النار، وليس بعد النبي ﷺ عصمة، وقد انقطع الوحي بموته ﷺ واكتمل الدين ولا يملك أحد مهما بلغ من العلم أن يأتي بوحي جديد، فكلٌ منهم ينقل عن هذا الوحي الذي انقطع ويستنبط منه.

إن فكرة التأييد المطلق من السماء لحاكم أو عالم أو ما كان يسمي في أوروبا "بنظرية الحق الإلهي" ومحاولة إضفاء الشرعية على الدول عبر استخدام رجال الدين وكأنهم مصدر ذاتي للتأييد الرباني هي فكرة ليست من الإسلام في شيء، وتناقضه ولم يعرفها قط.

وأما ما تفعله الأنظمة اليوم من محاولات تحويل الإسلام إلى دين كهنوتي حيث يقومون بإضفاء القدسية على مؤسسة دينية محددة كي يستغلوها استغلالا سياسيا فهو إجرام كبير يضُاف إلى قائمة جرائمهم التي لا تعد ولا تحصى، وهذا ما يفعله النظام المصري مثلا مع الأزهر فهو يعطي أفراده قداسة متعمدة كي يستخدمهم بعد ذلك في تخدير الشعوب وإضفاء الشرعية على حكمه، ولذلك إذا رجعت بالذاكرة لثورة 25 يناير الفقيدة فستجد أن أول من واجهها وحرم النزول فيها هو شيخ الأزهر أحمد الطيب ومفتي الجمهورية حينها علي جمعة!

ومثل الأزهر في مصر تجد هيئة كبار العلماء في "السعودية" وهكذا في كل دولة تجد محاولات من الأنظمة لاحتكار الدين وتحويله إلى منتج رسمي لا يحق لأحد الحديث عنه إلا بتصريح من الدولة لنجد في النهاية أننا أمام مؤسسات دورها هو تسويغ أفعال النظام وإخراج التبريرات الشرعية له، وليتمكن النظام من خلالهم أن يصف كل من يعاديه - من منطلق ديني - بأنه خارج عن الدين الصحيح متطرف، وهكذا يظل النظام يزيد من قدسية تلك المؤسسات الرسمية ويظل الشعب منخدعا بأفراد تلك المؤسسات وهم في الحقيقة - إلا من رحم الله - منافقون يفسدون دين الناس كما قال ابن المبارك :

وهل أفسد الدين إلا الملوك * * * وأحبار سوء ورهبانها

وليست المؤسسات الدينية الرسمية من تقوم وحدها بهذا الدور، فقد صارت كثير من الجماعات الدعوية غير الرسمية تسير على نفس النهج وأصبح دورهم في بعض البلدان أهم من المؤسسات الرسمية عند الأنظمة كالتيارات السلفية المختلفة، وما أكثر علماء السوء اليوم الذين أساؤوا لعلمهم ولذلك هان كثير منهم مع الوقت على الناس وتجرأ عليهم الجميع وسقطت هيبتهم بعدما ألبسوها للحكام، بل قد يساعد الحكام على إهانتهم وامتهانهم بعدما يأخذون منهم ما يريدون، وأحسن القائل -:

ولو أن أهل العلمِ صـانوه صانَهُم * * * ولو عَظَّمُوه في النفـوسِ لَعُظِّما

ولكن أهانوه فهـــانوا، ودَنَّسُوا * * * مُحَيَّاه بالأطماعِ حـــتى تَجهَّما

وما الكهان إلا ركن من أركان حكم كل طاغية، وهل استغنى فرعون بسجونه وجنده عن السحرة؟ إن الطغاة لا يكتفون باستعباد أبدان الناس بل يسعون لاستعباد قلوبهم أيضا، وإن السجّانين لا سبيل لهم على القلوب .. ولكن الكهّان لهم سبيل، وكم من حر لم يستعبده السيف والأسوار ولكن عبّد قلبَه للطغاةِ كهّانٌ فجار! علماء السلطان وكهانهم ظاهرة قديمة في كل الأمم التي حكمها طغاة، والإسلام من علماء السلطان بريء!

إن العالم والحاكم والشعب في الإسلام كلهم محكومون بمنهج، وإن الحق لا يُعرف بالرجال، ولكن الرجال يُعرفون بالحق، وليس لأحد كائنا من كان أن يدعي أن من حقه أن يقول ويفعل ما يشاء مستغلا سلطان العلم، إن سلطان العلم لا يكون من العالم على الناس، بل هو سلطان على العالم نفسه قبل غيره، وإن هفوات العلماء الصغيرة قد يفوق أثرها في الشر ذنوب الناس الكبيرة، وإن أحكام الإسلام العامة هي كالقوانين اليوم، والمتخصصون في هذه الأحكام هم في الحقيقة كالقضاة، والقضاة ليسوا مصدر القوانين وليس لهم حق مخالفتها ويمكن لغيرهم دراسة هذه القوانين وإقامة الحجة عليهم بها وإن لم يبلغوا درجة علمهم، كما أن وجود إدارة للشؤون القانونية مثلا في الشركات الكبيرة اليوم تحرص على مراجعة المواقف القانونية للشركة لا يعني وصاية أفراد هذه الإدارة على الشركة وليسوا رؤساء مجلس الإدارة وليسوا المتولين لملفات الشركة المتخصصة وليسوا واضعي خطط الشركة الاستراتيجية للتطور والنمو!

وإننا نرى القضاء اليوم يحكم في قضايا التعويض الطبية والهندسية علما أن الذي يحكم هو القاضي وليس المهندس ولا الطبيب، ولا يعتبر عاقل أن هذه وصاية قضائية، فالقاضي لا يحكم في الهندسة أو الطب بل هو يحكم في شق قانوني يمتلك أدواته وإن كان مرتبطا بالهندسة أو الطب، وبالرغم من ذلك تطبيق القانون حينها يحتاج إلى التأكد من تطابق الواقع مع الوصف المذكور في القانون وهنا يتطلب الأمر شهادة الأطباء الآخرين أو المهندسين، وهذا بالضبط ما يذكره الإسلام حول وجود ركنين للفتوى: علم الشرع وعلم الواقع.

وبذلك تفهم أن الإسلام يؤسس لدولة منهاجية وليست دولة دينية كهنوتية، والدولة المنهاجية هي دولة تقوم على الأسس العلمية والمنهجية والكلمة فيها يجب أن تكون لأهل التخصص والمعرفة والإدراك، كل واحد في مجاله لا يتخطى مساحته ولا يتعدى دوره كما سيأتي بيانه.

وإذا كان الإسلام لا يعرف أصلا الاستبداد الديني ولا الكهنوتية فإن تطبيق العلمانية عليه يعني بوضوح هدم الدين نفسه وليس هدم شيء زائد عنه، فالشيء الزائد عن الدين الذي تتحدث عنه العلمانية وهو الكهنوت ليس موجودا في الإسلام أصلا، فما الذي تريد العلمانية هدمه إذن؟! ، إنه ببساطة هدم الدين نفسه بأحكامه وشرائعه! وإذا كانوا يقصدون هدم ممارسات وأفعال "الإسلاميين"

وليس هدم الدين فهذا يُهدم بالرجوع لحقيقة الإسلام الذي يرفض هذه الممارسات وليس بالانسلاخ عن الدين!!

بذلك يتضح أن طبيعة الإسلام نفسه كدين هو أنه "مدني" الطابع لا يحتاج إلى من يمدنه! وهي طبيعة تهدم قياس وضع بلادنا بأوروبا في ربط الحداثة بالعلمانية كما يفعل بعض الباحثين المضلين الذين يقعون في مغالطة ليس على المستوى الشرعي فحسب، بل والسياسي والتاريخي والاجتماعي، وإن تحميل الدين ذنب تخلفنا اليوم بدون أي نظرة تحليلية للتاريخ والواقع لهو فعل شنيع وفضيحة تدل قبل كل شيء على سفاهة عقل الباحث أو سوء قصده وقلبه للحقائق، ولا يمكن أن يصدر هذا الكلام من باحث منصف ينظر إلى الواقع بدقة، أي دين يقيمه المسلمون اليوم حتى نقول أن الدين هو الذي أخرنا؟! وإذا كان الدين هو سبب تخلفنا فلماذا يسعى عدونا إلى إبعاد الشعوب عنه وعن حقائقه، ولماذا كانت الأمة تحكم العالم كله منفردة في القرون الأولى!

وبعدما وضحنا طبيعة الإسلام نفسه وعلاقته بالعلمانية بقي أن نوضح طبيعة الأمة المسلمة.

العلمانية وطبيعة الأمة المسلمة:

إن أمتنا المسلمة هي أمة من البشر صنعها الإسلام ولم يكن لها وجود قبله، ومكوّنات الأمة اليوم هي صنيعة الإسلام في معظمها، كالأمة العربية على سبيل المثال - وهي أمة بالمعنى اللغوي والمعنى الاجتماعي الحديث - التي لم يكن لها وجود أصلا على هذا النحو قبل الإسلام، ومعظم الدول العربية اليوم لم تكن ناطقة بالعربية، وقد غيرت الفتوحات سلوك مجتمعاتها بالكامل، إن الحديث عن إقصاء الإسلام مع الإبقاء على مكونات الأمة بنفس الشكل هو فرضية مستحيلة غير قابلة للتطبيق وقفزعلى الواقع بصورة فجة، وهي محاولة فشل فيها كل من حاول القيام بها، وهذا ما أدركه أعداء الأمة والساعون للسيطرة عليها فاعتبروا الإسلام هو العقبة الأولى في حربهم معنا - كما شرحنا - رغم معرفتهم ببعد الشعوب عن كثير من حقائقه، إلا أنهم يعلمون أنه مازال المكون الحضاري لهم والقادر على إعادتهم إلى ما كانوا عليه.

وبعد معرفة طبيعة الإسلام غير الكهنوتية وطبيعة الأمة الحاملة للإسلام تدرك أن العلمانية في بلادنا بعيدا عن تقييمها الشرعي هي (**افتراض لمشكلة وهمية، وطرح لحل مستحيل**).

الديمقراطية والإسلام

ومادمنا قد تكلمنا عن العلمانية وأشرنا إلى الأنظمة السياسية الحالية فيحسن بنا أن نتحدث عن النظام الديمقراطي باعتباره النظام السياسي المعتمَد حاليا حتى ولو بالاسم والشعارات فقط، ثم نتحدث عن النظام السياسي في الإسلام ليظهر الفارق جليا، فهذه القضية هي جزء لا يتجزأ من المعركة، وهنا سنحاول أن نتكلم كلاما مبسطا واقعيا بعيدا أيضا عن التعريفات الأكاديمية الجامدة ولكنه يحتاج منك إلى تركيز وتأمل في القراءة لتصل إليك الفكرة كاملة.

وقبل الحديث عن النظامين فيجب أن تعلم أن لكل نظام من النُظُم السياسية : (**قيمة عليا**) أو (**هدفا أسمى**) تكون هذه القيمة هي محل اعتباره الأول والأخير، مثل قيمة (**سيادة الشعب أو حكم الشعب لنفسه**) في النظام الديمقراطي.

يدعي كل نظام سياسي أن (**قيمته العليا**) التي أنشئ كي يحققها هي القيمة المثالية على الإطلاق، والتي إن تحققت بالفعل فقد تحقق أفضل نظام حكم يمكن أن يعيش فيه البشر!

ولكي يخرج النظام من حيز التنظير إلى حيز الواقع فعليه أن يضع لنا (**معيارا**) ملموسا على أرض الواقع حتى نتمكن من خلاله أن نعرف هل نحن نحقق هذه القيمة المثالية أم لم نحققها، فالمعيار بالنسبة للقيمة (كالثرموميتر) بالنسبة للحرارة، يعني في النظام الديمقراطي كيف نعرف أن سيادة الشعب قد تحققت على أرض الواقع؟ الإجابة : عندما يتم تنفيذ (إرادة الأغلبية)، وبالتالي يصبح (نفاذ إرادة الأغلبية) هو المعيار والمقياس الملموس الذي يدل على (سيادة الشعب)

فإذا تم تحديد (**القيمة العليا**) وتم وضع (**معيار**) ملموس لها فقد أصبحنا أمام نظام سياسي له فلسفته الخاصة، ويمكن بعدها أن يحدث خلاف في النظريات والآليات والتطبيقات العملية رغم اتفاق الجميع على فلسفة النظام، ففلسفة النظام هي : (القيمة العليا + المعيار)، أما النظريات العملية فهي آخر ما يتم طرحه في النظم السياسية بعدما يتم الاتفاق أولا على فلسفة النظام، ففي (الديمقراطية) مثلا يوجد أكثر من نظرية لكيفية إدارة الدولة، هل بالطريقة الرئاسية، أم بالطريقة البرلمانية، لكن مهما اختلفت النظريات فلا خلاف على القيمة العليا والمعيار.

هذا الكلام يبين لك خطأ من يظن أن النظام السياسي هو عبارة عن مجرد (آلية) لاختيار الحاكم للسلطة، وبهذا الظن يعتقدون أن (آلية) تولي السلطة وتداولها هي فقط ما يفرق بين نظام سياسي وآخر، بينما في الحقيقة يمكن داخل النظام الواحد أن تجد نظريات مختلفة لا حصر لها حول آلية مجيء الحاكم ، فليست هذه هي النقطة الفاصلة بين الأنظمة، النقطة الفاصلة التي تفرق بين نظام وآخر هي (فلسفة) هذا النظام، فتلك هي عقيدته وقيمته التي يرعاها ويصونها ويقدسها، ومنها تنبثق آلياته على أرض الواقع، وإذا لم تكن تعرف فلسفة النظام فأنت إذن لا تعرفه!!

ودعونا ننزل هذا الكلام على النظام الديمقراطي أولا ثم ننزله في الفقرة التي تليها على النظام السياسي في الإسلام لنرى الفارق بينهما، ثم نختم بالحديث عن السلطة وآلية توليها بين النظامين، فنحن أمام ثلاثة عناوين:-

1- النظام الديمقراطي

2- النظام السياسي في الإسلام

3- السلطة وآلية توليها

(1) النظام الديمقراطي

في النظام الديمقراطي: القيمة المثالية العليا "المقدسة" هي: (**حكم الشعب**) أو سيادة الشعب

وأما (**معيار**) تحقق هذه القيمة على أرض الواقع هو : (**تحكيم إرادة الأغلبية**)

فإذا كان كل شيء يتم بحسب إرادة الأغلبية فهذا يعني تحقيق سيادة الشعب، وتحقيق سيادة الشعب يعني الوصول لنظام حكم مثالي، وهذه هي **فلسفة** الديمقراطية!

وبعد اتفاق الفلاسفة الديمقراطيين على هذا المقدار الفلسفي (القيمة والمعيار) تجد أن هناك نظريات مختلفة لتطبيق هذه الفلسفة، ففي الديمقراطية الحديثة ظهرت نظرية البرلمان والنواب الذين يتم انتخابهم عبر صناديق الاقتراع، وأما في النظرية القديمة للديمقراطية والتي كانت موجودة منذ 5 قرون قبل الميلاد في أثينا في اليونان كانت الديمقراطية تتم عبر الشعب مباشرة بدون نواب وهو ما يُعرف سياسيا باسم "الديمقراطية المباشرة"، فنحن هنا أمام نظريتين مختلفتين وبالرغم من ذلك فالنظريتان متفقتان على نفس الفلسفة أي : على نفس (القيمة والمعيار) : سيادة الشعب + إرادة الأغلبية، ولذلك قلنا أنه يمكن في النظام الواحد أن تختلف النظريات العملية، ولكن تظل كلها نابعة من نفس الفلسفة، والفلسفة هي ما تميز كل نظام سياسي عن الآخر.

نقض الديمقراطية:

إن المتأمل للديمقراطية يكتشف أن قيمتها العليا (حكم الشعب) ليست قيمة مثالية، وأما المعيار (تحكيم إرادة الأغلبية) فوجوده لا يعني أصلا تحقق هذه القيمة لا من قريب ولا من بعيد، ثم النظرية الحديثة للديمقراطية (فكرة انتخاب النواب) لا تحقق لا المعيار ولا القيمة، فلا النظرية تحقق المعيار، ولا المعيار يدل على القيمة، ولا القيمة أصلا قيمة مثالية! فهو نظام مبني على الحيل والشعارات الوهمية، والحقيقة أن العالم يحكمه نظام آخر! .. ودعونا نوضح ذلك :-

إن مقولة: (**سيادة أو حكم الشعب**) لا تصلح أن تكون قيمة مثالية عليا، فإنك لو افترضت أن الشعب كله مثالي مقدس منزه عن أي مصلحة خاصة أو أي هوى شخصي أو أي ميل نفسي أو عرقي أو ديني فأقل ما سيكون موجودا في هذا الشعب هو عدم إدراك كل أفراده لكل شيء، وعدم

إلمام كل واحد فيه بكل العلوم السياسية والاقتصادية والعسكرية، بل قد يكون كثير من الشعب لا يحسن القراءة والكتابة أصلا، وهذا شيء طبيعي في الشعوب كلها، لكن الغير طبيعي هو أن يتم تجاهل الفوارق الإدراكية والمعرفية بين الناس بهذه الصورة التي تجعل من حق الجميع إبداء رأيه في كل شيء بلا امتلاك لأدنى معرفة وبلا تفرقة بين شخص وآخر، وهذا شيء فيه امتهان حقيقي لقيمة العلم والتخصص، ولذلك تحولت السياسة في ضوء الفلسفة الديمقراطية إلى نَصْب!! لقد أصبحت السياسة فقط هي فن الخطابة والقدرة على استمالة الناس والمهارة في التلاعب بعقول الجماهير السطحية بعيدا عن أي معرفة حقيقية أو قدرات تخطيطية.

وهذا هو الشيء الذي دفع الفلاسفة القدامى الذين عاصروها في أثينا لمواجهتها ورفضها، وأشهر من واجهها هو فيلسوف اليونان وحكيمها (سقراط) والذي أعدم على يد نظام الحكم الديمقراطي حينها بسبب آرائه! وأكمل مسيرته تلميذه أفلاطون فقد اعتبرها أيضا نظاما سيئا للحكم وكان يدفع نحو ضرورة أن يسند الحكم لأصحاب المعرفة والعلم رافضا فكرة المساواة بين الجميع في ذلك، وهو بذلك يتبع مجملا الاتجاه الذي يدفع إليه أستاذه سقراط حيث ضرب مثلا في ذلك بالمريض الذي يجب أن يرجع للطبيب المتخصص ولا يستمع لرأي الأكثرية لأنه سيموت حينها!

إن هذه القيمة (حكم الشعب) تفترض أن ما اختاره الناس هو الحسن حتى ولو كان سيئا، إنها تخالف بذلك كل حس وفكر وعقل!

ثم إذا افترضنا أن سيادة الشعب هي القيمة المثالية العليا فهل تحكيم إرداة الأغلبية والتي من الممكن أن تكون 51% تصلح بالفعل أن تكون معيارا يدل على سيادة الشعب كله، أم هي سيادة البعض فوق البعض؟

وهل كل الشعب أصلا يذهب لصناديق الاقتراع! إن نسبة المشاركة في الانتخابات لو وصلت لنصف من يَحِق لهم الانتخاب تكون نسبة مرتفعة جدا!!

ثم إذا افترضنا مرة أخرى أن تحقيق إرادة الأغلبية من الناخبين تعني بالفعل سيادة الشعب كله فهل النظرية الحديثة للديمقراطية تمثل تحقيقا لإرادة الأغلبية أصلا؟

هذه النظرية ملخصها هو اختيار الأغلبية لنواب ينوبون عنهم وبالتالي هم ينوبون عن كل الشعب، يتم ذلك كله عن طريق انتخابات يدلي فيها بعض الناس بأصواتهم، مما جعل الصورة كالآتي-:

أن الأغلبية والتي يمكن أن تكون 51% يختارون أقلية تسمى "النواب"، عبر انتخابات يوجهها رؤوس الأموال وأساطين الدعاية ولا يشارك فيها معظم الشعب، لتحكم هذه الأقلية النوابية الشعب كله بأغلبيته وأقليته حكما مطلقا مستمرا لسنوات لا يحق لأحد إلا الرضوخ لهم لأنهم يمثلون "إرادة الشعب"!! ليجد الجميع في النهاية أن السيادة المطلقة صارت في يد أقلية داخل السلطة التنفيذية والتشريعية، هذه الأقلية تتحكم وحدها في كل كبيرة وصغيرة، فأين سيادة الشعب في هذا العك؟!

نظرية النواب هي ببساطة حيلة ذكية دفع لتنفيذها المفكرون والفلاسفة من الطبقة الوسطى في أوربا في أواخر عهد الملكية قبيل الثورة الفرنسية، حيث أعادوا طرح فلسفة الديمقراطية القديمة ولكن بنظرية جديدة، قاموا في هذه النظرية بطرح فكرة الديمقراطية البرلمانية بدلا عن الديمقراطية المباشرة، وهو ماعدّه كثير من الباحثين انتصارا من هؤلاء الفلاسفة لأبناء طبقتهم وحيلة لانتزاع السلطة من الشعب مرة أخرى بعد إيهامه أنه قد أخذها بالفعل، فهؤلاء الفلاسفة كانوا يعرفون أن الذين سيتمكنون من حصد أصوات الشعب هم أبناء طبقتهم ولذلك طرحوا هذه الفكرة المريضة، ثم بعد قيام الثورة الفرنسية تم اعتماد هذه النظرية بالفعل في الحكم وتم تصديرها لباقي الدول! ، فالديمقراطية البرلمانية لم تكن إلا سرقة جديدة للسلطة، هذه السلطة التي كانت مسروقة أصلا من قِبل الطبقة الملكية. فهي سرقة المسروق وأما الشعب فهو خارج المعادلة أصلا!

يقول عالم الاجتماع والسياسة الفرنسي الشهير موريس ديفرجيه : "إن البرجوازية الليبرالية قد اخترعت هذه النظرية في السيادة لتمارس هي السلطة ضدّ الارستقراطية من جهة ، وضد الشعب من جهة أخرى"

ويقول عالم القانون الفرنسي كاري دي مالبرج: (إنه نتيجة احتيال ظاهر انقلبت سيادة الشعب ضد الشعب)

ملخص الحيلة :- نزع السلطة من الطبقة الملكية الارستقراطية ثم إعطاء هذه السلطة للشعب وحيث أن الشعب لا يمكن أن يستلم السلطة فهو مضطر أن يتنازل عن هذه السلطة مرة أخرى لنواب عنه يتحكمون فيه لسنوات!

وإذا كان هذا واضحا جدا في النظم البرلمانية فهو في النظام الرئاسي أسوأ!

ولكن دعنا نفترض أن (حكم الشعب) هو قيمة مثالية، وأن معيار (تحكيم إرادة الأغلبية) هو معيار يحقق فعلا هذه القيمة، وأن نظرية وجود نواب عن الشعب هي نظرية تحقق القيمة والمعيار معا، لو سلمنا جدلا بكل هذا فكيف يمكن أن نتجاهل فكرة الانتخابات، تلك الفكرة التي أصبحت تمثّل إهانة لعقولنا جميعا!

من المعلوم أن الجماهير يتلاعب بها الإعلام تلاعب الصبيان بالكرة، ومن المعلوم أن الإعلام قادر على الكذب والخداع والتزييف والتأثير الكاذب على وعي الناس وآرائهم، ومن المعلوم أن الإعلام يحتكره رأس المال، كما أنه من المعلوم أن ما لا يحققه رأس المال عبر الإعلام، يمكن أن يحقق مباشرة على الأرض عبر سبل كثيرة من التأثير خاصة في الدول الفقيرة (كالزيت والسكر وشراء الأصوات بالمال)، الادعاء الذي يقول أن الفائزين في الانتخابات المختلفة هم فعلا من يمثلون الشعب والمجتمع تمثيلا حقيقيا هو ادعاء سخيف، بل هو تمثيل محرّف يعبر عن إرادة مسروقة أو وعي تم تزييفه بالكذب أو حاجات تم ابتزاز أصحابها بها!

الدعاية هي الانتخابات والانتخابات هي الدعاية! وفي النظام الديمقراطي الميديا والدعاية تساوي تماما "الكرابيج والعصيان" في النظام الديكتاتوري، فكلها أساليب لتوجيه الناس وتطويعهم لأغراض

الطبقة المسيطرة، إلا أن الديمقراطية هي نظام الأساليب الناعمة، لأن شياطين الحكم أدركوا عبر الخبرات المتراكمة أن الأساليب الخشنة من الممكن أن توقظ الناس من غفلتهم سريعا!

يقول "والتر ليبمان" عميد الصحفيين الأمريكيين أعقاب الحرب العالمية الأولى أن فن الديمقراطية يكمن في قدرتها على صنع الإجماع المزعوم عن طريق تطويع آراء الناس؛ بمعنى جعل الرأي العام يوافق على أمور لا يرغبها بالأساس عن طريق استخدام وسائل دعائية!

وفي كتاب (السيطرة على الإعلام) يضرب نعوم تشومسكي مثالا للخداع الدعائي بتلك الشعارات التي يروجها الإعلام ولا يكون بإمكان أحد الوقوف ضدها، بل سيضطر الجميع للاصطفاف خلفها ولا يعرف أحد ماذا تعني لأنها في واقع الأمر لا تعني شيئا على الإطلاق! ويضرب تشومسكي مثالا في ذلك برفع شعار (الهوية الأمريكية).

إن الانتخابات ببساطة بصورتها الحالية لا تزيد عن كونها سخرية وظيفتها إقناع الناس بوهم الديمقراطية.

فإذا افترضنا في الختام أن الانتخابات هي آلية مثالية في تحقيق نظرية النواب، وأن نظرية النواب مثالية في التعبير عن إرادة الأغلبية وأن إرادة الأغلبية تعني حكم الشعب وأن حكم الشعب هو قيمة مثالية، بقي أن نتساءل عن شيء آخر متعلق بالتطبيق العملي لهذه الديمقراطية على الأرض :

لماذا الانتخابات وتداول السلطة في الدول الديمقراطية الكبرى لا يكون إلا تداولا ثنائيا، يحتكره دائما الحزبان الأكثر نفوذا وقوة، ليتناوبا أدوار السلطة والمعارضة في مشهد أشبه بالمسرحية التي تقسم فيها الأدوار في سيناريو معلوم مسبقا، كالحزبين الجمهوري والديمقراطي في أمريكا والمحافظين والعمال في إنجلترا وهكذا، أين باقي الشعب والتوجهات من الدخول في لعبة السلطة والانتخابات وتمثيل الشعب، أم أن حكم الشعب المطلق أصبح يعني في النهاية الاختيار بين وجوه محدودة تفرزها ظروف سياسية محددة في واقع مرسوم مسبقا!

لقد أصبحت الديمقراطية عملياً هي حريتك الكاملة والمطلقة في دخول لَجْنة الانتخابات فقط! ثم بعد ذلك تُسلب الحرية المطلقة منك لتجد نفسك في النهاية تختار من بين خيارات محددة، على طريقة اختر من بين (الأقواس)، وهذا ينسف عمليا وجود شيء اسمه اختيار مطلق أو إرادة الشعب المطلقة حتى في أكثر الدول ديمقراطية. بل كلها ألاعيب في إطارات محددة ومرسومة مسبقا، وهذه هي النتيجة العملية الطبيعية لفلسفة الديمقراطية لأنها فلسفة غير منطقية أصلا فيما افترضته وادعته!

أي أننا أمام نظام حكم فاشل وغير منطقي عقليا هذا من الناحية الفلسفية البحتة، ومن الناحية التطبيقية فهو وهم وخداع ومسرحية مضحكة يقنعون بها الشعوب، هذا في الغرب، أما في بلادنا فالديمقراطية هي كلمة يعجز اللسان عن وصف سخافتها!

ملخص ما قلناه عن (الديمقراطية) أن الانتخابات وسيلة فاشلة يسهل التلاعب بها ولا تعكس إرادة الأغلبية الحقيقية، وإرادة الأغلبية معيار خاطئ لا يدل على سيادة الشعب أصلا، وسيادة الشعب قيمة

غير مثالية ولا تصلح أن تكون أعلى قيمة في حياتنا، كما أن نظرية نواب مجلس الشعب الذين ينوبون عن الشعب هي نظرية خادعة اخترعها الفلاسفة في أوربا كي يستولوا هم على الحكم، وفي النهاية هذه هي الديمقراطية "المقدسة"!

الديمقراطية الدولية تحت قيادة أمريكا:

بقي أن نقول أن سعي النظام العالمي وعلى رأسه أمريكا في نشر قيم الديمقراطية في بلادنا وتلميعها عبر منظماتهم الثقافية ليس الغرض منه حدوث ديمقراطية بالفعل عندنا ولو - حتى - على الوجه الموجود في الغرب، فأمريكا دعمت - ومازالت تدعم - كل الأنظمة الاستبدادية في بلادنا لكون هذه الأنظمة هي الحامي الاول والأخير لمصالحها، ولكن حمل أمريكا للواء الديمقراطية الدولية غرضه الآتي:

1- خلق ذريعة "استعمارية" مقبولة دوليا للتدخل العسكري ضد البلدان التي لا تروق لها، فلأمريكا دائما ثلاث ذرائع منمقة تدخل من خلالها في شؤون بلادنا : (حماية حقوق الإنسان + حماية حقوق المرأة + حماية قيم الديمقراطية) وعند تكشير الأنياب تراها تصرح بذريعتين أكثر وضوحا: (حماية المصالح الأمريكية + حماية أمن إسرائيل)!

2- إشغال الشعوب عن التفكير في إيجاد بديل مثالي غير الديمقراطية وقيمها، ولتصبح الديمقراطية المثال الذي يحلم به كل من يسعى إلى التغيير ومصرفا تصرف فيه طاقات التغيير بلا طائل، إذ أن أمريكا تدرك أن تفكير الشعوب في بديل يخرج عن الديمقراطية يعني بداية الخروج الحقيقي عن المسارات المرسومة كلها وخطوة أولى على طريق التحرر ولذلك فهي تلمع في الديمقراطية وتكثف من الدعوة إليها حتى لا يفكر الشباب في وجود أي بديل آخر خاصة البديل المنبثق من الإسلام!

3- الاحتواء العملي لكل تحركات التغيير التي تقع بالفعل في بلادنا "كالثورات" الأخيرة، فإن أي تحرك للتغيير إذا انتهى للمسار الديمقراطي فهذا يعني دخوله مرة أخرى تحت سيطرة واحتواء الخارج لأنه مسار سهل التلاعب به ومتصالح مع النظام العالمي القائم، كما أن الإعلام ورأس المال هما المتحكمان الرئيسيان في هذا المسار، والخارج مسيطر على الإعلام ورأس المال سيطرة كاملة إما مباشرة أو عبر عملائهم في الداخل، هذا غير أن جميع القوى التي تخوض اللعبة الديمقراطية وقادرة على حسمها سواء كانوا من الليبراللين أو من تيار ما يسمى " الإسلام السياسي " هم في الواقع ملتزمون بالإطار الأمريكي، متصالحون جدا مع مصالح أمريكا وليسوا مصطدمين معها ولو فكروا في الاصطدام فالتعامل معهم سهل والتخلص منهم بسيط، كل هذا يجعل المسار الديمقراطي أفضل وسيلة تستخدم لدفن الثورات واحتوائها بالتدريج ثم الانقضاض الكامل عليها.

وبذلك تفهم أن السياسة الأمريكية سياسة لها وجهان، فهي تبقي دائما على مسارين لخططها، مسار رئيسي يمثل إرادتها الحقيقية كدعمها للأنظمة المستبدة، ومسار آخر تحتوي به المعارضة على هذا المسار الرئيسي، بحيث لو سقط المسار الرئيسي يكون البديل من عندها هي أيضا، فهي لا تضع

البيض في سلة واحدة، لتضمن أن المسارات كلها لن تخرج عن صندوقها، ولذلك ستجدها تدعم قيم الديمقراطية وحامليها في المعارضة، في الوقت الذي تدعم فيه أيضا أنظمة الاستبداد، وبالتالي تظل بلادنا تدور في نفس الدائرة المغلقة لأن الذي يدعم السلطة أمريكا، والذي يدعم المعارضة أيضا أمريكا، وهذا بالضبط ما رأيناه عقب "ثورة" يناير!

والتقارير الاستراتيجية الأمريكية تنبه مع ذلك إلى ضرورة التوازن لئلا يصطدم المساران كما يقول تقرير راند 2007 : (إن المعضلة التي تواجه السياسة الأمريكية هي أن الدعوة إلى الديمقراطية قد تساعد على إضعاف الأنظمة الاستبدادية التي تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية).

الرابط بين الديمقراطية والعلمانية:

بالرجوع إلى التعريف الذي قدمناه عن العلمانية باعتبارها إقصاء للدين من أن يكون مصدرا للشرعية أو ميزانا توزن بها الأمور، تجد أن الشرعية في النظام الديمقراطي مصدرها هو إرادة الأغلبية ، فالشيء لا يكتسب الشرعية إلا عندما توافق الأغلبية عليه مهما كان مقدسا، وبالتالي الديمقراطية سياسيا هي صورة من صور العلمانية لأنها لا تجعل الدين مصدرا للشرعية ولا مقياسا ولا ميزانا توزن به الأمور، فقط إرادة الأغلبية هي التي تحدد.

خاتمة حول النظام الديمقراطي:

إن أطروحات نقض الديمقراطية كثيرة حديثا وقديما، ومن أشهر ما كُتب في ذلك مؤخرا كتاب: (**أسطورة الناخب الرشيد: لماذا الديمقراطية تختار أسوأ السياسات**) وهو للبروفيسير Bryan Caplan والعجيب أنه جعل غلافه صورة لقطيع من الخراف للتدليل على الناخبين!

لقد أتيتك من كلام غير العرب والمسلمين قديما وحديثا ما ندلل به على نقدنا ونقضنا للديمواقرطية، لتعلم أنها ليست كما صورها لنا بنو قومنا من القداسة حتى في موطنها الأصلي اليوم، وليست نظاما مطلق المثالية واجب الاحترام والتقدير كما يدعون، وقد تتابع كبار الحكماء والفلاسفة والمفكرون على نقدها ونقضها من قبل الميلاد! فقيمتها المثالية العليا ليست مثالية، وإذا كانت مثالية فلا سبيل لتحقيقها، والمعيار الذي وُضع للتدليل على هذه القيمة معيار خاطئ، ولو كان معيارا صحيحا فنظرية النواب التي وضعت لتحقيقه لا تحققه، والآلية الانتخابية التي وضعت لتحقيق النظرية أسوأ وأسوأ، فهو نظام يتلاعب به رأس المال مستخدما بوقه الإعلامي، نظام يقوم على الخداع والكذب الدعائي حتى في أكبر الدول التي تشدقت به "أمريكا"، وقد أثبتت الأيام عوار هذا النظام وحقيقته.

وإذا كان البعض يرى أن النموذج الغربي للديمقراطية وعلى رأس ذلك أمريكا هو نموذج الحكم المثالي فنحن نرى أنه النموذج الأسوأ للبشرية، نموذج لم يقدم إلا خداعا وتضييعا منمقا للحقائق، نموذج لا علاقة بين شعاراته وبين حقيقته على الأرض، نموذج لم يقدم إلا فاشية واعتداء على الشعوب المستضعفة، نموذج لم يصدر إلا ما يخدم مصالح فئة محددة على حساب الآخرين، ونعتقد أنه على كل حر أن يشغل نفسه ليل نهار بهدم قيمه وإزالته وإنهاء أسطورته وكم في ذلك من خدمة للشعوب كلها!

(2) النظام السياسي في الإسلام

في النظام السياسي في الإسلام القيمة العليا هي: (**حكم الحق**) أو سيادة الحق

وأما **المعيار** الملموس الذي يمكن أن نقيس به تحقق هذه القيمة على أرض الواقع (الثرمومتر) فهو معيار نابع من كوننا مسلمين نؤمن بأن الإسلام هو دين الحق ولا نفصل بين السياسة والدين ولذلك للمعيار ثلاثة أركان :

1- إقامة الشرع فيما حسمه

2- تفعيل الاجتهاد للمختصين في المجالات المختلفة (البحث العلمي)

3- إعمال الشورى التخصصية بناء على الاجتهاد

فإذا أقام النظام السياسي الشرع في المسائل التي حسمها، وتم تفعيل الاجتهاد الحقيقي المستوفي للشروط في كل ما يحتاج المجتمع الاجتهاد فيه من أمور الدين والدنيا، ثم تم اتخاذ القرارات بناء على مشورة المجتهدين المتخصصين فهو إذن مجتمع يسوده الحق.

فإقامة الشرع تعني (**الحكم بما أنزل الله**) ، وأما بناء القرارات اعتمادا على اجتهاد المتخصصين وبحثهم العملي فهو (**إسناد الأمر لأهله**)، أي بعبارة مختصرة يمكن أن نقول أن معيار سيادة الحق وفقا لديننا هو : (**الحكم بما أنزل الله وإسناد الأمر لأهله**)

فإن الحاكم في الإسلام إذا اتخذ قرارا في شيء بدون علم به ولا اجتهاد ولا رجوع إلى أهل التخصص والعلم وإنما مجرد قرار صدر من رأسه بدون أي مقومات فقد حكم بهواه، والهوى عكس الحق كما قال تعالى: (**يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ**)

وكذلك في الأمور التي جاء الشرع فيها بحكم محسوم لو حكم الحاكم فيها بغير حكم الشرع فهو قد اتبع هوى نفسه أو اتبع أهواء غيره، قال تعالى : (**فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللّهُ وَلاَ تَتَّبِعْ أَهْوَاءهُمْ عَمَّا جَاءكَ مِنَ الْحَقِّ**)

وفي أمور الدنيا الاجتهادية الحكم بالحق معناه فعل الأصلح، وهو الشيء الواجب على الحاكم، فلا يجوز للحاكم أن يحكم في الناس بغير الأصلح وإلا كان غاشا لهم مضيعا للأمانة، والوصول إلى الأصلح في كل شيء ليس بالأمر السهل وإنما يحتاج إلى اجتهاد حقيقي، ولذلك ربط النبي ﷺ الاجتهاد بالحاكم فقال : (إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر)

إلا أن الاجتهاد لا يكون اجتهادا صحيحا إلا إذا كان المجتهد يمتلك من العلم والتخصص ما يؤهله لهذا الاجتهاد، ولذلك قال النووي تعليقا على هذا الحديث: "أجمع المسلمون على أن هذا الحديث في حاكم عالم أهل للحكم ، فإن أصاب فله أجران : أجر باجتهاده ، وأجر بإصابته ، وإن أخطأ فله أجر باجتهاده" وهذا لا يختص بالاجتهاد الديني بل وفي الاجتهاد الدنيوي كذلك.

وبما أنه لا يمكن لشخص واحد أن يمتلك المعرفة التي تؤهله للاجتهاد في كل المجالات جاء تفعيل الشورى التخصصية، فصار أهل المشورة المختصون نائبين عن السلطة أو الحاكم في الاجتهاد أو معاونين له إذا كان يمتلك العلم، فإسناد المشورة والاجتهاد للمختصين هو تنفيذ لأمر النبي ﷺ بإسناد الأمر لأهله والذي لا تستقيم الحياة إلا به.

وكأن دور الحاكم بالأساس هو اتخاذ القرار وليس صناعة القرار، فالقرار يجب أن يصنعه مختصون خبراء عبر تراكم معرفي وبحث علمي متواصل حتى يخرج قرارا صائبا بقدر الاستطاعة، قرار اتُخذت فيه كامل الأسباب لتحصيل المصلحة العامة، ومتى تم الوصول للأصلح فلا يجوز للحاكم حينها أن يترك ذلك دون علة معتبرة بجهل أو هوى، فالشورى إذن هي نوع من الاجتهاد ولا تعني مطلقا استفتاء من لا يعلم فيما لا يعلم، كما أنها لا تعني تخطي الثوابت التي هي خارج دائرة الاجتهاد أصلا، فلا علاقة نهائيا بين الشورى وبين ما تطرحه الديمقراطية من تحكيم الجميع في كل شيء، ممتهنة قيمة العقل والتخصص، متجاهلة لفكرة البحث عن الحق وعن الأصلح، ومتخطية للثوابت، لأن المصدر الوحيد للشرعية عندها هو إرادة الأغلبية!

الثوابت في النظام السياسي في الإسلام:

إن الحياة لا تستقيم بغير ثوابت ومتغيرات، ولا تُتصور حياة الناس إذا صار كل شيء فيها نسبيا متغيرا، كما أنها لا تُتصور إذا صار كل شيء فيها مطلقا جامدا، وفي تحديد هذه الثوابت ضمانة لعدم الانحراف، فالثوابت تضمن الحد الأدنى من الاستقرار المجتمعي مهما اتسعت رقعة الاجتهاد، بل حتى وإن كانت السلطة نفسها في طور التغيير.

بل إن النظم الديمقراطية نفسها تخطت إرادة الأغلبية فيما رأوه هم ثوابت متناقضين بذلك مع قيمتهم الفلسفية العليا (حكم الشعب)، فعلى سبيل المثال في النظم الديمقراطية الرأسمالية لا يُتصور أن تُطرح قيم الرأسمالية الكبرى كحرية السوق أو الملكية الخاصة للاستفتاء العام لأنها ثوابت عندهم لا تقبل التغيير!

ولكن مع كل هذا فهناك بُعد آخر أهم لوجود هذه الثوابت في النظام السياسي في الإسلام، هذا البُعد هو:

أن الله عز وجل خلقنا لعبادته، ولم يتركنا هملا وسدى، وكل ما في الحياة هو ابتلاء منه واختبار لمن يحسن عملا ومن يسيء، وإن إعلاء أمر الله وإنفاذ أحكامه في الشأن العام دلالة صادقة على اليقين من هذا المجتمع بشرع ربهم، كما قال تعالى : (وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ) وفيه دلالة على علو شأن الإسلام فيهم، كما أنها علامة أولى تحدد هل بالفعل النظام السياسي

الموجود ينوي أن يحكم بمنهج حكمٍ صحيح ويريد الإصلاح أم أنه نظام تتلاعب به الأهواء والأغراض الشخصية، فإذا ابتدأ الحاكم حكمه بحفظ الثوابت فهي دلالة خير على اتباعه سياسة تحقيق الأصلح في المتغيرات على النحو الذي شرحناه من الشورى والاجتهاد، وإذا ضيع الثوابت فهو للمتغيرات أضيع؛ فلن يقيم فيها شورى ولن يكون للبحث العلمي الصادق مكان بل سيكون الموجود هو الهوى والاستبداد فقط، ومن لم يكن فيه خير لحق ربه فكيف ننتظر منه الخير في حق الناس والشعب! ولذلك كان تضييع هذه الثوابت ناقضا للحكم فاسخا لعقد الولاية مستوجبا للخلع الفوري.

إن التسليم لثوابت الإسلام الحاكمة هو المعنى الوحيد لكلمة "إسلام"، فالإسلام هو الاستسلام الكامل والخضوع لله، وقد قال الله عز وجل :

(وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا) .. والخيرة: أي الاختيار، ولاحظ كيف جعل الله التخلي عن الثوابت سببا للضلال المبين، بكل ما تحمله هذه العبارة من معاني الضياع وفقدان الأصلح والشقاء الدنيوي ثم الأخروي.

وقال تعالى:- (فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا) فالله مخاطبا النبي ﷺ ينفي عن البعض صفة الإيمان حتى يحكّموا النبي ﷺ ويرضوا بحكمه ويسلموا له تسليما كاملا.

وفي نفس المعنى قال تعالى: (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلالا بَعِيدًا) فقد جعل إيمانهم زعما أي حكم عليهم بعدم الإيمان لكونهم يريدون تحكيم غير الشرع فيما ثبت للشرع حكم قاطع فيه.

والحق في الإسلام هو الذي يحدد الشرعية، فلا شرعية لشيء يخالف الحق، وسلب الشرعية من الحق وإعطاؤها لأي مصدر آخر غير الحق هو عين الخلاف الذي وقع بين الإسلام والجاهلية الأولى، فقد اختلف كفار قريش مع النبي ﷺ حول الشرعية، فالنبي يحدثهم عن شرعية الحق الذي جاء به الوحي وهم يحدثونه عن شرعية ما وجدوا عليه الآباء والأجداد، قال تعالى:

(وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللّهُ قَالُواْ بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لاَ يَعْقِلُونَ شَيْئاً وَلاَيَهْتَدُونَ).
وبذلك نرد على من يرفض الحق بدعوى أن الأغلبية يريدون شيئا آخر، سنقول لهم : أوَلو كانت الأغلبية لا تعقل شيئا ولا تهتدي!! ، إن الحق سيظل هو الحق الذي له الشرعية حتى ولو أرادت الأغلبية خلافه، وإن الباطل سيظل هو الباطل ولا شرعية له حتى ولو أرادته الأغلبية، هذا هو منهاج المسلم وعقيدته التي يجب أن يلقى بها ربه.

وهنا ننتقل للحديث عن أول شيء يتبادر للأذهان عندما نتكلم عن النظام السياسي في الإسلام وثوابته، وهو موضوع (الحدود) فهي قضية تشغل أذهان الكثيرين!

الحدود في النظام السياسي في الإسلام :

لا يمكن لأحد يؤمن بالقرآن أن ينكر وجود الحدود، وإذا تأملت الحدود في النظام السياسي في الإسلام ستجدها تتعلق بالجرائم المجتمعية أو ما يسمى فقها " الجنايات" ، فهي جرائم فيها جناية خطيرة تجاه الآخرين أو فيها جناية على الدين والمجتمع معا كالردة المعلنة، فمثلا : (الزنا العلني الذي يشهد عليه أربعة فأكثر والاغتصاب - والسرقة بصورتها المذكورة - والقذف المعلن للأعراض - والسكر العلني - الحرابة - إضافة إلى القتل العمد) كل هذه جرائم مجتمعية خالصة، وليست ذنوبا شخصية، فالذنوب الشخصية والتي لم تبلغ حد الاستعلان والظهور ولم تدخل في حيز المساس بالمجتمع ككل لن تجد فيها حدودا، والأصل فيها الستر كما ستر الشخص فيها نفسه، ولا يصح التنقيب عنها ولا تتبع عورات الناس فيها، فالمجتمع المستقيم يجب أن يُبنى على الخوف من الله لا الخوف من الحدود، وإنما العقوبات لمن نشز وشذ عن هذا الأصل وأصبح مستعلنا بفسقه وفجوره ومعتديا على حقوق الناس.

جاءت الحدود بهذه الصورة القاسية التي قطعا تهز النفس لأن المقصود منها بالأساس الردع والوقاية وأن يمتنع الشخص عن الجريمة من البداية، وليس المقصود منها العقوبة بعد الجريمة فقط، فالحدود وقاية قبل أن تكون علاجا، وكأنها ترسم بصورتها القاسية إطارا من نار حول المجتمع، وتضع خطوطا حمراء بارزة لمن انحطت نفسه وفجرت وانعدم فيه كل معاني الدين والمروءة والأخلاق لتقول له : إذا لم تضع أي اعتبار لأي شيء، فهناك مانع قاس كبير يمنعك من جريمتك وهي الحد الذي ينتظرك فلا تقترب من هذه الجريمة وعُد إلى رشدك، فإن لم يكن خوفا من الله فخوفا من الحد القاسي على الأقل ! ولذلك فالمقصود فعلا أن تكون الحدود بتلك الصورة القاسية، وكونها تثير اشمئزازا في النفس ونفورا فطريا فهذا غرضها وهذا المقصود منها، والذي يصر بعد كل هذا على فعل جريمته تجاه المجتمع فهو شخص لم يردعه أولا خوف من الله، ولا خوف من الناس، ولا نفع معه أمر بمعروف ونهي عن منكر، ولم يضع أي اعتبارات لأخلاق أو مروءة أو ضمير، ثم لم يردعه الخوف الفطري الطبيعي من إقامة الحد القاسي عليه في الدنيا، فهو إذن يستحق الحد بلا رحمة ولا رأفة، وليكون عبرة لمن بعده، فتلك نفسيات شاذة خطيرة جدا في المجتمع، بل هذا والله الخير له هو نفسه ليقيه الحد شر نفسه في الدنيا قبل أن يذوق وبال الآخرة!

هناك محاولات دائمة لإظهار الحدود بصورة ساذجة، حتى ظن البعض أن أي اثنين سيذهبون للشهادة ضد أي أحد فسيُقام عليه الحد!! ، هكذا بهذه البساطة والسذاجة !!! وكأنه من السهل أن يُقام الحد على أي أحد!! وبالطبع هذا ظن لا علاقة له بالواقع ولم يحدث في تاريخ المسلمين قط ولا حتى في أكثر عصور التدهور الديني! ومن له بعض الدراية الفقهية يعرف كيف أن إقامة الحدود ليست بالأمر السهل مطلقا ولا الهين!!! ، فإثبات التهمة على الشخص ليست بهذه السهولة ولا السذاجة، بل قد تجدها أصعب بكثير من إثبات التهم الموجود في المحاكم الوضعية اليوم، ومناقشة الأدلة الجنائية

وسماع الشهود ومناقشتهم ودفع الشهادة بالشهادة المعارضة وإعطاء حق الدفاع معمول به في الإسلام، إضافة أصلا لأن الحدود يتم دفعها بالشبهات، فشبهة البراءة وليس البراءة فقط تدفع الحد، وهذا شيء تختص به الحدود من دون باقي العقوبات فهي لا تقام إلا بعد ثبوتها بصورة قطعية لا يتطرق إليها الشك، بل حتى مجرد الاعتراف لا يثبت الحد بدون مناقشة الاعتراف نفسه والتأكد من صحته، ومسائل التفرقة بين المتلبس وغير المتلبس، وتقييم الأدلة ومناقشتها، وسماع شهود الطرفين، وسماع الدفاع، كل هذا تأمر الشريعة بإعماله. وكذلك التقنيات الحديثة في الإثبات والاستدلال كالطب الشرعي فإنها مما يلزم القضاء استخدامه وصولا إلى الحق في المسألة.

والقضاء في الإسلام علم كبير واختيار القضاة ليس بالأمر السهل، ولابد من توافر شروط كثيرة فيهم، والأمر بالطبع ليس حكما يصدر في زاوية من إمام مسجد!! نحن نتكلم عن نظام ومؤسسات ومجتمع وقضاء ومحاكم وأدلة وعلم، فمن خوّف الناس من الحدود بعد هذا فهو إما جاهل بها وبشروطها أو أنه ممن يبغونها عوجا ويدّعون رحمة بالخلق أكثر من الخالق!

ملخص الفارق بين الشورى والديمقراطية :

الشورى هي استشارة من يعلم فيما يعلمه، كاستشارة المتخصصين في تخصصهم، حتى يستطيع المرء أن يصل إلى الحق، فالتشاور هو بحث ومناقشة وتنقيب بغرض الوصول للحق وفعل الأصلح.

وحتى لو كان الشخص عالما متخصصا فيجب ألا يكتفي برأي نفسه لأن رأي الاثنين سيكون أكثر إثراء من رأي الفرد، ورأي الثلاثة سيكون أفضل من الاثنين وهكذا، هذا بشرط أن يكون تعدد الآراء والمناقشات كلها مبنيا على العلم لا الجهل، وأن يكون الغرض منها هو الوصول للحق وللأصلح.

وإذا كان الغرض والهدف في الشورى هو الوصول للحق، فبالتالي لا يوجد شورى في الثوابت ولا في الأمور القطعية لأن الحق محسوم فيها بدون استشارة.

أما الديمقراطية فهي التحكيم المطلق لإرادة الأغلبية، أيا كانت هذه الإرادة مبنية على الجهل أو العلم، مبنية على التخصص أم لا، ولا يهم أن تكون الأغلبية على صواب أو خطأ، المهم هو أن ما أرادته الأغلبية يتم، هكذا بدون أي مقومات ولا معايير ولا ثوابت، فالديمقراطية هي أخذ رأي كل أحد في أي شيء، وليس مهما فيها الوصول للحق ولا للأصلح ولا للأصوب، ولا قيمة فيها للثوابت أمام إرادة الأغلبية!

ودعونا نضرب مثالا بدائيا جدا ليتضح الفارق بين الديمقراطية والشورى:

إذا افترضنا مثلا أن هناك ١٠ أفراد يعيشون في بيت واحد، وقرر ٦ منهم فجأة أن أن يبنوا دورا جديدا فوق البيت، فاعترض ال ٤ المتبقون لأن البيت قد لا يتحمل أي بناء جديد، فحتى لو كان

المعترضون كلهم مهندسين متخصصين يتكلمون وفق علمهم وتخصصهم وبالحسابات والأدلة فإن كلام من يريدون البناء عند الديمقراطية هو الأصلح الذي يجب أن ينفذ لأنهم الأغلبية حتى ولو كانوا جهلة لا يعرفون شيئا، ولا قيمة هنا لكلام المتخصصين ولا لمشورتهم، ولا يهم أن يسقط البيت فوق رؤوسهم كلهم!

أما من جهة الثوابت فلو افترضنا أيضا أن هناك ١٠ أفراد يعيشون في بيت واحد وقرر الأغلبية منهم أن كل من يدخل البيت عليه أن يتجرد تماما من ثيابه ويصبح عريانا، فإن المعترضين عليهم أن يلتزموا بقانون الأغلبية حتى ولو كان هذا القانون يخالف ثوابت الشرع ويخالف العرف والعقل، فإرادة الأغلبية هي التي ترسم الثوابت!

المشكلة ليست في أن كلام الأغلبية سيُنفذ فقط، المشكلة أن الديمقراطية تدعي أن ما اختارته الأغلبية يجب أن يتم احترامه، وتعتبره الأصلح والأصوب والأفضل !! وهو ادعاء ينسفه الواقع، وينسفه التاريخ، بل وينسفه قول الله تعالى : (وَإِنْ تُطِعْ أَكْثَرَ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ)

<u>وبذلك تعرف أن من يقول لك أن الديمقراطية هي الشورى فهو جاهل لا يعرف لا الديمقراطية ولا الشورى!</u>

التقدم والتطور في النظام السياسي في الإسلام :

إن المجتمع الذي يجعل الحق قيمته العليا سيتقدم حتما في الاتجاه الصحيح، وسيستفيد باستمرار من أخطائه وسيظل في تصحيح دائم لها، فبحسب القيمة التي تسود في المجتمع تستطيع أن تتنبأ بمستقبله، فمثلا المجتمعات الغربية التي تبنت الديمقراطية كقيمة مثالية سنجد أنها تطورت بصورة كبيرة في المهارات الانتخابية، لأن الانتخابات هي ميدان التنافس في الأنظمة الديمقراطية، والمتنافسون بحاجة دائمة إلى تطوير إمكانياتهم، ولذلك تطورت هذه المجتمعات في وسائل الدعاية والميديا، وفنون الخطابات ولغة الجسد، كما تطوروا في كيفية التأثير على الجماهير وكيفية اكتساب مهارات الإقناع وتوجيه العقول ولو بالخداع، أي يمكن تلخيص كل ما سبق في جملة واحدة : (إتقان فنون النَصْب على اختلاف أنواعها) !! .. بينما في المجتمع الذي سيتبنى قيمة الحق فإن الوضع فيه مختلف، فالحق لا سبيل للوصول إليه بدون العلم والبحث والاجتهاد.

وهذا هو السر وراء الثورة العلمية الكبرى والتطور المعرفي الهائل الذي حدث في عصور الأمة الأولى، حتى صارت أمة علم وبحث وتصنيف واجتهاد، بل لقد عظم شأن الاجتهاد فيها جدا حتى سمي هذا العصر من تاريخ الأمة "بعصر المجتهدين"، لقد بلغت الأمة من الاجتهاد العلمي ما مكنها من استحداث وإنشاء علوم جديدة ليس لها مثال سابق، ولم يكن هذا في مجال واحد بل في مجالات شتى من مجالات العلوم الدينية والدنيوية، فعلى سبيل المثال دفعت الحاجة لمعرفة الحق من كلام رسول الله ﷺ إلى إنشاء علم لم يعرف البشر مثله من قبل وهو علم "الحديث والإسناد" لقد صار فنا متميزا له قواعده الدقيقة واصطلاحاته الخاصة وتراثه المتراكم وعلماؤه المتعاقبون الضابطون وقد

وضعوا منهجية بحث يعجز الكلام عن وصف دقتها، منهجية تمكن كل باحث متجرد من الحكم على صحة أو خطأ نسبة حديث ما للرسول ﷺ متى درس هذا العلم وأدركه.

وفي اللغة على سبيل المثال نجد الخليل بن أحمد ينشئ علما جديدا اسمه علم "العروض" وهو العلم العبقري الذي حفظ أوزان الشعر واستخرجها بصورة جعلت وزن الشعر علما اكتسابيا بعدما كان موهبة سماعية محضة، وعلى جانب آخر ينقل الخوارزمي العلوم كلها نقلة نوعية كبرى بتأسيسه علم "الجبر" بعد رحلة بحث ومعرفة في حوالي القرن الثاني الهجري ويصل لأول منهجية عامة تُحل بها المعادلات الخطية والتربيعية، وقد أسس لنظريات رياضية أخرى مازالت هي المعتمدة حتى الآن، وفي نفس القرن نجد جابر بن حيان الملقب بأبي الكيمياء ينقل علم الكيمياء نقلة حضارية أخرى سبق بها عصره معتمد على رحلة طويلة من البحث والتجربه في معمله في الكوفة، ثم ما كان من الطبيب العالم ابن النفيس مكتشف الدورة الدموية الصغرى والذي ظل الطب لا يعتمد إلا على نظريته لقرون، وهذا كله على سبيل المثال لا الحصر.

حتى أولئك الفلاسفة الذين شطوا بتفكيرهم عن ثوابت الدين فقد كان الدافع هو البحث عن نفس القيمة "الحق" وقد أسهموا أيضا بصورة أو بأخرى في إثراء المكتبة الإسلامية بمنتجات علمية ضخمة حيث ظل ما ذكروه من أغلوطات محل رد وبحث من غيرهم، وهكذا عاشت الأمة في أجواء علم وبحث ومعرفة كان الدافع لذلك كله هو السعي لتحقيق القيمة العليا التي يسعى الكل إليها في المجتمع : الحق.

لقد تحولت أمة الإسلام حينها إلى قبلة لغير المسلمين الذين يريدون تلقي العلوم والاستزادة منها، وصارت الصورة الذهنية للمسلم والعربي هي ذاك الرجل صاحب العمامة والصحيفة والريشة التي يدون بها العلم، إنك في هذه الحقبة من الصعب إن لم يكن من المحال أن تجد مجالا من المجالات ليس فيه مئات إن لم يكن آلاف المؤلفات العلمية الدقيقة والتي تحوي على نفائس يعجز العقل عن حصرها.

ولذلك لا تعجب أن ينقل عالم مثل ابن حزم إجماع الأمة على كروية الأرض في القرن الرابع من الهجرة حوالي عام (1000 ميلاديا) أي قبل ولادة جاليليو الذي يُنسب له هذا الاكتشاف في أوربا ب 500 سنة يقول ابن حزم:

(إن أحداً من أئمة المسلمين المستحقين لاسم الإمامة بالعلم رضي الله عنهم لم ينكروا تكوير الأرض، ولا يحفظ لأحد منهم في دفعه كلمة، بل البراهين من القرآن والسنة قد جاءت بتكويرها).

وكذلك يقول أبو الحسين بن المنادى من نفس طبقته تقريبا: (وكذلك أجمعوا على أن الأرض بجميع حركاتها من البر والبحر مثل الكرة).

ويقول ابن تيمية المتوفى قبل ولادة جاليليو بقرنين : (اعلم أن الأرض قد اتفقوا (أي: علماء المسلمين) على أنها كُرية الشكل، وهي في الماء المحيط بأكثرها)!

كل هذا في وقت كانت النظريات الغربية ترسم للأرض صورة مضحكة وكانت الكنيسة في أوربا تحرق من يقول أن الأرض كروية!

بل لما كان الحق والأصلح هو القيمة المجتمعية الأولى كان الحكام يسعون لتقريب علماء الدنيا والدين وجعلهم من خاصتهم لاكتساب شرعية اجتماعية لحكمهم وللظهور بمظهر المحافظ على قيمة (حكم الحق)، وإن كان هذا التقريب لأغراض سياسية إلا أنه لا شك ساعد في تطوير العلم وأعطى للعلماء مزيد من المساحة للتقدم والكتابة، وخرجت كثير من المؤلفات العلمية بناء على استفتاء من الخلفاء وفي أحيان كثيرة كان طلب الفتيا صادقا لمعرفة الحق من أهل التخصص وليس فقط لأغراض سياسية.

بل حتى في أشد فترات الأمة محنةً في العصر الأول وهي الفترة التي وقع فيها تقاتل وفتنة ستجد أن "الحق" فيها كان هو محور الخلاف بعيدا عن المغرضين، وبرغم ما أنتجته هذه الفتنة الكبرى من سلبيات قاسية على المستوى السياسي إلا أن المجتمع لكونه مجتمعا يبحث عن الحق فقد استفاد من هذه الفتنة وصاغ لنفسه نظرية اجتماعية حافظت على الحد الأدنى من تماسكه ووضعت لفساد السلطة حدا لا تستطيع أن تتجاوزه، وظل المجتمع محافظا على تماسكه وقيمه غير متأثر باضطرابات السلطة لفترات كبيرة، وبهذه النظرية المجتمعية استطاعت الأمة في أقل من خمسين سنة من عمرها أن تبني لنفسها حضارة مستقلة عظمى ذات طابع خاص كانت هي الأقوى في العالم حينها، وقد محت بحضارتها دولا عتيقة تمتد أعمارها لما قبل الميلاد، وقد حافظت الأمة على حضارتها لقرون ممتدة بعد ذلك على ما اعترى هذه القرون من تقسيمات ونزاعات. وقد أصبحت الأمة تدير أكبر رقعة في العالم بدون أن يكون لها في ذلك تاريخ سابق تبني عليه أو تراكم خبرات؛ بل عمرها كله في تاريخ البشر لا شيء! ، ولا شك أن التدافع حول الحق والفتنة التي حدثت في القرن الأول كان لهما دور كبير في اكتساب الخبرة التي مكنت الأمة من الحفاظ على الحد الأدنى من هذا التماسك الداخلي، وكلامي هنا على المجتمع بالذات وإلا فإن السلطة لم تكن سلطة مثالية أبدا وإن كانت لا تقارَن طبعا بما وصلنا إليه اليوم، والتفصيل حول هذا الشأن يحتاج إلى كتاب مستقل ولكن نكتفي هنا بهذه الإشارة حتى لا يخرج هذا المختصر عن موضوعه.

التقدم والتطور في النظام العالمي الجديد :

وهنا يمكن أن يعترض معترض فيقول : ليس النظام السياسي في الإسلام وحده هو الذي يدفع نحو التطور والتقدم والبحث العلمي بل النظام العالمي الحالي بقيمه الحالية هو نظام تكنولوجي ويدفع أيضا نحو التطور والتقدم وخدمة البشر، فنحن نعيش في عصر التكنولوجيا الآن، فما الفارق إذن بين النظامين في هذه النقطة؟

الفارق هو أن النظام العالمي يدعم التكنولوجيا التي تخدم مصالحه وتحقق أطماعه، ولا يسعى بالتكنولوجيا نحو الأصلح والأنفع للبشر إطلاقا، فهو يتفنن في تحويل احتياجات الناس إلى رؤوس أموال بعيدا عن مصالحهم الحقيقية، إن التقدم والتطور اليوم هو تطور وتقدم رأسمالي ربحي مركزه

الحقيقي هو المال وليس الإنسان، ولا أدل على ذلك من كم الدمار البيئي والصحي الذي أصاب البشر من جرائه بلا مبالاة حقيقية بذلك.

ثم عليك أن تتأمل .. أليس هذا النظام العالمي هو من وجه التكنولوجيا في صناعة أسلحة الدمار الشامل، ووجهها في نشر الدعارة الإلكترونية وصناعة الإباحية بأنواعها، أليس هو من وجهها لتزييف الوعي وخلق الأكاذيب ونشر الوهم وإلصاق التهم الكاذبة بأعدائه، أليس هو من استخدم هذه التكنولوجيا لهدم بلدان على رؤوس شعوبها خدمة لشركات الإعمار والتي تبدأ في الإعمار مقابل النفط، إننا بالفعل نعيش في ظل أسوأ نظام يمكن أن يحكم هذه الأرض ولا يمكن أن يسعى لأي مصلحة للبشر ما لم يجد فيها ربحا له!

كما أن النظام العالمي لا يحرص أبدا على تعميم النفع بالتكنولوجيا ونشرها في العالم، ولا أدل على ذلك من مليارات البشر المسحوقين في إفريقيا وأمريكا الجنوبية وجنوب شرق آسيا الذين لم ينلهم من رحمة التكنولوجيا شيء، بل استُخدمت التكنولوجيا في امتصاص ثروات بلادهم وطحنهم في معارك أهلية تفتعلها الدول "المتقدمة" لتشغلهم عن ثرواتهم المنهوبة!

إن كثيرا من الأبحاث العلمية التي يحتاجها البشر لا تجد من يدعمها في هذا النظام العالمي ويتبناها ببساطة لأنها أبحاث غير مربحة! وإن كثيرا من الاختراعات التي تطورت اليوم تطورت فقط لاحتياجات الدول لها عسكريا، حتى أصبح هناك قاعدة هندسية معروفة : أن الصناعات تتطور عسكريا أولا ثم تستفيد الصناعات المدنية بعد ذلك من هذا التطور العسكري! فالنظام يبحث عن التطور التكنولوجي الذي يحقق مصالحه وأهدافه أما قيمة الإنسان فهي عنده شيء هامشي، وإذا اهتم بالإنسان فهو يهتم بذلك في إطار سعيه للربح لا لشيء آخر، ولو كان النظام الدولي فعلا يعتبر أن الإنسان له قيمة حقيقية لكان الوضع الآن مختلفا تماما للبشر كلهم، ولكنه نظام منحط!

(3) آلية تولي السلطة

هذه قضية تشغل الكثيرين، ويراها البعض معضلة لا حل لها، ويظن آخرون أن النظام الديمقراطي الفاشل هو الذي حلها وعالجها وأتى بالخلاصة فيها! وهذا الموضوع حتى تفهمه بعمق أطلب منك أن تقرأه من بدايته حتى آخره بتركيز شديد وأن تنتبه لتسلسل الأفكار فيه جيدا :

بداية كي تفهم الأمر بعمق يجب أن تعرف أن السلطة هي واقع يحصل على الأرض، فالشخص لا يوصف بأنه حاكم أو سلطان إلا إذا كان بالفعل له سلطة وقدرة على أرض الواقع، هذا وصف مجرد لا يعني المدح ولا الذم، فنحن نصف الشخص بأنه صاحب سلطة بعيدا عن كونه صالحا أو غير صالح، مسلما أو غير مسلم، وبعيدا عن كوننا نعترف بشرعية سلطته أو لا نرى له شرعية، سواء كنا نحاربه ونواجهه أو لا، سواء تولى السلطة بالقهر أو تولاها بالرضا، كل هذا لا يؤثر في وصف الواقع بأنه سلطان أو حاكم، وهذا واضح بمدلول اللغة نفسها، فالسلطان هو من له سلطة، والحاكم هو الذي يحكم، ومجرد استحقاقك للسلطة لا يعني أنك قد أصبحت سلطانا على أرض الواقع، وإنما تصبح سلطانا إذا تملكت السلطة والقدرة فعليا على الأرض.

كل المجتمعات البشرية لا تخلو من وجود سلطة تجمعهم في سياق واحد وإلا لن يكونوا مجتمعا بل سيكونون أشتاتا وأفرادا، والسلطة في المجتمعات البشرية نوعان : (سلطة ثابتة - وسلطة متغيرة) .. السلطة الثابتة هي ما يمكن التعبير عنها بمراكز القوة على الأرض، وهي ما تمثل " النظام " في الشكل الحديث للدولة، هذه السلطة سميناها ثابتة لأنها لا تتغير بمجرد تغيير رأس النظام، فقد يموت رأس النظام أو يُخلع أو يتنحى وتظل هذه السلطة قائمة ومتحكمة في الأوضاع، فرأس النظام هو "سلطة متغيرة" ولا يكتسب سلطته إلا من خلال اعتراف مراكز القوة به، وفي الحقيقة إذا لم تذعن مراكز القوة له ولم تعترف به فلن يتمكن من الحكم الحقيقي!

في "الجزائر" في أوائل التسعينات عندما اكتسح الإسلاميون الانتخابات البرلمانية، قررت مراكز القوة ألا تمكن الإسلاميين من السلطة المتغيرة (البرلمان) ونجحت لأنها صاحبة السلطة الثابتة في البلاد، وفي مصر تركت مراكز القوة مرسي يتولى ظاهرا السلطة المتغيرة (الرئاسة) ولكنها لم تكن مذعنة له ولا معترفة به فأصبح رئيسا صوريا بلا قدرة ولا سلطة، إلى أن قررت هذه السلطة الثابتة عزله عن الرئاسة الصورية فتم عزله بخطاب واحد، وأما في "الثورة" الرومانية فقد أسقطت الجماهير الغاضبة الدكتاتور تشاوتشيسكو رئيس الجمهورية وزعيم الحزب الشيوعي بل وأعدمته في الشوارع، وبعدما أسقطوا (السلطة المتغيرة) التفوا حول (السلطة الثابتة) المتمثلة في جنرالات الجيش وبعض رجال الحزب نفسه، متناسين أن هؤلاء ليسوا سوى النظام الذي كان يعطي الشرعية لتشاوتشيسكو!! ، أجرت هذه السلطة انتخابات برلمانية فاز فيهما رجال الحزب الشيوعي القدامى تحت اسم جديد بأغلبية مطلقة، وأصبح رئيس الجمهورية هو (إيون إليسكو) أحد كوادر الحزب الشيوعي نفسه ! وهذا مطابق لما حدث في مصر بالضبط بعد ٢٥ يناير عندما تنحى رأس النظام، ليلتف الناس هاتفين للنظام نفسه بهتاف (الجيش والشعب إيد واحدة) .. وأما في تشيلي ففي عام 1970 وصل الزعيم الاشتراكي سلفادور ألليندي إلى السلطة بانتخابات ديموقراطية ثم قامت السلطة الثابتة بزعامة بينوشيه بخلعه والانقلاب عليه عام ١٩٧٣ وتم قتله داخل قصره وتولى بينوشيه نفسه الرئاسة، وهكذا الأمثلة التاريخية والمعاصرة لا تعد ولا تحصى، كلها تبين أن مربط الفرس كله في "السلطة الثابتة".

بل حتى في أكثر الدول ديمقراطية توجد (سلطة ثابتة) في ضوئها يتم اختيار الناس للسلطة المتغيرة (الرئيس والبرلمان) .. هذه السلطة الثابتة قد تأخذ شكل اللوبيات وجماعات الضغط في بعض الدول، أو تأخذ شكل الهيئات والمؤسسات (كالجيش والقضاء والشركات) في دول أخرى، وفي أفضل الأحوال تمثل الجماهير نسبة قليلة من هذه السلطة الثابتة، وحتى هذه النسبة القليلة يمكن الاستحواذ عليها بالإعلام الموجه للجماهير!

فالجيش والقضاء والشركات الرأسمالية والإعلام يمثلون سلطة ثابتة في هذه المجتمعات مهما تغيرت الوجوه السياسية، ولو افترضنا مثلا افتراضا تخيليا أن هذه الهيئات واللوبيات اجتمعت على قلب رجل واحد وقررت علنا عدم الاعتراف بسلطة رئيس بعينه فلن يصبح رئيسا على أرض الواقع، بل حتى لو قرروا أن يعزلوه بالقوة فسيعزلونه مهما اعترض الشعب وثار واحتج، فهم محتكرو القوة، فالرؤساء يمثلون فقط السلطة المتغيرة والتي يعطى فيها للشعب مساحة أكبر لاختيارهم كنوع

من التخدير الديمقراطي، بينما الجميع يعلم أنه في أمريكا نفسها على سبيل المثال هناك خريطة للسلطة تتجاوز الرئيس الأمريكي بكثير، ويكفيك أن تكتب في محركات البحث (من يحكم أمريكا) وستجد مئات الكتب والأبحاث التي تناقش هذه النقطة تحديدا، ومهما اختلفت هذه النظريات فيما بينها إلا أنها كلها تتفق على حقيقة لا يمكن لأحد أن ينكرها وهي أن الرئيس الأمريكي أضعف حلقة في السياسة الأمريكية!

السلطة الثابتة هي سلطة تفرزها الأحداث والمواقف المتتالية حتى تتحول إلى أمر واقع يعيشه الناس، فهي تتكون عبر الوقت لتصبح مراكز قوة في المجتمع ولا تأتي بالاختيار والانتخاب السريع، بل عملية (الاختيار) أصلا لا يمكن أن تتم بدون وجود سلطة ثابتة تنظم هذا الاختيار، كما حدث في مصر بعد ٢٥ يناير فقد تمت كل العلميات الانتخابية تحت مظلة السلطة الثابتة (العسكر) ، بمعاونة (القضاء) أحد أذرع هذه السلطة الثابتة في مصر، وقد قالها الجيش صراحة وعلى الملأ أنه يمثل " الشرعية المسلحة " ، وفي مرة أخرى قال أنه يمثل " شرعية الأمر الواقع " يقصد أنها شرعية فوق الاختيار، وكان هذا هو الواقع الموجود فعلا!

لا يوجد أحد قرأ في كتب السياسة الشرعية لم يمر عليه مصطلح (أهل الحل والعقد) .. في الحقيقة (أهل الحل والعقد) هو مصطلح يعكس الواقع الذي شرحناه، وليس اختراعا طرحه علماء المسلمين كما يظن البعض، أهل الحل والعقد موجودون في أي مجتمع وفي كل الأمم، وموجودون في نموذج الدولة الحديثة، أهل الحل والعقد هم ببساطة مراكز القوة أو السلطة الثابتة في المجتمع

بعض الناس يظن أن (أهل الحل والعقد) هو مصطلح يشير إلى العلماء وأصحاب الدين والاستقامة والرأي حتى ولو لم يكن لهم سلطة ولا شوكة ولا قدرة، وسبب هذا الظن الخاطئ هو ما يقرأه في كتب علماء المسلمين عن شروط أهل الحل والعقد وأوصافهم، كما قال الماوردي :

(والشروط التي يجب أن تتوافر فيهم ثلاثة:

1- العدالة الجامعة لشروطها.

2- العلم الذي يتوصل به إلى معرفة من يستحق الإمامة على الشروط المعتبرة في الإمام.

3-الرأي والحكمة المؤديان إلى اختيار من هو للإمامة أصلح، وبتدبير المصالح أقوم وأعرف)

نعم العلماء يتحدثون هنا باعتبار ما يجب أن يكون عليه الوضع، الواجب أن تكون السلطة الثابتة في يد من توفرت فيهم هذه الشروط، فلا شك أن المجتمع المستقيم هو المجتمع الذي يسود فيه (العدول العقلاء الأكفاء أصحاب الرأي والفهم) ليكونوا مراكز القوة وأصحاب السلطة الثابتة، وهذا يضمن صلاح السلطة المتغيرة، ولكن هل هذا هو الواقع دائما ؟ .. للأسف في الواقع قد يكون العلماء والفضلاء والعقلاء وأصحاب الدين والرأي والتخصص والكفاءة ومن توفرت فيهم كل الشروط المذكورة هم أضعف من في المجتمع!! هل حينها وهم لا يملكون ذرة من القدرة والشوكة والمنعة يمكن تسميتهم أهل الحل والعقد؟؟ لا طبعا، لا واقعا ولا لغة ولا شرعا !! وهذا ما شرحناه في أول

الكلام، أن السلطان لقب على من له السلطة بالفعل على أرض الواقع وليس على من يستحقها، والحاكم هو من يحكم بالفعل، وكذلك أهل الحل والعقد هم من يستطيعون بالفعل أن يحلوا ويعقدوا أي لهم السلطة والقدرة والشوكة، ولو وجد من يستحقون أن يكونوا أهلا للحل والعقد ولكنهم بلا سلطة ولا قدرة ولا شوكة على أرض الواقع فلن يكون اسمهم " أهل حل وعقد " بل هم مجرد أشخاص فضلاء في مجتمع لا يعرف قيمتهم، أو مقهور على عدم معرفة قيمتهم!!

ولنأخذ الواقع المصري مثالا وأرجو ألا تضحك من الواقع المنحط :-

(أهل الحل والعقد) في الواقع المصري منذ ١٩٥٢ هم بلا شك المؤسسة العسكرية ويأتي بعدهم مراكز قوى أخرى تتبادل الأدوار بحسب الظروف السياسية، ففي زمن مبارك صار لرجال الأعمال حظ كبير من السلطة والتحكم فيها وهو ما كان يغضب المؤسسة العسكرية، إلا أنني أعتقد أنه بعد ٢٥ يناير أصبحت المؤسسة العسكرية متفردة بالسلطة مرة أخرى ومعها كذلك القضاء مدعوما منها، وطبعا كلاهما تحت إشراف الخارج، ليصبح أهل الحل والعقد منذ ٢٥ يناير (أصحاب السلطة الثابتة) في الواقع المصري هم : (الجيش والقضاء بإشراف من الغرب) ، فمن اتفق الجيش والقضاء على تسميته رئيسا صار رئيسا، ومن اتفقوا على خلعه صار مخلوعا، وما اتفقوا على حله صار منحلا، وهو ما يعلمه كل المصريين بلا خفاء ولا يستطيع أحد أن ينكره!

<u>وهنا يجب إضافة ملاحظتين مهمتين جدا :</u>

١- أن السلطة الثابتة في بلادنا هم ضمانة الحفاظ على مصالح أمريكا وقواعد النظام العالمي، وهم من تسمح أمريكا ببقائهم السلطة الثابتة، وتقويهم وتمدهم بالسلاح والمعلومات وسائر الدعم السياسي والاقتصادي، ولا يمكن للسلطة المتغيرة مادامت قد قبلت المجيء تحت سيطرتهم أن تخرج عن هذا الإطار التي ترسمه وتحميه تلك السلطة الثابتة

٢- أن مقولة (الجيش حمى الثورة) يمكن وضعها في قائمة أغبى ١٠ جمل في التاريخ! ، فالجيش ضحى بمن كانوا في السلطة المتغيرة حينها ليضمن بقاء السلطة الثابتة في يديه، والسلطة الثابتة هي من تحمي وتحفظ مصالح أمريكا وقواعد النظام العالمي كما قلنا، فالنتيجة يمكن تلخيصها في أن الجيش حمى مصالح أمريكا والنظام العالمي في مصر وليس الثورة، وإذا كانت الثورة عند البعض هي مجرد تغيير الأشخاص في "السلطة المتغيرة " فما الفارق إذن بين الثورة وبين أن يموت الرئيس بقضاء الله وقدره!!

والآن نجد أنفسنا أمام سؤال مهم : في حالة فساد وعمالة أهل الحل والعقد، أي في حالة وجود السلطة الثابتة في يد مراكز قوة فاسدة مفسدة مجرمة ليست منا وولاؤها لأعدائنا كما هو واقعنا الآن، فما العمل إذن؟

في هذه الحالة لا يوجد إلا حل واحد فقط وهو نزع تلك السلطة من أيديهم نزعا، وتجريدهم منها تماما وأما المجيء تحت سيادتهم وإشرافهم وشرعيتهم فبعيدا عن كونه أصلا اعترافا بهم، إلا أنه في الوقت نفسه لا ينزع منهم صفة أهل الحل والعقد في الواقع، بل سيظلون هم الحكام، فأهل الحل والعقد

قد "يعقدون" السلطة المتغيرة لأحد اليوم، و"يحلونها" عنه غدا، والواقع خير شاهد، وهو ما يعني أنك ستظل تدور في حلقة مغلقة يتلاعب بك فيها (أهل الحل والعقد) الفاسدون وأنه لن يستمر أحد في السلطة إلا إذا سار وفق أهوائهم !

ولهذا نقول في واقعنا (الثورة قبل السلطة)، والثوارت الناجحة هي تلك الثورات التي تفرز سلطة ثابتة جديدة تمثل قيم الثورة ومنهجها وأفكارها كما حدث في الثورة روسية أو الكوبية أو الإيرانية، وهو ما حاول البعض عمله في ""ثورة يناير"" الفقيدة عندما طالب المجلس العسكري بتأسيس "مجلس رئاسي مدني"، هكذا بهذه البساطة ! وهو الشيء الذي لم يقبله الجيش قطعا لأنه يعرف أنها خطوة بمثابة انتزاع السلطة الثابتة منه، وقد كان الجيش يعرف أن الثورة أضعف من أن تنتزع هذه السلطة منه، فهي ليست كالثورات القوية التي تبرز قياداتها وتكوّن مجلسا ثوريا للقيادة، مجلسا يمثل فكر ومنهج ورؤية الثورة، هذه الثورات القوية تُحدث عملية تغيير مجتمعي كاملة، وتفرز قادتها عبر المعارك والمواقف فيصبحون هم السلطة الجديدة في المجتمع، وهو ما يُسمى سياسيا "الشرعية الثورية"، وبالطبع فإن عملية انتزاع السلطة من مراكز القوة القديمة تتطلب حتما قوة ولا يمكن تحقيقها بمجرد الهتاف والاعتصام السلمي.

ملاحظة هامشية : بعض الذين طالبوا بالمجلس الرئاسي المدني هم أنفسهم الذين يخرجون في الإعلام يسخرون من مصطلح "أهل الحل والعقد" ولا يدرون أن ما طالبوا به كان هو "أهل الحل والعقد" بالضبط، الفارق الوحيد عما طرحه علماء المسلمين القدامى هو أنهم رشحوا شخصيات لا تستحق مطلقا أن يكونوا كذلك، كما أنهم لم ينتبهوا لموازين القوة فظنوا أن السلطة الثابتة يُمكن أن يتم الحصول عليها بالمطالبة الرقيقة الهادئة، ولا أدري كيف تكون هذه ثورة!!

وبذلك تفهم أن المعركة كلها تكمن في انتزاع السلطة الثابتة وتكوين سلطة جديدة في المجتمع، وهي عملية طويلة تحتاج إلى صبر ومصابرة، تحتاج إلى فكر ورؤية ونشر وعي، كما تحتاج إلى قوة وحسم وحزم ومواجهة، فهي عملية بناء مجتمعي، وعملية تغيير فكري للمجتمع وليس تغييرا ماديا فقط، وهذه إحدى وظائف الثورة الأساسية، فإذا تمت عملية التغيير المجتمعي تلك وتشكلت كذلك السلطة الثابتة المستقيمة سواء كانت في صورة أشخاص أو هيئات تم تأسيسها فقد نجحت ثورتك، وقد ضمنت حينها استقامة السلطة المتغيرة وأصبح الحديث عن آلية تولي السلطة المتغيرة أمرا هامشيا مادامت قيم النظام الجديد قد ترسخت، ومادامت السلطة الثابتة قد استقامت، درب طويل ليس بالسهل أي نعم، لكن لادرب غيره! ، وفي النظام السياسي في الإسلام أي وسيلة لاختيار السلطة المتغيرة ستحقق هذه الاعتبارات الثلاث فقد حققت الشكل النموذجي لتوليها :

١- توافر شروط الحكم في الشخص (كالإسلام والذكورة والحرية والعدالة والاجتهاد والكفاءة).

٢- أن يحكم بالحق لا يتجاوزه، وقد شرحنا ماهو المعيار في ذلك عند حديثنا عن النظام السياسي في الإسلام، وهذا الاعتبار يميز السلطة في الإسلام عن السلطة في الديمقراطية، فمنهج الحاكم في الحكم يؤثر على شرعيته في الإسلام، وقد تسقط الشرعية عن الحاكم بسبب منهج حكمه الفاسد سواء كان بتضييع الدين أو الدنيا ولا قيمة هنا لاختيار الناس له لأن السيادة للحق فوق الحاكم والشعب،

وهذا بخلاف الديمقراطية التي تجعل شرعية الحاكم مصدرها اختيار الأغلبية فقط أيا كان طريقة حكمه.

٣- أن يحصل الاجتماع بوجوده، فلا يكون وجوده مدعاة للتنازع والشقاق والخلاف والفتن والتقاتل (وهذا يحدث واقعيا باتفاق مراكز القوى " أهل الحل والعقد " ، ويُراعى فيه رضا الناس العام حتى لا يكون مجيئه قهرا).

هذه الاعتبارات التي تكسب الحاكم شرعيته، وفي صدر الإسلام كانت السلطة الثابتة مستقيمة، فهي سلطة تشكلت على مدار ٢٣ سنة من دعوة وهجرة وجهاد وتزكية، متمثلة في المجتمع الإيجابي الذي تكون، وفي العلماء والمجاهدين وأصحاب الرأي من كبار الصحابة الذين أفرزتهم المعارك والأحداث الصادقة، فهؤلاء كانوا أهل الحل والعقد، ولذلك لم يكن هناك أي معضلة أبدا في آلية اختيار "السلطة المتغيرة"، ولذا ستجد سبلا مختلفة لتولي الخلفاء "السلطة المتغيرة"، فأبو بكر كان ترجيح عمر، وباختيار عمر له حصل الاجتماع وموافقة مراكز القوة في المجتمع (أهل الحل والعقد)، وعمر كان وصية أبي بكر وبسبب كونه وصية أبي بكر لم يحصل تنازع وحصل الاجتماع والموافقة من مراكز القوة (أهل الحل والعقد) ، أما عثمان فكان واحدا من ستة اختارهم عمر حتى يتشاور المسلمون ويختاروا منهم واحدا، فوكلوا عبد الرحمن بن عوف ليستشير الناس ثم يختار، فاختار (عثمان بن عفان) وبهذه الآلية حصل الاجتماع، هذه آليات مختلفة لمجيء الحاكم لكنها كلها - بلا استثناء - تمت تحت موافقة أهل الحل والعقد (مراكز القوة) المستقيمين حينها وراعت الاعتبارات الثلاثة التي تم ذكرها، يلخص ما قلناه كله حول السلطة شيخ الإسلام (ابن تيمية) فيقول:

(وأما نفس الولاية والسلطان فهو عبارة عن القدرة الحاصلة، ثم قد تحصل على وجه يحبه الله ورسوله، كسلطان الخلفاء الراشدين، وقد تحصل على وجه فيه معصية، كسلطان الظالمين.

ولو قدر أن عمر وطائفة معه بايعوه (أي: أبا بكر)، وامتنع سائر الصحابة عن البيعة، لم يصر إماما بذلك، وإنما صار إماما بمبايعة جمهور الصحابة، الذين هم أهل القدرة والشوكة. ولهذا لم يضر تخلف سعد بن عبادة؛ لأن ذلك لا يقدح في مقصود الولاية، فإن المقصود حصول القدرة والسلطان اللذين بهما تحصل مصالح الإمامة، وذلك قد حصل بموافقة الجمهور على ذلك)

ويقول أيضا: (فإنه لا يشترط في الخلافة إلا اتفاق أهل الشوكة والجمهور الذين يقام بهم الأمر بحيث يمكن أن يقام بهم مقاصد الإمامة, ولهذا قال النبي - صلى الله عليه وسلم -: "عليكم بالجماعة، فإن يد الله مع الجماعة" "إن الشيطان مع الواحد وهو من الاثنين أبعد")

وبذلك تعرف أن حديث العلماء عن (أهل الحل والعقد) تحديدا هو حديث عن الواقع الذي لا فكاك منه، حديث عن مراكز القوة التي بيدها السلطة، ليس اختراعا، ولا نظرية مبتكرة، ولا شيئا مبتدعا، هذا ببساطة الذي سيحدث في الواقع شئنا أم أبينا، لن يصبح الحاكم حاكما إلا بإقرار ورضا من أهل الحل والعقد (مراكز القوة في المجتمع) ، كما هو حاصل في واقعنا رغم أنوفنا .. ورفضنا لمراكز القوة وأهل الحل والعقد الحاليين لا يجعلنا نتجاوز الواقع وننكر هذه الحقيقة، بل يجعلنا نتحرك بكل

طاقتنا لانتزاع السلطة منهم انتزاعا ووضعها في يد من يستحقها، وإنما الذي أضافه العلماء استنباطا من الدين هو الشروط التي حددوها لأهل الحل والعقد في المجتمع المستقيم من عدالة وعلم وتخصص واجتهاد وحسن عقل ورأي وتدبير ليتحقق مقصود الإسلام بهذه السلطة " سيادة الحق " وهو الشيء الذي نسعى إلي إيجاده اليوم بثورتنا.

هل هذه دعوة للاستبداد؟

في نموذج الدولة الحديثة مراكز القوة يحتكرها ممتلكو السلاح والمال، والدولة نفسها أكبر محتكر للاثنين، فأما احتكارها للسلاح فواضح، وأما احتكارها للمال فبعدما تحولت النقود إلى مجرد ورق تافه تطبعه الدولة، فقد أصبحت الدولة قادرة على التلاعب بسهولة به، في المجتمعات القديمة كان السلاح غير محتكر، وكانت النقود لها قيمة في ذاتها (الذهب والفضة) لا يمكن احتكارها ولا التلاعب بها من قِبل السلطة، فكان المجتمع مجتمعا حيا إيجابيا متملكا لثرواته ومسلحا، ولذلك لم يكن السلاح وحده هو الفيصل في تحديد القوة كما هو الآن، وإنما كانت القوة تتحدد بحسب ما تحظى به من قبول وتأييد وسيادة في المجتمع، قوة مجتمعية بشرية خالصة، فمن يلتف حوله الناس ويثقون به ويأتمرون بأمره كان بالفعل مركزا من مراكز القوة، شاء من شاء، وأبى من أبى، كانوا يسمون لغةً : الوجهاء أو الرؤساء أو النقباء، كان هذا تمثيلا حقيقيا للمجتمع يحصل للشخص عبر سنين وليس عبر اقتراع انتخابي خاطف يعلوه الدعاية والزيف ويقع فيه التزوير، فقد كان يسود في الناس أهل السيادة، ممن أثبتت الأيام والتجارب معدنهم وأهليتهم للقيادة، خاصة إذا كان المجتمع أصلا مجتمعا مستقيما في تقييمه ونظرته، هذه المركزية للمجتمع أقرها الإسلام وساعد على بقائها، ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم للأنصار لما قدم سعد بن معاذ نحوهم : (قوموا إلى سيدكم) .. وصحح الإسلام فيها المقاييس ورشدها ولذلك نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يقال للمنافق سيد فقال : (لاَ تَقُولُوا لِلْمُنَافِقِ سَيِّدٌ فَإِنَّهُ إِنْ يَكُ سَيِّداً فَقَدْ أَسْخَطْتُمْ رَبَّكُمْ عَزَّ وَجَلَّ) .

وقد كان الخلفاء الراشدون هم سادة الناس من قبل أن يتولوا السلطة أصلا، وإنما جاءت السلطة تبعا لسيادتهم وأهليتهم، وليس العكس، وكذلك أيضا كان كل أهل الحل والعقد أو "مراكز القوة" في المجتمع كانوا هم سادة الناس الذين سادوا باستحقاق كامل وأهلية، وليس بالغلبة والقهر، أو بالزيف والدعاية.

ولأجل هذه القوة المجتمعية ستجد الأحاديث التي توصي المحكومين بالحاكم أكثر من الأحاديث التي توصي الحاكم بالمحكومين!! ومن المعروف أن الوصية تكون بالضعيف كما أوصى النبي صلى الله عليه وسلم بالنساء مثلا فقال : (استوصوا بالنساء خيرا) وذلك لأنهن الطرف الأضعف، وقد كنت أستغرب جدا من كثرة الأحاديث التي توصي بالحاكم وطاعته، ولكن عندما تتصور بنية المجتمع القديم وتعرف أن المخاطَب بالأساس بهذه الأحاديث هم مراكز القوة المجتمعية وأصحاب القدرة والسلطة الثابتة الذين يستطيعون فعلا الخروج عليه ومنازعته وشق عصاه وتفريق جماعته وإهانته، حينها تعرف أن الحاكم بالنسبة إليهم فعلا هو الطرف الأضعف، وأن هذه الأحاديث جاءت تقوية لجانبه، أشبه بالقوة الأدبية، ومن هذه الأحاديث :-

قال صلى الله عليه وسلم : " ومن بايع إماما فأعطاه صفقة يده وثمرة قلبه فليطعه ما استطاع ، فإن جاء آخر ينازعه فاضربوا عنق الآخر" ولاحظ الضمير في فعل الأمر (فاضربوا) إنه يخاطب المجتمع الذي بيده التحكم.

وقال : "من خلع يداً من طاعة لقي الله يوم القيامة لا حجة له ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية"

وقال : "من كره من أميره شيئا فليصبر عليه، فإنه ليس أحد من الناس خرج من السلطان شبراً فمات عليه، إلا مات ميتة جاهلية "

وقال : "إنَّ من إجلالِ اللهِ إكرامَ ذي الشَّيْبَة المسلم وحاملِ القرآنِ غيرِ الغالي فيه ولا الجافي عَنهُ وإكرامَ ذي السلطانِ المُقْسِطِ"

وقال : " على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره إلا أن يؤمر بمعصية ، فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة "

وعن عبادة بن الصامت قال : دعانا النبي ﷺ فبايعناه فقال فيما أخذ علينا أن بايعنا على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا وأثرة علينا وأن لا ننازع الأمر أهله إلا أن تروا كفرا بواحا عندكم من الله فيه برهان

كل هذه الأحاديث تعكس قوة المجتمع كما ذكرنا، بل إن الأحاديث كانت لا تفصل بين الإمامة والجماعة، وتعتبر الخارج على الإمامة مفارقا للجماعة، فالمجتمع والسلطة كانا شيئا واحد لا ينفصلان، يظهر هذا في وصية النبي صلى الله عليه وسلم لحذيفة حين قال له: (فالزم جماعة المسلمين وإمامهم)، فأنزلهما النبي صلى الله عليه وسلم منزلة الشيء الواحد ولم يفرق بينهما

وقال صلى الله عليه وسلم: (من رأى من أميره شيئا يكرهه فليصبر فإنه من فارق الجماعة شبرا فمات فميتة جاهلية)

وقال: (من خرج من الطاعة ، وفارق الجماعة ، فمات ، مات ميتة جاهلية)

وقال صلى الله عليه وسلم: (من أتاكم وأمركم جميع على رجل واحد يريد أن يشق عصاكم أو يفرق جماعتكم فاقتلوه)

أي أن الخروج على الحاكم في هذه الحالة التي اجتمع فيها الناس برضاهم هو خروج على المجتمع بالأساس الذي منح السلطة للحاكم

ثم بدأت مركزية المجتمع تقل شيئا فشيئا بعد الخلافة الراشدة، وصارت السلطة أكثر انفصالا عن المجتمع، ثم اختفى تماما أي وجود "لسلطة المجتمع" بعدما تسرب نموذج الدولة القومية الحديثة إلينا من الغرب، حيث تلاشت "مركزية المجتمع" وأصبحنا أمام شيء جديد اسمه "الدولة" وصرنا نسمع مصطلحات مثل :-

(خزانة الدولة ـ ممتلكات الدولة ـ أراض ملك للدولة ـ هيبة الدولة ـ رئيس الدولة ـ يموت الجميع كي لا تسقط الدولة .. الدولة .. الدولة .. الدولة)

بدلا من أن يُقال : (خزانة الشعب ـ ممتلكات الشعب ـ أراض ملك للشعب ـ هيبة الشعب الخ)

ولا يوجد أحد يسأل: ما هي الدولة؟؟!!! .. ما هذا الجماد المقدس الذي تنسبون إليه كل شيء؟ والذي من حقه أيضا أن يسلب منا كل شيء : ديننا .. أرواحنا .. كرامتنا .. لقمة عيشنا !!

ما هذا الصنم المقدس الذي تطلبون منا كشعوب ومجتمعات أن نجوع من أجل أن يشبع هو؟ وأن نتقشف من أجل أن ينعم؟؟ وأن نموت من أجل أن يعيش؟؟ وأن نُهان من أجل أن يحفظ هيبته؟!

في الحقيقة: الدولة هي "صنم وهمي" تدعي مراكز القوة المغتصبة للسلطة وجوده حتى تتستر وراء اسمه، بينما في الحقيقة كلمة "الدولة" لا تعني عندهم إلا "السلطة" ومراكز القوة!! ..وحتى يتقبل الناس فكرة الخضوع والإذعان لهم فهم يدعون دائما أن كل ما يفعلونه ليس لأنفسهم وإنما من أجل الدولة، يأخذون أموالك ويسرقون حقوقك ثم يدعون أنهم أخذوها لأجل أن يوفروا أموالا للدولة، يهينونك شر إهانة وربما يستحلون دمك ثم يدعون أنهم يفعلون ذلك حفاظا على هيبة الدولة، يستغلون الجنود في حفظ كراسيهم وسلطتهم ويزجون بهم في مواطن الموت ثم يدعون أنهم يحمون الدولة!!

إذ لو قالوها صراحة : (نحن نقتلك ونهينك ونسلب مالك لأجل سلطتنا) لما تقبلها أحد !

ثم إذا أرادوا أن يضفوا مزيدا من التقديس والتعظيم على هذا الصنم سموه باسمه "المقدس" : مصر مثلا أو الجزائر أو المغرب الخ الخ .. لتردد الشعوب وراءهم :- نموت نموت وتحيا مصر، نحن فداء للجزائر، عاشت المغرب الخ

ولا أحد يسأل أيضا : ما هي مصر مثلا ؟! .. إذا كان مطلوبا من الشعب أن يموت لتحيا مصر؟ فمصر إذن ليست الشعب؟ فهل هي الأرض؟ إذا كنتم تقصدون الأرض فهل الأرض هي التي تمتلك الناس أم الناس هم الذين يمتلكونها؟؟ ثم حتى الأرض تنسبونها للدولة فتقولون "أراضي الدولة" تلك الأراضي التي تباع برخص التراب لرجال الأعمال الفاسدين والمستثمرين الأجانب؟ فهي ليست الأرض إذن، فما المتبقي ؟ المتبقي هم!! ببساطة : الدولة هي السلطة ومراكز القوة ! وأنت مطلوب منك أن تجوع وتتقبل الإهانة وتموت من أجل بقاء نظامهم، من أجل أن تحقق مصالحهم في استمرار حكمهم وسلطتهم، هذه الفكرة الصنمية للدولة تتم تحت اسم الوطنية والقومية، فالوطنية التي يريدون زرعها في الشعوب ليست إلا خضوعا لسلطتهم بشعارات زائفة.

أما في الإسلام فالناس هم محل الاهتمام، والمجتمع كان هو المركز الذي تدور السلطة حوله، ولذلك كان الحاكم عند المسلمين الأوائل يسمى" أمير المؤمنين" وليس أمير الدولة ولا يُقال حتى أمير الخلافة، بل أمير الناس أنفسهم، وكان يتلقى بيعات الناس، فالبيعة هي عقد بينه وبين كل فرد في رعيته، والخزانة هي "خزانة المسلمين" أو "بيت مال المسلمين" وليس بيت مال الدولة!، والمصالح هي "مصالح المسلمين"، والأراضي هي "أراضي المسلمين"، كل شيء مرتبط بالبشر وينسب

للبشر، الجمادات سُخرت للأحياء وليس العكس! .. المجتمع بكل أفراده هم محل الاهتمام، هم القوة، هم المركز، والحاكم يموت من أجلهم لا العكس! ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم : " إِنَّمَا الْإِمَامُ جُنَّةٌ يُقَاتَلُ مِنْ وَرَائِهِ وَيُتَّقَى بِهِ" .

جنة : أي ستر ووقاية

وإن الإسلام حينما شرع للمسلم الموت دفاعا عن المال والأرض ليس لأن الجمادات أكثر قدسية من المسلم، وإنما لأن حرمة أرض المسلم وماله وعرضه هي جزء من حرمته تابعة لها، فالجمادات مهما كان لها من حرمة فسيظل المسلم أعظم حرمة منها، حتى لو كانت الكعبة نفسها، ولذلك ورد عن ابن عمر أنه نظر يوما إلى البيت - أو إلى الكعبة - فقال : ما أعظمك وأعظم حرمتك ، والمؤمن أعظم حرمة عند الله منك.

بل جاء في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أن زوال الدنيا كلها أهون عند الله من قتل رجل مسلم، فكيف تكون الجمادات إذن أعظم حرمة وقدسية من الناس!

هذه الصنمية للدولة ليست موجودة فقط في بلادنا بل هي أصلا مستوردة من الغرب كما بينا دخيلة علينا.

وهنا يظهر الفارق بين سيادة الشعب الوهمية في الدول الديمقراطية اليوم، وبين مركزية المجتمع الذي يسوده الحق في النظام السياسي في الإسلام.

الفارق بين الاحتلال الإمبريالي والفتوحات الإسلامية القديمة :

وإذا كان النظام السياسي في الإسلام مركزيته المجتمع، فإن المجتمع في الإسلام مركزيته الإسلام، فتصبح العلاقة تبادلية، فالمنهج يدفع نحو حماية الناس، والناس يتحركون لحماية المنهج وإقامته، ولذلك لا انفصال بين الدين والدنيا، ولا بين الحق ومصالح العباد، كلا الأمرين يدفع نحو الآخر، فلا هي رسالة بلا مادة، ولا هي قوة مادية بلا رسالة.

والفارق بين مركزية المجتمع في النظام السياسي في الإسلام، وبين صنمية الدولة في النظم الحالية، هو نفس الفارق بين "الفتوحات" وبين الاحتلال والتمدد الإمبريالي.

الفتح هو حركة عبور للأفكار، والأفكار يتبناها البشر، ولهذا فالبشر هم قبلة الفتوحات، الفتوحات تتجه نحو البشر حاملة رسالة إليهم، والأفكار قد تحتاج في رحلة عبورها إلى قوة تكسر السلطة التي تعيق وصولها للناس، بينما الاحتلال هو بحث عن المصالح، والمصالح توجد حيث توجد الثروات، ولذا فالثروات هي قبلة الاحتلال، فالمحتلون يتجهون نحو الثروات بسلطة لا رسالة لها، بل قد يحتاج الاحتلال في رحلة عبوره إلى الثروات إلى قتل البشر واستعبادهم، وقد يحتاج إلى سحق الأفكار التي تعيق مصالحه حتى ولو كانت أفكار حق.

فلو افترضنا أن هناك جماعة من البشر يعيشون على أرض لا ثروات فيها ولا مصالح ولا يوجد لها أي ميزة أبدا، فإن الاحتلال والتمدد الإمبريالي لن ينظر إلى تلك الأرض ولن يحرك ساكنا تجاهها، بينما سيتحرك الفتح لها برسالته حتى لو كان هذا سيتطلب أن يأتي الفاتحون بالثروات لأهل هذه الأرض من بعد فتحها، فالبشر هم قبلة الفتوحات !!

ولو افترضنا كذلك أن أهل أرض ما لم يقفوا أمام عبور فكرة الفاتحين ولم يواجهوها فإنهم يظلون أصحاب الأرض ولا تؤخذ منهم، بينما في الاحتلال فالقبلة هي الثروات بعيدا عن أفكار الناس تماما وعما يعتنقونه.

في الاحتلال الإمبريالي هناك مركز تُصب فيه الثروات على حساب الأطراف والهوامش التي يتم احتلالها وسحق واستعباد أهلها، فالكل في خدمة الإمبراطورية الأم، بينما لو نظرنا إلى خريطة المسلمين بعد الفتوحات ستجد أن كل بلد تم فتحها قد صارت مركزا في حد ذاتها بل قد تنقلت عاصمة الخلافة أكثر من مرة في هذه الخريطة.

وأما الفارق التاريخي، فكل احتلال دخل أرضا من الأراضي تم طرده منها حتى ولو مكث فيها مئات السنين، لأنه دخل بقوته المادية فقط بلا أي رسالة، والقوة المادية لا تدوم، بينما في حالة الفتوحات فنحن أمام شعوب اعتنقت دين الفاتحين، بل ولغتهم في كثير من الأحيان، وذابت فيهم وصارت جزءا من أمتهم، ككل الدول العربية والمسلمة اليوم، فأهل السودان أنفسهم هم من أسلموا، وأهل مصر هم من أسلموا، وأهل المغرب هم من أسلموا، وأهل الشام هم من أسلموا، بل وشاركت هذه الشعوب مع الفاتحين بعد ذلك في الفتوحات الجديدة وتوصيل الرسالة للشعوب الأخرى، هذه هي الصورة المنضبطة للفتح، نقول هذا رغم أنه في العصور المتأخرة انحرفت قبلة التمدد وصارت في كثير منها أقرب للتمدد العسكري الاحتلالي وليس للفتوحات للأسف، وهو ما ضر الأمة بعد ذلك ولم ينفعها.

خاتمة:

ما ذكرناه كله يكشف لك زيف ما أسميه محاولات (أسلمة الواقع) فالإسلام ليس بضعة شعارات يتم رفعها ثم ينتهي كل شيء، وليس مجرد عمامة نريد أن نلبسها هذا الواقع الفاسد ثم نكذب على الله وعلى أنفسنا ونقول أنه واقع "إسلامي"، وليس مجموعة أشخاص في السلطة سنقوم بتغييرهم بآخرين لهم لحية بينما شكل الدولة والمجتمع والنظام كما هو، إن من يفعل ذلك ويوهم الناس أن هذا هو الإسلام فقد أجرم في حق الدين جرما كبيرا، كأولئك الذين تصالحوا مع الرأسمالية ومع المنظومة النقدية الدولية ثم أزالوا الربا من البنوك فحسب وسموها بنوكا "إسلامية" ولا أدري أين الإسلام في هذا!!

إن ما ذكرناه حول وجود نظام سياسي في الإسلام له فلسفته المستقلة وتاريخه الخاص وتراكمه الحضاري يدركه أعداؤنا جيدا، وهو بالفعل عين ما أشرنا إليه عند الحديث عن عناصر القوة في الإسلام فذكرنا أن أول عنصر هو (اكتماله القيمي والتشريعي) وبذلك تكون قد فهمت بوضوح لماذا

يضع أعداؤنا الإسلام نصب أعينهم في حربهم معنا، ولماذا سيستمر هجومهم الشرس عليه وستستمر محاولات تشويهه وتحريفه حتى وإن كانت حربهم حرب مصالح وسلطة، باختصار : الإسلام كان ولا يزال وسيظل يحمل مقومات إزاحتهم واستبدال حضارتهم، كما أنهم يعلمون أنه أقوى محرك فكري وعقدي لمقاومة هيمنتهم وهدمهم أطماعهم، ولكن بقي فقط أن نُعمل هذا الإسلام حقا في حربنا معهم وهو ما سنتكلم عنه في الفصل القادم والأخير ليتضح بصورة عامة كيف يجب أن نخوض هذه المعركة بالإسلام، وسنقدم في هذا الفصل رؤية عامة للحل كما قمنا بتوصيف المشكلة توصيفا عاما في الفصلين السابقين.

الفصل الثالث: الثورة الحقيقية

مقدمة هامة عن القيمة والسلوك

من المعلوم في علم النفس أن كل "سلوك" (behavior) إنما ينبثق من قيمة (value) تدفع إليه، فالقيم هي الدوافع المحركة والمنظمة للسلوك، والقيم لا يقصد بها فقط القيم الشريفة ولا السامية بل قد تكون القيم الدافعة للسلوك قيما متدنية جدا وقد لا تتجاوز الماديات المجردة، كالذي يحرك سلوكه في الحياة حب المال، فالمال هو قيمته التي تتحكم في كل سلوكياته.

فالطفل الذي لديه سلوك عدواني مثلا تجاه الآخرين، من أكبر الأخطاء التي يتم التعامل بها معه هو أن يبدأ أهله في مواجهة هذا السلوك دون النظر للقيم التي أدت إليه، فيقومون بضربه ومعاقبته مما قد يزيد من عدوانيته، بينما العلاج النفسي الصحيح لا يعالج السلوك الظاهر، بل يبدأ في معالجة القيم التي ترسخت داخل الطفل وجعلت سلوكه عدوانيا، قد يكون السبب هو شعوره بالنقص وهي قيمة سلبية تدفعه لهذا السلوك، وقد يكون التقليد لشخص يحبه له قيمة عنده، وهكذا يتم تصحيح القيم داخل الطفل وبعدها سينضبط سلوكه تلقائيا.

وفي الإسلام ما يؤيد هذه النظرة التحليلية في إرجاع السلوك الشخصي الظاهر إلى القيم الداخلية، وليس أدل على هذا من حديث عائشة رضي الله عنها: (إنما نزل أول ما نزل منه (أي القرآن) سورة من المفصل، فيها ذكر الجنة والنار، حتى إذا ثاب الناس إلى الإسلام نزل الحلال والحرام.. ولو نزل أول شيء: لا تشربوا الخمر؛ لقالوا: لا ندع الخمر أبدا.. ولو نزل: لا تزنوا؛ لقالوا: لا ندع الزنا أبدا) فهي توضح كيف أن الإسلام لم يتطرق للجانب السلوكي للصحابة حتى رسخ في قلوبهم قيمة طلب الجنة وقيمة الخوف من النار فبعدها كان من السهل عليهم ترك المحرمات بناء على هذه القيم الراسخة.

ولذلك فالإيمان في الإسلام ليس مجرد اعتقاد بل هو اعتقاد وقول وعمل، فالعمل أصبح ركنا في الإيمان بالرغم أن الإيمان محله القلب لأن هذا الإيمان ببساطة إذا لم ينبثق عنه عمل أو سلوك فمعناه أنه لم يتحول إلى قيمة في القلب لأن القيم يجب أن ينتج عنها سلوك ظاهر، والإيمان الذي لم يتحول إلى قيمة في القلب هو إيمان لا ينفع صاحبه يوم القيامة.

قدمنا هذه المقدمة التأسيسية الهامة لنقول أن هذا الأسلوب التحليلي لا يقتصر على القيم الشخصية التي يحملها كل فرد وينبع عنها سلوكه، بل إن الجماعات والحركات والأنظمة لها أيضا **منظومة قيم** عامة، هذه القيم يخرج منها السلوك التفصيلي لهذه الجماعات أو الحركات أو الأنظمة، والسلوك نعني به كل الظواهر التي تراها على أرض الواقع من قرارات وتصريحات وبيانات وشعارات وممارسات وأفعال.

وقد ينبع السلوك الواحد من قيم مختلفة، فالاتفاق السلوكي لا يدل دائما على الاتفاق القيمي، هذا هو ما يسمى بتقاطع المصالح، فتقاطع المصالح لا يعني أبدا الاتفاق في القيم، بل تعني أن الأطراف

المختلفين ـ قيميا ـ تقاطعت مصالحهم في سلوك معين، كما سيحدث في آخر الزمان عندما يقاتل المسلمون والروم عدوا واحدا مشتركا، ولكل فئة قيمة مختلفة تدفعهم لهذه الحرب المشتركة، ومن أمثلة الاتفاق السلوكي كذلك ما حدث في 25 يناير فقد توافقت تيارات وجماعات وأفراد على سلوك مشترك وهو المطالبة بإسقاط النظام ورحيل رأسه رغم اختلاف القيم، فمنهم من كانت تدفعه قيم دينية ومنهم من كنت تدفعه قيم ليبرالية أو علمانية وهكذا، وهو ما اتضح بعد ذلك.

إذا طبقت هذه النظرة التحليلية ستكتشف أن كثيرا من حركات المعارضة في بلادنا قد تشترك مع النظام في القيم وتختلف معه في السلوك فقط، ولهذا السبب قد يشترك البعض معك في سلوكك المعارض للنظام اليوم، ولكنه يحمل قيما مختلفة تجعله يقف مع النظام ويحاربك غدا!

الأنظمة بين القيمة والسلوك

(النظام يقتل .. النظام يعتقل .. النظام يقمع .. النظام لا يحترم أصوات الشعب) هكذا تتنوع اتهامات المعارضة في بلادنا للنظام، لا شك أن سلوك النظام من قتل واعتقال وقمع وغيره كفيل بفضحه أمام الشعب، إلا أن الحقيقة المرة أثبتت أن تغيير الوجوه لا يكفي لتغيير هذا السلوك، كما أن النظام أعمق بكثير من حصره في هذه الظواهر السلوكية، إن النظام بأشخاصه ومؤسساته وسياساته ودستوره وقوانينه وممارساته إنما هو نتاج منظومة قيم ثابتة تقوم عليها الدولة values system ، هذه المنظومة القيمية لأنظمة بلادنا هي صنيعة عقود من التجريف والاحتلال والتبعية، ونقصد بمنظومة القيم تلك الثوابت السياسية العامة والتي لا يمكن تغييرها بتغيير الوجوه فقط ولن تتغير حتى بتغيير الدستور، كما رأينا بعد ""الثورات"" الأخيرة، والنظام العالمي يحرص على بقاء هذه المنظومة القيمية في بلادنا كما هي، لأن في بقائها بقاء مصالحه، ولذلك لا يأتي رئيس إلا بعد أن يتعهد بحمايتها والإبقاء عليها، وقد أطلقنا عليها اسم منظومة (**الهيمنة**).

إن القيم السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية التي تقوم عليها بلادنا اليوم إنما هي صنيعة الخارج، والمؤسسات العسكرية الموجودة الآن في كل بلد من بلادنا إنما دورها الرئيسي بوضوح تام هو حماية تلك المنظومة القيمية بقوة السلاح والإبقاء عليها بلا تغيير، هذه المنظومة القيمية يأخذ بعضها شكل الاتفاقيات وبعضها يكون فقط بتهديد السلاح العالمي، وكثير منها يجود بها رجال النظام بأنفسهم حفظا لمصالحهم الذاتية وكراسيهم.

إن كل نظام من أنظمة بلادنا قد تم تشكيل منظومته القيمية بصورة مستقلة، فالنظام في تونس تم تشكيل قيمه بصورة تختلف عن النظام السعودي، وكذلك للنظام المصري منظومة قيم أخرى، هذا بالرغم من وجود ثوابت مشتركة بين جميع هذه الأنظمة وضعها الاحتلال الحديث (النظام العالمي)

الأنظمة في دول الخليج مثلا لكونها المصدر الأول للنفط في العالم كان يجب أن تتسع منظومتها القيمية لوجود قواعد أمريكية ضخمة على أراضيها ووجود علاقات استراتيجية عميقة جدا معها، ومصر لكونها أخطر الدول العربية على إسرائيل كان يجب أن تتسع منظومة قيمها لما يحفظ أمن إسرائيل لعقود ويفصل مصر تماما عن معاداتها والصراع معها، وتم هذا عبر اتفاقية كامب ديفيد، هذه الاتفاقية التي عبثت بمنظومة القيم المصرية بالفعل حتى أنتجت نظاما سياسيا عبارة عن مسخ حقيقي فاقد الإرادة والعزة والهوية، لا يستطيع أن يجعل أمنه القومي ومصلحة شعبه أولوية ولا يتمكن من بسط سيادته على كامل أراضيه، إننا لو أردنا أن نسمي النظام المصري اسما يعبر عنه حق التعبير فليس هناك أصح من تسميته (نظام كامب ديفيد)، ولذلك كلما تبدلت الوجوه السياسية الحاكمة لمصر يتجدد التأكيد على احترام مصر لمعاهداتها وعلى رأسها كامب ديفيد، أي التأكيد على أن النظام بمنظومته القيمية كما هو ولن يتغير فاطمئنوا يا غرب !

اتفاقية كامب ديفيد - والتي مازال يُخفى معظم بنودها - لا تعني عدم الحرب مع إسرائيل كما يظن الكثير بل هي اتفاقية رسمت أجزاء كثيرة من شكل النظام وسياساته الخارجية والعسكرية حتى قال بعض الخبراء أن الدستور المصري سيظل حبرا على ورق لأن الدستور الحقيقي الذي يحكم مصر هو كامب ديفيد!

جاءت كامب ديفيد لتكون حلقة في سلسلة طويلة من تغيير القيم السياسية للنظام الحاكم في مصر، فتغيير القيم السياسية في مصر قديم الحملة الفرنسية ثم ما كان من الاحتلال الإنجليزي وهكذا حتى وصلنا لما نحن عليه اليوم.

إن الاحتلال القديم لم يخرج من بلادنا إلا بعد أن عبث بالقيم المجتمعية والسياسية وأعاد تشكيلها بالصورة التي تخدم مصالحه، و بعد إعادة تشكيل منظومة القيم في بلادنا لم يعد لديه الحاجة في البقاء العسكري المكلف إلا عند الضرورة، فكل ما ستفرزه هذه القيم من دساتير وقوانين ولوائح ومؤسسات وشخصيات على رأس النظام سيكون متوافقا مع أهداف الخارج حتى ولو أظهروا غير ذلك، فقد وضع المحتل القضبان التي سيسير عليها القطار مهما اختلف السائقون، وقد زاد الطين بلة مجيء الاحتلال الحديث (النظام العالمي الجديد) حيث زادت التبعية وصارت بلداننا تحت احتلال جديد فريد من نوعه يحكمها الخارج عبر المندوبين الداخليين، لنرى اليوم أنظمة مشوهة على رأسها أشباه رجال يتحكمون في مصائر شعوب بما يحقق مصالح الدول الكبرى!

وبذلك تعرف أن النظام ليس هو منصب الرئيس، إن الرئاسة ربما هي الحلقة الأضعف في النظام، النظام بالأساس هو منظومة قيم كاملة تحميها السلطة الثابتة في البلاد، هذه القيم هي ما ينتج عنها كل ما تراه على الأرض، وأحيانا قد يضحى النظام برأسه احتواء لغضب الجماهير حتى لا يصل الغضب إلى منظومة القيم، وهذا عين ما فعله المجلس العسكري في مصر عندما ضحى بمبارك.

ومنظومة القيم لا تتغير في بلد ما مرة واحدة، بل القيم السياسية يتم تغييرها عبر سنين بعدما يتم تغييب المجتمع وتشويه القيم بداخله هو نفسه، فالقيم السياسية كثيرا ما تتغير بالتوازي مع تغيير القيم المجتمعية، ففي مصر مثلا: قيمة مثل (سيادة الشرع) هي قيمة تم تشويهها في قلوب الناس قبل أن يقوم النظام المصري في عهد عبد الناصر بإلغاء المحاكم الشرعية، فإلغاء المحاكم الشرعية هو سلوك نبع عن تغيير القيم عبر سنين طويلة قضاها الناس تحت الاحتلال الفرنسي والإنجليزي تم التلاعب فيها بالمحاكم والقضاء إلى أن وصل الناس إلى تقبل فكرة وجود المحاكم المختلطة التي أسسها الاحتلال، ثم قلّص الاحتلال اختصاصات المحاكم الشرعية وحصرها في الأحوال الشخصية، فالاحتلال هو الذي وضع البذرة للمحاكم اليوم وهو الذي شوه قيمة التحاكم للشرع في قلوب الناس، بينما الذي أقدم على "سلوك "إلغاء المحاكم الشرعية تماما كان عبد الناصر، وهكذا كل سلوكيات الأنظمة في بلادنا إنما هي نتاج القيم التي زرعها الاحتلال حتى ولو ادعت هذه الأنظمة أنها مناهضة للاحتلال!

وقِس على ذلك كل القيم التي تقوم عليها الأنظمة اليوم مثل : صنمية الدولة والعلمانية السياسية والرأسمالية والتبعية للخارج وتقديس الحدود التي رسمها الاحتلال، وبالتالي فالتغيير الحقيقي الذي

نسعى له هو تغيير كامل لمنظومة القيم الموجودة حاليا في بلادنا وليس تغيير السلوك فحسب (راجع مثال الطفل العدواني).

ومنظومة القيم في أي بلد تمثلها وتحميها السلطة الثابتة كما شرحنا في الفصل السابق، فالسلطة الثابتة مع منظومة القيم هي باختصار ما نعنيه بكلمة (نظام)، والثورة هي عملية مستمرة لإسقاط النظام وإحلال غيره مكانه، وانطلاقا من هذا التعريف دعونا نتحدث عن الثورة بصورة أعمق.

الثورة بين القيمة والسلوك

إنك لو سألت أي رجل عادي ماذا تعني كلمة ثورة؟ ربما لن يزيد عن تعريفها بأنها (تدفق الجماهير الغاضبة في الشوارع مواجهين بطش السلطة الحاكمة محققين مطالبهم)، إن كل ما سيذكره رجل الشارع العادي لن يزيد عن كونه وصف لسلوك قد يكون ثوريا وقد يكون لا، فهو لا يعرف من الثورة إلا سلوك جماهيري محدد من الممكن بالفعل أن يكون نابعا من قيم ثورية ولكن من الممكن أيضا أن يكون نابعا من قيم تضاد معنى كلمة ثورة أصلا!

إن السلوك لا يوصف بأنه ثوري إلا إذا انبثق من ثلاث قيم رئيسية:

القيمة الأولى:- استهداف التغيير الجذري ولو على الأمد البعيد (أي : تغيير منظومة القيم الحاكمة في البلد أو بعبارة أخرى إسقاط حقيقي للنظام وليس مجرد تغيير الوجوه في السلطة المتغيرة).

القيمة الثانية:- العمل من خارج المنظومة القائمة (بمعنى آخر: عدم إضفاء الشرعية على المنظومة لا قولا ولا فعلا).

القيمة الثالثة:- الجماهيرية أو الرسالية (حمل رسالة واضحة للجماهير).

أولا: التغيير الجذري

التغيير الجذري يعني التغيير من أعمق نقطة في النظام، وأعمق ما في الأنظمة السياسية "منظومتها القيمية" كما وضحنا، وكل تغيير لا يستهدف هذه المنظومة القيمية للنظام فهو تغيير سطحي، يستهدف بعض سلوك النظام فقط، وإن بقاء المنظومة القيمية للنظام كما هي يعني أن تغيير الوجوه لن يأتي بجديد يُذكر، لأن منبع السلوك لم يتغير.

هذه المنظومة القيمية هي ما يمكن تسميتها "بالعقيدة السياسية"، والثورة الحقيقية هي التي تستهدف إعادة صياغة هذه المنظومة القيمية للنظام، ولا يسمى غيرها ثورة، ولذلك لا معنى لوجود ثورة اليوم تعترف بشرعية منظومة الاحتلال الدولي أو بشرعية أي منظمة من منظماته كالأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي وغيرهما، ولا معنى لوجود ثورة اليوم تعترف بالقيم الفلسفية الكبرى للنظام العالمي الحالي كالديمقراطية والرأسمالية لأنها لن تحدث تغييرا إلا داخل مساراته، وسيظل تغييرها سطحيا سلوكيا إن حدث تغيير أصلا!

وإنه من المؤسف اليوم أن نرى معظم الكيانات المسماة ثورية إما أنها لا تحمل منظومة قيم تواجه بها منظومة قيم النظام القائم فيظل شعارها الهدم فقط، أو أنها تحمل منظومة قيم متطابقة مع النظام بالفعل وخلافها معه سلوكي فقط، كتلك الكيانات المعترفة بشرعية المنظمات الدولية والقوانين الداخلية!

وإذا كانت الثورة تستهدف المنظومة القيمية (أعمق ما في النظام) فبالتالي من الصعب الاقتناع أن هناك ثورة ستقوم في مصر مثلا ولا تفتح هذه الملفات وتكون نصب أعين الثوار:

ملاحظة : بعض الملفات التي سأذكرها يمكن أن تُجمع تحت بند واحد ولكن أنا أضعها في نقاط منفصلة لأهميتها :

- المنظومة القانونية الموجودة في مصر المناقضة للشرع والعقل والتي وضع الاحتلال أجزاء منها!

- ملف الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي نحن ملزمون بها قهرا وغصبا حيث تمت بإشراف الدول التي احتلتنا عسكريا يوما ما وعبر الحكام العملاء

- المعونة الأمريكية

- التمويل الأجنبي ووجهته سواء للأفراد أو المؤسسات أو المنظمات الاجتماعية والحقوقية

-عقود الامتياز والاحتكار للشركات الأجنبية التي تنهب ثروات الشعب (كالغاز والبترول ومناجم الذهب وغيرها)

- الاعتراف بإسرائيل وكل صور التطبيع معها (مع فتح ملف اتفاقية السلام وكامب ديفيد وما وراءهما من أسرار وحقائق غائبة عن الشعب)

- ملف قناة السويس وإدارتها وتأمينها وتأمين الملاحة فيها

- هيمنة صندوق النقد الدولي ونادي باريس على الاقتصاد

- القوات الأجنبية الموجودة في سيناء MFO

- القواعد والقوات الأمريكية الموجودة في مصر (سنتكوم – سوكوم)

- ثروات الشعب المنهوبة داخليا عبر:

أ- شبكة رجال الأعمال المسيطرة على نظام الحكم والموالية لأمريكا وإسرائيل

ب- مؤسسات النظام السيادية (المؤسسة العسكرية والمخابرات العامة)

ج - الشركات المتعددة الجنسيات

- الهيكل الإداري الحاكم في مصر

ويجب أن يُعلم أن أي تحرك ثوري سيستهدف منظومة القيم الحالية وسيسعى لتغييرها يعني أنه سيكون في مواجهة صريحة مع السلطة الثابتة في بلادنا ومن ورائها الغرب والنظام الدولي،

فالأنظمة في بلادنا ما هي إلا كلاب حراسة لتلك القيم الفاسدة التي تحفظ مصالح الغرب ومصالحهم الذاتية وقد فصّلنا الشرح في أبعاد المعركة دوليا في الفصل الأول، فهي معركة شرسة بلا شك ولا سبيل لنا إلا خوضها.

ثانيا: العمل من خارج المنظومة :

القيمة الثانية للثورة هي العمل من خارج المنظومة، إن العمل من داخل المنظومة يعني القبول بقيمها والالتزام بقواعد لعبتها، فهو فعل من يريد أن يُحسِّن أوضاع العبودية لا من يريد أن يهدمها بالكامل، إن مصلحة تحسين بعض ظروف العبودية لا يوازي أبدا مفسدة الاعتراف بأصل العبودية وإضفاء الشرعية عليها ولو للحظة.

إن عدم الاعتراف بقيم الباطل قولا وعملا هو أحد عناصر المنهج السليم، وسلامة المنهج لا يعدلها شيء من المكاسب المزعومة على الأرض.

وإذا شبهنا النظام بالدوائر المتداخلة، كل دائرة داخلها دائرة أصغر وهكذا فإنه قد ثبت بالعقل والاستقراء والعلم استحالة إسقاط المنظومات أو الدوائر الكبيرة إذا تم الدخول في المنظومات أو الدوائر الأصغر، بل إذا سقطت الدائرة الكبيرة سقطت بعدها كل الدوائر الأصغر، فلا يمكن إسقاط النظام العالمي بالدخول في النظام الداخلي، والنظام الداخلي كذلك لن يسقط بالدخول في مؤسسة من مؤسسات شرعيته كمجلس الشعب، فمن دخل مجلس الشعب صار ملتزما باللوائح الداخلية فيه، هذه اللوائح منبثقة من القانون، والقانون منبثق من الدستور، والدستور والالتزام به هو الدلالة الأولى على الاعتراف ب "شرعية" النظام فكيف لمن هذا حاله أن يدعي أنه يحمل مشروع تحررٍ من الهيمنة الخارجية أو الداخلية حتى؟!

أي اختلال في هتين القيميتين (التغيير الجذري والعمل من خارج المنظومة) ينقل السلوك مهما كان شكله ودرجة سخونته من صفته الثورية إلى صفة "الإصلاحية"، و"الإصلاحية" ليست بالمعنى الدارج، "الإصلاحية" وصف سياسي على تلك <u>التحركات السياسية</u> التي تعمل من داخل المنظومة ولا تصطدم بأصلها وجذورها فهي تسعى سياسيا للترقيع لا للتغيير الجذري.

<u>إن "الإصلاحية" تكون مقبولة إذا كنا نعالج واقعا صحيح الأصل لكن وقع الفساد في بعض فروعه فقط،</u> أما في واقع على النحو الذي شرحناه من البطلان وفساد الأصل ومناقضة الدين والدنيا فلا حَل إلا بمفاصلته ومباينته ثم العمل على تغييره من جذوره.

ويمكن تشبيه الأمر بالثوب السليم، والثوب الشفاف البالي الفاسد الذي لا يستر عورة ولا يغطي جسدا، فالثوب إذا كان سليما في أصله وإنما حدث فيه قطع طارئ في أي جزء من أجزائه فإنه من المقبول أن يتم إصلاح القطع أو ترقيعه، لأنه ثوب في أصله سليم وإنما جاء الفساد عَرَضا على بعض أجزائه دون أن يؤثر على الثوب كله، وأما الثوب البالي الفاسد من الأصل الذي أصبح شفّافا لا يستر عورة ولا يغطي جسدا هل يصلح معه الترقيع؟ وما قيمة الترقيع لبعض أجزائه إذا كان الثوب كله يكشف الجسد ويظهر العورات؟ أليس الأولى من بَذل الوقت والجهد والمال في ترقيع ثوب فاسد

بالي هو بذل نفس الوقت والجهد والمال في تغييره كله؟ أليس السلوك الترقيعي مع هذا الثوب البالي فيه إهدار للطاقات وفيه نوع من الإقرار بسلامة الثوب نفسه وكأن المشكلة في الجزء المقطوع فقط؟؟ .. ولذلك فإن الأدق هو أن نستخدم كلمة " المذهب الترقيعي" في مقابلة "المذهب الثوري" بدلا عن كلمة "المذهب الإصلاحي" لما في كلمة "إصلاحي" من معاني الإصلاح والتي قد يُفهم منها المدح، فالمرقّع لواقع فاسد من أصله ليس مصلحا وإنما هو يفسد أكثر مما يُصلح فهو يهدر الطاقات ويُضفي الشرعية على منظومة باطلة في أصلها، وهل هناك فساد أكثر من ذلك؟

وبذلك تعرف معنى التغيير الثوري بدقة، وهو بذلك يمكن أن يكون متدرجا ويمكن أن يهدأ أحيانا ويشتعل أحيانا كل هذا لا يتعارض مع الثورية، لكن ما يميز المذهب الثوري هو أنه دائما مفاصل للمنظومة التي يستهدف إسقاطها من جذورها، ويعمل من خارجها غير معترف بشرعيتها ولا خاضع لها ولا داخل فيها ولا مختلط بها ولا ملتزم بشروطها، بينما التحرك "الترقيعي" لا يجد غضاضة في الاختلاط بالمنظومة والعمل من داخلها والالتزام بشروطها ويعتبر ذلك من التدرج، وشتان بين التدرج الترقيعي والتدرج الثوري!

المذهب الثوري منطلقه هو "منهج واضح وقيم راسخة" وعليه يرسم خطواته الواقعية ولا يوجد لديه أي مساحة للتنازل عن القيم والمبادئ، ولا يجعل الواقع الفاسد يؤثر على مبادئه، بل هو الذي يفرض مبادئه على الواقع، وأما التحرك الترقيعي فمنطلقه "الواقع" وعليه يحدد ما يمكن التمسك به من القيم داخل هذا الواقع الفاسد وما يجب التخلي عنه الآن! فالتغيير الثوري عند فساد الواقع تكون غايته سلامة المنهج، والتغيير الترقيعي تكون غايته منهج السلامة!

المذهب الثوري يبادر بالمواجهة ويدفع ثمن هذه المواجهة باختياره، وأما المذهب الترقيعي فإنه يتجنب دفع هذا الثمن، ويهرب من هذه المواجهة ويحاول تجنبها بتصالحه مع أصل الواقع، ليجد نفسه في النهاية يدفع أضعاف أضعاف ما يدفعه الثائر ولا يحقق شيئا مما حققه الثائرون!

وبذلك تعرف أن التغيير الثوري لا يعني الجمود ولا يعني الاستعجال وعدم الحكمة ولا يعني عدم إدراك الواقع والاستغراق في المثاليات كما يحاول أعداؤه تصويره دائما، ، بل عند فساد الواقع فالمذهب الثوري هو الأكثر حكمة وإدراكا للواقع لكنه لا يعرف الترقيع ولا أنصاف الحلول ولا يعرض مبادئه في سوق التنازلات ولا يخالف القيم التي يؤمن بها، فهو يسعى لكسر قيود العبودية لا أن يتصالح معها مقابل تحسين بعض ظروفها كما يفعل "الترقيعيون"!

ومن أمثلة العمل "الترقيعي" في هذا الواقع ما نراه من سعي البعض إلى الوصول للسلطة المتغيرة تحت مظلة ورعاية الطغاة الفاسدين في السلطة الثابتة، فالمذهب الترقيعي يهرب دائما من مواجهة السلطة الثابتة فيفترض أن الوصول للسلطة المتغيرة هو أسلم وسيلة للتغيير المتدرج الهادئ، وكأن الطغاة في السلطة الثابتة سيسلمون رقابهم طواعية لمن يخلعهم مع الوقت، إن الطغاة لا يرسمون من الطرق إلا ما يوصل إلى ما يريدون، وإذا تركوا لك مقعدا او مقعدين في البرلمان بل ولو تركوا لك البرلمان كله أو لو تركوا لك منصب الرئاسة نفسه فإن ذلك حتما سيصب في خطة يريدونها!

ثالثا: الجماهيرية أو الرسالية :

الرسالة معناها وجود مرسِل ومرسَل له، فحاملو الرسالة ومرسلوها هم من يسمون (الطليعة الثورية)، والذين يستقبلون الرسالة ويتم حملها إليهم هم (الجماهير)، ولذلك لا معنى للرسالة إذا كان الجماهير لا يفهمونها ولا يعقلونها، لأنهم المستهدفون بها، ولذلك عبرنا عن هذه القيمية بالجماهيرية ويمكن أن نعبر عنها أيضا بالرسالية، ونعني بهذا : (وجود رسالة واضحة للثورة يفهمها الجماهير)

فإنه لا يوجد معنى للثورة ما لم يكن للثوار رسالة واضحة يحملونها إلى الجماهير، وكل الثورات تحتاج إلى طليعة ثورية ناضجة، لها رسالة تعليها وتحميها وترعاها وتحققها وتحرك الجماهير بها، بدون هذه الطليعة صاحبة الرسالة الواضحة لا يمكن أن يتحقق التغيير الثوري، والجماهير إذا تحركت بلا طليعة فإن تحركها يكون عشوائيا، سريعا ما يتحول إلى تحرك ترقيعي يسهل احتواؤه.

ولم تنجح أي ثورة في التاريخ بدون أن يمتلك محركوها رسالة واضحة وخطابا أفقيا يفهمه الشعب ويتجاوب معه على اختلاف ثقافاته وطبقاته، وإذا لم يكن الشعب مؤهلا للتحرك في قضايا الثورة ولا يوجد بداخله أي باعث للتغيير فعلى الطليعة الثورية حينها أن تبدأ فورا في إيجاد هذا الباعث في الشعب عبر "صناعة الوعي"، وصناعة الوعي هي معركة الثورة الأولى وأخطر وأهم وأصعب مراحلها، وصناعة الوعي لا تعني الكلام فقط، بل أعظم صناعة للوعي الجماهيري هو ما تكون القوة حاضرة فيه، فالقوة هي التي تدفع المعركة الثورية للأمام وبدونها فالثورة وهم، فبعيدا عن كون القوة تحمي الثورة وتردع خصومها إلا انها أيضا تدفعها للأمام، وتبرز رسالتها، فهي كالمحرك الدافع داخل السيارة (الموتور)، فالسيارة لو اكتمل كل أجزائها بدون (الموتور) فستظل في مكانها بدون تقدم أبدا، مهما كان شكلها جميلا، وكذلك المحرك وحده (الموتور) بدون استكمال باقي أجزاء السيارة لا يتحرك ولا يوصلك إلى الهدف الذي تسعى للوصول إليه، أما لو اكتملت أجزاء السيارة مع الموتور وافتقدت إلى الطريق والهدف فهذا أسوأ وأسوأ، ولذلك نقول أن الثورة الحقيقية تحتاج إلى فكر ورؤية ورسالة وقدرة على الوصول إلى الجماهير، إضافة إلى القوة التي ستدفع كل ذلك للأمام.

وبذلك تفهم أن العنف عند الكيان الثوري ليس سلوكا منزوع السياق ولا منفصلا عن رسالته واتصاله بالجماهير وإلا أصبح كالمحرك الذي تم انتزاعه عن باقي أجزاء السيارة كيف يمكن الاستفادة منه؟!

وهذا أهم ما يفرق العنف الثوري عن العنف لدى كثير من "التنظيمات المسلحة " غير الثورية التي عزلت نفسها في خطابها وأهدافها ورؤيتها عن الجماهير، فأصبحت لا تحرص على تصدير فكرة ورسالة واضحة لتحركاتها تخاطب بها الجماهير، فهي تتبنى عنفا لا رسالة له، أو له رسالة لكنها مشوهة، وأحيانا يصبح العنف لدى هذه التنظيمات المسلحة هو عين الرسالة التي تحملها! فيصبح العنف هو رسالتها، ورسالتها هي العنف، وفي الحقيقة العنف في ذاته لا يصلح أن يكون رسالة ثورية تستنهض الجماهير، بل العنف الثوري هو في النهاية خادم لرسالة أخرى تحملها الثورة وتوجهها للجماهير وتسعى لتحريكها به، وكلما وضحت رسالة الثورة وزادت عمقا ونقاء كلما تضاعفت قوتها وأصبحت التحركات الثورية أكثر تأثيرا وأقدر على تحريك الجماهير واكتساب

المزيد من المؤيدين، وهذا هو السر وراء قدرة الثورات الناجحة على هزيمة الأنظمة رغم أن فارق القوة بين الطليعة والأنظمة يكون ضخما، بل أحيانا الطليعة الثورية لا يتجاوز عددها العشرات وتتمكن من هزيمة أنظمة عتيقة معها مئات الآلاف من الجنود!

فالمعارك الثورية هي معارك متفاوتة القوة جدا بين الثوار وبين خصومهم، ولذلك لا يمكن حسم مثل هذه المعارك بالعمل العسكري المنزوع عن رسالته وسياقه الثوري، وفارق القوة بين الثوار وبين خصومهم يتضح جدا في واقعنا الذي نتحدث فيه عن إسقاط منظومة عالمية كاملة وليس عن مجرد إسقاط لأنظمة داخلية، فأنت بدون مواجهة منظومة الاحتلال الدولي، وبدون العمل على إسقاطها إسقاطا حقيقيا مباشرا فستظل تصارع داخل حلبتهم، قد تستطيع وأنت في حلبتهم أن تحدث بلبلة ورجة عنيفة في منطقة أو منطقتين أو ثلاثة، ولكن ما دامت المفاصل الرئيسية للسيطرة على العالم في يد النظام الدولي فهو قادر على أن يسترد منك ما أخذته ولو على الأمد الطويل والتاريخ أثبت ذلك ومازال يثبته!

وهو ما يعني أن كلمة "ثورة" نعني بها (ثورة ضد النظام العالمي) في الأساس، وأن ثورتنا لا نريد لها أن تكون مجرد انتفاضة شعبية تسعى لبعض الإصلاحات الداخلية، أو لتغيير بعض الوجوه، نحن نسعى لإعادة صياغة قواعد اللعبة العالمية، إنها ثورة أمة ضد منظومة الاحتلال الدولي، فكل مجموعة تتحرك بهذه الفكرة في قطر من الأقطار عليها أن تعلم أنها جزء من أمة تبحث عن استعادة ذاتها، ويجب أن تعلم أن أي تحرك لم يمس قيم الواقع الفاسد لا يمكن وصفه بأنه سعي للتغيير الجذري، وقيم الواقع اليوم ليست إلا ثوابت النظام الدولي وقواعده وخطوطه الحمراء؛ ليست إلا ما زرعه الاحتلال القديم والحديث؛ بداية من حدود بلداننا مرورا بالشكل "الصنمي" الحالي للدولة وانتهاء بالقوانين التي تحكمنا داخليا وخارجيا !

فالمعارك الحقيقية التي يجب أن ندعو الشعوب لخوضها هي المعارك التي يمكن أن نصفها بأنها سيوف تقطع أذرع النظام الدولي وتشق مفاصل هيمنته، قد يكون الكلام عاما بشكل كبير، ولكنني أتعمد في هذا الكتاب أن أرسم الملامح العامة والخطوط العريضة للمعركة بدون إيغال في التفاصيل.

خلاصة ما فات : أن هذه القيم الثلاثة (التغيير الجذري – العمل من خارج المنظومة – الرسالية أو الجماهيرية) هي قيم أي ثورة، وبدون هذه القيم الثلاثة لا يمكن وصف أي تحرك بأنه " تحرك ثوري" ، إلا أن الثورة لا تكتمل إلا إذا امتلكت منظومة قيم كاملة تزيح بها منظومة القيم لدى النظام الذي تسعى لإسقاطه من جذوره، ومنظومة قيم الثورة هي جزء من رسالتها التي تعليها وتخاطب بها الجماهير، وهذا ما سينقلنا للحديث عن (ثورتنا والإسلام) .

ثورتنا والإسلام

بالرجوع إلى الفصل السابق وحديثنا عن قيمة الديمقراطية ثم بالحديث في هذا الفصل عن واقع النظام وقيمه تدرك أن تحركنا بالإسلام لا يعني إلا استهداف منظومة القيم التي يحميها النظام اليوم وإحلال منظومة قيم الإسلام محلها، فإقامة منهاج الإسلام لا تعني أسلمة واقع فاسد الأصل ببضعة شعارات وأحكام، ولكن تعني استهداف هذا الأصل الفاسد من جذوره وتغييره، وقد بينا كيف أن الإسلام دين كامل شامل له طرحه المستقل، وكيف أن نظامه السياسي له فلسفته الخاصة، كل ذلك يوضح مقدرته على بناء واقع جديد نابع من قيمه، هذا الاكتمال التشريعي وتلك القدرة على بناء حضارة جديدة مستقلة تجعل الإسلام - كما بينا - مستهدفا من أعدائنا، إلا أن ما يزيد من استهدافه ليس قدرته على البناء فقط، وإنما قدرته على الهدم أيضا، وهو ما عبرنا عنه في الفصل الماضي بهذه العبارة المختصرة (إنهم يعلمون أنه أقوى محرك فكري وعقدي لمقاومة هيمنتهم وهدمهم أطماعهم)، حيث أن هناك بُعدا مهما يربط الإسلام ربطا وثيقا بالثورة على هذه المنظومة، وهو أن الإسلام بالفعل في معركته للتغيير مع الجاهلية اعتمد وسيلة التغيير الثورية بالمعنى الذي شرحناه ولم ينتهج النهج الترقيعي، لقد كان ثورة شاملة على واقع فاسد.

فالإسلام منذ كان في مكة كان مفاصلا لكل صورة الجاهلية مباينا لها ومواجها لباطلها مستهدفا لأعمق قيمها، ورغم كونه حينها في مرحلة الدعوة وبرغم استضعاف المسلمين إلا أن الإسلام لم يأذن للمسلمين بالدخول في منظومة الجاهلية قولا ولا فعلا، بل حذر الله نبيه وصحابته من مجرد المداهنة والركون فكيف بالدخول! قال تعالى : (وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمْ النَّار وَمَا لَكُمْ مِنْ دُون اللَّه مِنْ أَوْلِيَاء ثُمَّ لَا تُنْصَرُونَ) وقال : (وَلَوْلَا أَنْ ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا) وقال : (وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ).

لقد كان الإسلام واضح المفاصلة والمباينة للجاهلية اعتقادا وقولا وعملا، واستمر هذا هو نهج الإسلام في مراحل الدين كلها ابتداء من الدعوة ثم الهجرة مرورا بالجهاد وانتهاء بالفتح.

فأما اعتقادا: فقد أمر الله تعالى بالكفر بالطاغوت (أي: هدم منظومة قيمه في القلب) قبل الإيمان بالله فقال: (فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لا انفِصَامَ لَهَا)

وأما قولا: فلا أجمع من سورة كافرون والتي لم تجعل لذي حجة حجة في مفاصلة الجاهلية وإعلان العداء لها، إعلان فيه تكرار وتأكيد، قال تعالى:

(قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ . لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ . وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ . وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدْتُمْ . ولا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ . لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ)

وأما عملا: فإنه لما اشتد الأذى على المسلمين وأحكمت الجاهلية إغلاق كل منفذ للدعوة حتى صار العمل داخل مكة من خارج منظومة الجاهلية أشبه بالمحال بل أصبح يهدد بالقضاء التام على الطليعة

المؤمنة فحينها لم يأذن الله للمسلمين أن يعملوا من داخل المنظومة بل جاء أمر الله بالهجرة، وهكذا مفاصلة بعد مفاصلة.

إن النبي ﷺ لم يحرك أصحابه لاختراق دار الندوة ولم يدفعهم لمداهنة المشركين في بعض قيمهم بغية إصلاح قيم أخرى أو سلوك آخر، إن ثورة الإسلام على هذه القيم كانت دعوة في زمان ثم تحولت إلى هجرة في زمان آخر وانتهت بالجهاد والمواجهة، فليس السلوك هو ما يدل على الثورة بقدر ما يدل عليها القيم التي خلف السلوك، وفي الإسلام القيمة الرئيسية خلف كل هذه السلوكيات من دعوة وهجرة وجهاد كانت (مفاصلة الجاهلية ومباينتها اعتقادا وقولا وعملا)

هذه المفاصلة كانت هي الحافظة لمنهج التوحيد من الاختلاط والالتباس، إنها مفاصلة جعلت الإسلام إسلاما والجاهلية جاهلية، معسكرين لا يختلط أمرهما على الناظر، ولذلك قال النبي ﷺ:

" قد تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك، من يعش منكم فسيرى اختلافا كثير "

نعم ليلها كنهارها لوضوحها وظهورها فهي لا تلتبس بغيرها ولا يزيغ عنها إلا هالك!

وهنا نقول أن الجاهلية ليست بالمعنى المختزل الذي يظنه البعض، فالكلمة وإن صارت تدل على قوم بعينهم وفترة زمنية محددة إلا أن وصفها مازال ساريا، ومعركة الإسلام معها قائمة حتى قيام الساعة، وإننا لا نجد غضاضة ولا حياء في وصف النظام العالمي اليوم قيما وسلوكا "بالجاهلية الحديثة"، إنها جاهلية دين ودنيا، والجاهلية أيضا ليست منحصرة في جانب القيم العقدية كما يظن البعض، بل للجاهلية سلوك تُعرف به، وقد قال تعالى في خطابه مع أزواج النبي ﷺ: (ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى)، فنسب سلوكا شخصيا لجاهلية كانت قائمة، وإننا اليوم ننسب قيم وسلوك النظام العالمي لجاهليته الحديثة، فهي رأسمالية الجاهلية، وإمبريالية الجاهلية، وهيمنة الجاهلية، هذا إضافة لكونهم على كفر الجاهلية!

ومن هذه النقطة في الحديث عن الجاهلية نتكلم عن القيمة الثالثة للثورة ونظرة الإسلام لها وهي قيمة (الجماهيرية) وعلاقة ذلك بوصفنا للمعركة بأنها معركة إسلام وجاهلية، وهي نقطة تحتاج إلى أن نفصل القول فيها لأنني مازلت أعتبر أنها من أكبر عوائق التغيير اليوم وتطلب من القارئ الكريم تركيزا شديدا

جاهلية العدو لا الشعوب :

إن الجاهلية مصطلح يعني مناقضة الإسلام، وإننا لا نصف بها اليوم إلا العدو، فالجاهلية الكاملة تعني الكفر، إلا أننا كمسلمين قد نقع في عنصر من عناصر تلك الجاهلية ، كما قال النبي ﷺ لأبي ذر حين قال لبلال يا ابن السوداء قال له ﷺ : (إنك امرؤ فيك جاهلية) ولم يقل له : (إنك امرؤ جاهلي) لأن معنى أن الشخص جاهلي هو أنه غير مسلم

ولذلك فإنني وإن كنت أصف العدو بأنه جاهلي القيم والسلوك إلا أنني لا أتفق أبدا مع من يصف مجتمعات الأمة وشعوبها بأنها مجتمعات جاهلية أو أنها شعوب جاهلية، كاستعمال الكلمة الشهيرة (مجتمع جاهلي) وهي كلمة حمالة أوجه، ويمكن أن تفسر بمعانٍ مختلفة بعضها صحيح وواقعي وبعضها في غاية البطلان، تلك الأوصاف التي فتحت أبوابا من الغلو والإقصاء كثيرة، والمجتمعات والشعوب في مجملها شعوب ومجتمعات مسلمة واقعة لا شك في عناصر من الجاهلية كثيرة جدا، وليسوا وحدهم، بل كثير من الذين يصفون الشعوب والمجتمعات بأنها جاهلية هم كذلك واقعون في أنواع أخرى كثيرة من الجاهلية، ومع ذلك قد تراهم يتعاملون عمليا باعتبار أنهم وحدهم المسلمون وأن الجاهلية هي كل من ليس في جمعهم، فأدخلوا عموم الشعوب بلسان الحال لا المقال في جاهلية العدو الكاملة، واعتبروهم هم والعدو سواء، بل هناك من أدخلهم بلسان المقال كذلك وليس فقط بلسان الحال كجماعات التكفير التي أعلنت كفر المجتمعات صراحة!

وكان الأثر العملي لهذه الأفكار غير المنضبطة كلها هو إقصاء الشعوب تماما عن معركة التغيير الفاصلة، وعدم السعي في تصدير خطاب يفهمونه ويعقلونه، بل وإنزالهم منزلة العدو في العداء والاستعداء! والعجيب أن هذا الإقصاء أيضا قد فعله كثير من غير "" الإسلاميين "" من أصحاب الأطروحات النخبوية والذين يصرون على أن يعيشوا فوف السحاب ويعتبرون أن الشعوب لا يحق لها أن تفهم أصلا! لقد كان نتيجة ذلك كله استفراد الطواغيت بالشعوب حتى تمكنوا بجدارة - عبر الإعلام وما يصدرونه من خطابات- من إخراج أسوأ ما في الشعوب، بينما عجز الحاملون للواء التغيير عن إخراج أفضل ما في الشعوب، وهذا لا يعفي الشعوب من تحمل إثم جهلهم وسطحيتهم واتباعهم لهواهم، لكنهم في النهاية كالطفل بين يدي مخادعه، قد يصيبك منه أذى ولكنك لا تستطيع أن تساوي بينه وبين المخادع نفسه، خاصة إذا لم تكن قد حدثته بما يعقله ويفهمه بعد!

وقد وجدت بعض المنتسبين للعمل "الإسلامي" يفترضون أن هناك تطابقا بين وضع "" الإسلاميين "" اليوم في الأمة وحال النبي ﷺ وصحابته في قريش! ، ومن هذا المنطلق بدؤوا في بناء تصورهم الخاص عن التغيير باعتبار أن الجاهلية هي كل من انفصل عن "" الإسلاميين "" ، وهو خطأ فاحش، فإن الحقيقة أن جميع فئات الأمة اليوم سواء كانوا عواما أو غير عوام بما فيهم "" الإسلاميون "" أنفسهم كلهم فيهم من عناصر الجاهلية والإسلام، فإذا كانت الشعوب فيها من عناصر الجاهلية الكثير، ففي التيارات والجماعات المنتسبة للعمل الإسلامي كذلك من عناصر الجاهلية أنواع أخرى كثيرة، هذا على المستوى الجماعي، وأما على المستوى الفردي فقد تجد بعض الأفراد ممن لا ينسبون أنفسهم للتيارات "" الإسلامية "" هم أصح فطرة وأقوم دينا وفكرا وخلقا وأسلم قلبا من كثير من الأفراد المتلقبين بلقب "" إسلاميين "".

هل نحن مضطرون أصلا لمخاطبة شعوبنا ودعوتهم ومحاولة توصيل الحق لهم؟!

البعض يعتقد أن مخاطبة شعوبنا بما يفهمون ومراعاة عقولهم ونفوسهم، ودعوتهم للحق والأخذ على أيديهم للصواب وحمل رسالة الدين لهم، هي أشياء يمكن الاستغناء عنها مادمنا قادرين على تحقيق أهدافنا بدونهم، وكأننا لا نخاطب عموم الأمة إلا إذا كنا محتاجين إليهم سياسيا وعسكريا!،

وأما في حالة امتلاكنا للقوة التي تغنينا عنهم فليس من المهم حينها أن ندعوهم للحق، ولا أن نأخذ بأيديهم إليه، بل لا يهم إن أصبحنا سببا في إضلالهم، وصدهم عن سبيل الله، وتمكين شياطين الإنس والجن منهم، ولا يعنينا أن يسيطر عليهم النظام العالمي وأذنابه !!

ويردد أصحاب هذه النظرة عبارات من قبيل : (دعك من الناس، فالناس على دين ملوكهم) أو (الناس تبع لمن غلب) لسان حال هؤلاء أننا لسنا بحاجة لأن نعطل أنفسنا بمخاطبة الناس وتفهيمهم والترفق بعقولهم ونفوسهم، ولا حتى من باب إقامة الحجة البالغة التامة عليهم، فالمهم أن نحقق أهدافنا! ، ولا أدري أي أهداف تلك التي يُخلع عنها ثوب الدعوة للحق، وتُفرغ من معاني الرسالة!

وهذه نظرة على المستوي المنهجي قاتلة، إن مخاطبة أمتنا المغيبة وحرصنا على وصول رسالة الحق لهم بلا تشويش هي بالنسبة إلينا ضرورات منهجية، ليست متوقفة على رد فعل الأمة، ولا على المكاسب السياسية والعسكرية التي سنحققها من وراء ذلك على الأرض، بل هي جزء من منهجنا الذي لن نتخلى عنه! قال تعالى : (قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ)

إن أكبر خطيئة ارتكبها الحاملون للواء التغيير منذ عقود هي خطيئة إقصاء عموم الأمة والشعوب عن هذه المعركة واحتكارها، إما عمدا بتصورات ومناهج وأفكار إقصائية غير منضبطة كما بينا، وإما بسبب الخطاب السيئ، هذه الخطيئة قد تسببت للأسف في تحييد الأمة عن معركتها الفاصلة والحاسمة ونقل القضية من الحالة الشعبية التي يجب أن تكون عليها إلى حالة نخبوية إقصائية معزولة على كل المستويات، مما سهل على العدو مواجهتها والتنكيل بأصحابها والقضاء عليهم، هذا غير الوقوع في المخالفة الشرعية أصلا بهذا الإقصاء والقصور في التبيين، وقد قال تعالى : (وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم) ، كما أمر الله عز وجل النبي ﷺ بالتحريض على القتال في نفس الوقت الذي أمره فيه بالقتال فقال: (فقاتل في سبيل الله لا تكلف إلا نفسك وحرض المؤمنين)

ومن الناحية الواقعية فإن طبيعة المواجهة اليوم قد أكدت بوضوح أن السعي لخوضها "نيابة عن الأمة" هو دور فشل فيه كل من قام به حتى لو حقق في البداية بعض الإنجازات، وأن السبيل الصحيح شرعا وعقلا هو السعي لخوض المعركة "مع الأمة" لا بديلا عنها ما دام السبيل لذلك ممكنا، فتحريك عموم الأمة وحضهم على خوض المعركة والسعي لرفع وعيهم وكشف خيوط المؤامرة التي تحاك لهم هو واجب حتمي لا ينبغي التقصير فيه ولا الانشغال عنه أبدا، بل إن إدخال الأمة للمعركة هو في الحقيقة جزء من معركتنا، كلامنا هذا ليس من أجل يحافظ حاملي لواء التغيير على أنفسهم ويقوها بدروع الأمة البشرية! فالتحريض وصناعة الوعي في الأمة لن يقدر عليه فعلا إلا من هم في صفوف المواجهة الأولى، وهؤلاء على خير استجاب الناس لهم أو لم يستجيبوا، ولهذا قدم الله الأمر بالقتال على الأمر بالتحريض.

وقد بينا في الفصلين الماضيين كيف أن العدو يجعل مركز ثقله في المعركة الشعوب، فقد تعلم الاحتلال من أخطاء الماضي ولكننا لا نتعلم من أخطاء أنفسنا، لقد عرف أعداؤنا أنهم لا سبيل لهم للسيطرة على بلادنا إلا عبر تغييب عقول الشعوب وتزييف وعيهم، وهو ما أوصلنا إلى الواقع المؤلم

الذي نعيشه اليوم، إن ما صعّب المعركة بالفعل على كل حاملي لواء التغيير ليس قوة العدو المادية بقدر قوته الإعلامية، إن احتكار النظام العالمي والأنظمة في بلادنا لوسائل الاتصال الجماهيري طوال العقود السابقة جعل المعركة أكثر تعقيدا، خاصة إذا أضيف لذلك نخبوية وإقصائية خطاب من يريدون التغيير، ولا سبيل في الحقيقة لاستقامة هذه الشعوب وتحريرها من براثن النظام العالمي إلا بالمسير بها نحو المعركة، فخوض الشعوب للمعركة يحقق رسالة العبودية التي خُلقنا من أجلها ويُعلي هممهم ويشغلهم بما يرضي ربهم تعالى.

ومن لطف تدبير الله تعالى أن الإعلام اليوم لم يعد بالإمكان احتكاره حيث أصبح هناك منافذ مختلفة للإعلام البديل يمكن استغلالها وإحداث تغيير كبير بها وهو ما يتطلب منا فقط براعة وصبرا ومصابرة!

إن العدو بالخارج يتحرك في حربنا تحرك أمة كاملة وليس تحرك جيوش فقط، إنه يحشد رأيه العام، ويشحن نفسية الشعب عنده، ويشوه صورة من يستهدفهم عالميا أمام الكبير والصغير، إنه يحرص على أن تكون من جانبه حربا شعبية يشترك فيها كل المجتمع ولو بالعاطفة، مع كونه يملك من أطراف القوة المادية ما لم نبلغ معشار معشاره، فكيف لمعركة بهذا الحجم أن تحسم من جانبنا نحن ببضعة أفراد لا يريدون حتى أن يخاطبوا شعوبهم بما يعقلون ليجيشوهم معهم في معركة فاصلة لا يصح أن يتخلف عنها أحد كما جيش الأعداء شعوبهم؟ .. إن الحس النخبوي لدى الخائضين لمعركة التغيير سيظل عقبة أمام أي تغيير بأي صورة!

كيف سنواجه العدو وفي صفوفنا أصحاب الذنوب ؟!

هذا سؤال يردده كثيرا أصحاب نظرية إقصاء الشعوب من المعركة، ويستدلون في نظرتهم الإقصائية ببعض الأقوال التي وردت على لسان علماء الأمة ومجاهديها من الصحابة والتابعين والتي تحذر الجيوش من الهزيمة في ساحات الجهاد بسبب الذنوب والمعاصي، وهو استدلال باطل! فكأنهم بهذا الاستدلال يشترطون على الجيوش التي تخرج للجهاد أن يكون كل أفرادها من العبّاد والزهّاد الذين لا يكادون أن يخطئوا! وهو شرط لم يتحقق في جيوش الأمة مطلقا، ولا حتى في زمن الخلفاء الراشدين ولا يتحقق حتى في أصحاب تلك النظرية !!

ومن الآثار التي يذكرها أصحاب هذه الفكرة الباطلة قول عمر رضي الله عنه: ((إنكم لا تنصرون على عدوكم بالعدد والعدة وإنما تنصرون عليه بطاعتكم لربكم وبمعصيتهم له)) أو يستدلون بتلك الروايات التي تتحدث عن حصون استعصى على المسلمين فتحها بسبب ترك الجيش حينها لسنة من السنن، أو يستدلون مثلا بتوبيخ صلاح الدين لمن لا يقوم الليل من جيشه قائلا: (من هنا تأتي الهزيمة) وغير ذلك الكثير، والرد على ذلك بالآتي:

إن مثل هذه الآثار عن السلف إنما هي فرع عن أصل، فالأصل هو أن جميع الأمة، برها وفاجرها، عاصيها ومستقيمها، كلها بلا استثناء مخاطبة بنصرة الإسلام والعمل له والدفاع عنه وصد هجوم أعدائه عليه، وهو ما كان يحدث في الأمة حينها فعلا، فلما كان هذا الأصل مستقرا عند الأمة

كان من المناسب حينها أن تأتي التوصية لمن خرج للجهاد بضرورة لزوم الطاعة وترك المعصية في هذا الموطن الشريف، فهي تذكرة للمجاهدين بأن الذنوب ثغرة يمكن أن يدخل العدو منها إليهم، فعليهم أن يحذروها لا أن يتركوا الجهاد بسببها، فإننا إذا أمرنا المذنبين بأن يتركوا نصرة الدين فنحن نأمرهم بإضافة ذنب آخر لذنوبهم!! ، فترك الجهاد والتقاعس عن نصرة الدين كبيرة من الكبائر ربما تكون أكبر من كل الذنوب الأخرى التي يرتكبها هذا الشخص المذنب!

وبذلك تفهم أن مثل هذه الآثار هي خطاب لمن خرجوا للجهاد بالفعل وليس خطابا للقاعدين!! ولهذا قيلت كلها داخل مواطن الجهاد، فأثر عمر كان خطابا منه لجيش خارج بالفعل للجهاد، وكذلك قول صلاح الدين الأيوبي كان داخل حصون المجاهدين!

وأما الخطاب الذي يوجَّه للقاعدين عن نصرة الدين وتاركي الجهاد فيجب أن يكون أولا وقبل كل شيء خطاب حث وتحريض على خوض المعركة مهما كان حالهم ومهما كانت ذنوبهم، ولا ينبغي أبدا أن تُجعل الذنوب عائقا عن نصرة الحق، فعلاج الذنوب لا يكون بارتكاب ذنب آخر وهو ذنب ترك الجهاد وخذلان الحق، بل في الحقيقة أول ما يجب أن يفكر فيه أصحاب الذنوب هو أن يجاهدوا وأن ينصروا الحق وأن يبادروا في خوض المعركة حتى ترجح كفة حسناتهم على سيئاتهم، فحسنات الجهاد حسنات جارية يمتد أجرها ما بقي الدين والعباد، بل إن هذا الجهاد هو السبيل لغفران الذنوب وعلاج السيئات، فقد جعل الله ثمرة الجهاد في الدنيا هي "الهداية" وأول ثمرة ينالها المجاهد إذا استشهد هي: "غفران الذنوب !"قال تعالى:- (وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا) وعند تعديد خصال الشهيد ذكر النبي ﷺ في مقدمتها:- (يُغْفَرُ لَهُ فِي أَوَّلِ دَفْعَةٍ مِنْ دَمِهِ)

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : (ومن كان كثير الذنوب فأعظم دوائه الجهاد فإن الله عز و جل يغفر ذنوبه كما أخبر الله في كتابه بقوله سبحانه وتعالى "يغفر لكم ذنوبكم")

بل أذهب بك لما هو أبعد من ذلك، سأذهب بك إلى الفجار والفساق وليس مجرد العاصي الذي أصاب شيئا من الزلل، يقول الشوكاني في نيل الأوطار: (وتجوز الإستعانة بالفساق على الكفار إجماعا)

هذا لمن هم في الصف مثلهم مثل باقي الجيش، فكيف لو كان القائد نفسه فاجرا ولكنه خرج في جهاد حق؟

قال ابن قدامة: (فإن كان القائد يعرف بشرب الخمر والغلول ، يغزى معه ، إنما ذلك في نفسه) أي أن فساده يعود على نفسه بينما منفعة الجهاد معه عامة في المسلمين.

ويقول: (ولأن ترك الجهاد مع الفاجر يفضي إلى قطع الجهاد، وظهور الكفار على المسلمين واستئصالهم، وظهور كلمة الكفر، وفيه فساد عظيم ، قال الله تعالى " ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض")

ويقول ابن تيمية: (ولهذا كان من أصول أهل السنة والجماعة الغزو مع كل بر وفاجر، فإن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر وبأقوام لا خلاق لهم، كما أخبر بذلك النبي ﷺ)

ناهيك عن كون أكثر من يتم إقصاؤهم عمليا أو بالخطاب القاصر ليسو فجارا ولا يصدق عليهم هذا الوصف حتى وإن لم يكونوا على الجادة والاستقامة الكاملة، وهل يدعي أحد منا لنفسه هذه الاستقامة الكاملة؟! نسأل الله لنا جميعا الهداية والاستقامة.

وقد رأينا في مخالطتنا للناس كيف أن تجييشهم لخوض معركة التحرر أسهل بكثير مما يمكن أن يظن الناظر إلى أشكالهم وسلوكياتهم للوهلة الأولى، فإنه بكلمات بسيطة وشرح هادئ مبسط للأوضاع قد غير الله حياة الكثيرين من الذين كانوا لا يهتمون إلا بتوافه الأمور، بل حتى من الذين كانوا يناصبوننا العداء ويرفضون أي حديث عن التغيير، ولقد رأيت بعضهم - واللهِ - بعد ذلك أصبح يحمل هم المعركة أكثر بكثير من حاملي لواء التغيير المخضرمين، وقد سبقنا بعضهم إلى الله في هذه المعركة نسأل الله أن يتقبلهم في الشهداء وأن يُلحقنا بهم، فنقاء الفطرة عند معظم الشباب يسهل غرس القيم فيهم، وسريعا ما تنعكس هذه القيم المزروعة فيهم إلى سلوك على الأرض يعجز اللسان عن وصفه من تضحية وبذل وصبر وخوضٍ لغمار المخاطر بلا تردد، فلا تظن أنني أحدثك حديثا نظريا لا يمكن تطبيقه عمليا، بل أنا أكتب لك كل ذلك من قلب تجربة حية نعيشها الآن.

كيف يسقط الثوار جماهيريا؟

ولما كان الوصول للجماهير من أهم قيم الثورة بدأت الأنظمة في اتباع استراتيجية ثابتة تجاه المطالبين بالتغيير، وهي استراتيجية (التشويه)، التشويه الإعلامي هو وسيلة النظام الأولى لإسقاط الثوار أفرادا وكيانات ولذلك يكاد يكون نهجا ثابتا ومتبعا عند كل الأنظمة، ولكن التشويه سهل مواجهته بالوصول للناس والتعامل معهم على الأرض وكسر كل صور العزلة عنهم، وإذا كان هذا واضحا في العزلة المادية فإنه يجب أن يُعلم أن العزلة الشعورية والوجدانية أخطر، وقد حاولت حصر ما يعزل الثوار عن الشعب وجدانيا فوجدت الآتي:

1- عزلة بسب الخطاب:

سيأتي الحديث لاحقا عن الخطاب وكيف يجب أن يكون، ولكن ما أود التنبيه عليه هنا هو أن الخطاب السيئ وغير الاحترافي هو أحد أكبر الأسباب في إسقاط أي كيان جماهيريا، والثورة لا تكون ثورة بغير خطاب محترف ذكي، بل إن الثوار الذين يهدفون إلى التغيير الحقيقي يجب أن يظلوا منشغلين بتطوير خطابهم وتحسينه للوصول به لأفضل صورة شعبية ممكنة تصل إلى الشعب باختلاف شرائحه وطبقاته.

2- عزلة بسبب اختلاف الاهتمامات:

أعني باختلاف الاهتمامات هو أن يظهر الثوار في واد والناس والشعب في واد آخر، ويحدث هذا إما بسبب عدم اهتمام الثوار فعلا بما يشغل الناس، أو بسبب عدم القدرة على صياغة الفكرة الثورية بأسلوب يمس اهتمامات الناس ومعاشهم وحياتهم، وهذا الاختلاف في الاهتمامات أثره خطير جدا على الفكرة الثورية، فهو يظهر المتكلم وكأنه يعيش في قرية منعزلة عن الناس وأنه لا يبحث ولا يهتم إلا بشيء يخصه ويتعلق به مما يفقد الشعب التعلق بالفكرة الثورية والشعور بالانتماء لها وهو ما يسهل على الأنظمة محاصرتها والقضاء على أصحابها بعد ذلك.

ولذلك يجب ألا تتحول قضايا المعركة الرئيسية وعناصر المنهج إلى كلمات مستهلكة جامدة لا تمس حياة الناس ومستجدات أوضاعهم، بل يجب أن يستمر الإبداع في ربط قضايا الثورة بقضايا الناس المستجدة، يجب ألا ينفصل الثائرون عن واقع الناس وعن اهتماماتهم وحوائجهم.

والإسلام جاء بصلاح الدين والدنيا، والذي يتصور تعارض هدف إقامة الدين مع هدف إصلاح أوضاع الناس المعيشية فإنه لم يفهم طبيعة الإسلام، بل هذا جزء من ذاك في الحقيقة، والله تعالى رغب الناس في الدين فقال: (وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُواْ وَاتَّقَواْ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ). كما أن تحريك الناس لأجل قضاياهم وحقوقهم هو شيء مشروع، وهي نية سليمة إن احتسبوا فيها الأجر عند الله، وقد قال ﷺ:- (من قتل دون ماله فهو شهيد، ومن قتل دون أهله فهو شهيد، ومن قتل دون دينه فهو شهيد، ومن قتل دون دمه فهو شهيد)

وفي رواية : " من قتل دون مظلمته فهو شهيد"

يجب أن نعلم أن معركة التغيير اليوم قد صارت ضخمة وكبيرة ومتشعبة ومتعددة الاتجاهات وهذا يسهّل تحريك الناس في المعركة وحضهم على خوضها، مهما اختلفت عقولهم:

فبعض الناس حدود عقله أن يدرك الاعتداء على ماله ويُستفز له، فنحن يجب أن نحركه بذلك، ونقول له: من قتل دون ماله فهو شهيد.

وبعض الناس عقله يدرك الاعتداء على أهله وعرضه فنحن يجب أن نحركه بذلك ، ونقوله له: من قتل دون أهله فهو شهيد.

وبعض الناس عقله يدرك الاعتداء على دينه ولا يرى في المعركة غير ذلك فنحن يجب أن نحركه بذلك ، ونقول له: من قتل دون دينه فهو شهيد.

وبعض الناس عقله يدرك الاعتداء على روحه وحياته وأن دمه قد صار أرخص شيء عند النظام فنحن يجب أن نحركه بذلك ونقول له: من قتل دون دمه فهو شهيد.

وبعض الناس يدرك أنه مظلوم بصورة عامة، مسلوب الحقوق، والكرامة، ولا يفهم أكثر من ذلك، فنحن يجب أن نحركه بذلك ونقول له: من قتل دون مظلمته فهو شهيد.

وبعض الناس يدرك المعركة كاملة تامة بكل أبعادها وأبوابها، فهو يتحرك مرتبا أولوياته لدينه ودمه وعرضه وماله وكل مظالمه، فهذا هو الوعي الذي نحاول توصيله للشعوب أثناء تحريكنا لهم.

وإدخال الشعوب في المعركة من أي باب من هذه الأبواب سيسهّل بعد ذلك الارتقاء بوعيهم وتكميله وهذا جربناه بأنفسنا مع الكثيرين، وحتى إذا لم نتمكن من الارتقاء الكامل بوعيهم فيكفي أنهم قد خاضوا المعركة ولم يجلسوا في مقاعد المشاهدين أو يتحولوا لصف النظام ضد الثوار!

3- عزلة بسبب اختلاف الشكل:

من أكثر ما يؤثر في النفوس تآلفا وتناكرا هو الاختلاف الشكلي، ولاختلاف الظاهر تأثير على الاختلاف في الباطن، يقول النبي ﷺ: (لا تختلفوا فتختلف قلوبكم).

هناك حدود قد يحدها الشرع فيما يتعلق بالظاهر كالأمر باللحية والنهي عن القزع وغير ذلك، إلا أن بعض التيارات والجماعات والتنظيمات "الإسلامية" صارت تتوغل في مخالفة الناس شكليا أكثر مما جاء به الشرع بكثير، كإصرار بعضهم على الثوب الأفغاني أو على العمامة أو على تطويل الشعر في مجتمعات لم تعتد على ذلك بما يجعل الشعوب تعتقد أنهم غريبو الأطوار!!

كذلك على الجانب الآخر كثير من التيارات الليبرالية واليسارية تتوغل في التمايز الشكلي عن باقي الناس وهو ما ساعد على عزل كثير من هذه التيارات أيضا عن عموم الشعب وصارت الناس تنظر إلى مظهر أفرادها بنظرة ريبة وشك متأثرين بما تُرمى به هذه التيارات من كونهم شواذا أو من

كونهم يحملون عقائد شيطانية أحيانا أو من كونهم يتبعون جماعات ماسونية سرية إلى آخر ما يحرك به النظام آلته الإعلامية لرمي بعضهم به.

فملخص الأمر أن تعرف أن أهم شرط للوصول بالقضية للشعوب هو البعد عن كل ما يفصلك عن الناس شعوريا ووجدانيا بدون داعٍ، يجب أن يستشعر الناس أن الثوار هم منهم ومثلهم ويتحدثون بنبضهم، وأن فكرة الثورة هي فكْرة كل واحد فيهم، وليس المراد أن تعجبهم الفكرة وكفى، بل مقصدي أن ينتموا هم إليها ويحسوا أنها تعبر عما في أعماقهم، ولذلك طريقة العرض السياسي والدعاية الانتخابية المعهودة لا تحقق ثورة لأنها تخلق أنصارا بينما الثورة تخلق تيارا، والفارق بين خلق الأنصار والتيار كبير جدا، فالأنصار هم مجموعة من المصفقين والمشجعين والمتفاعلين معك بسبب انفعال عاطفي لحظي ومن السهل أن يسرقهم منك غيرك وهم مرتبطون بك أو بكيانك أكثر من ارتباطهم بفكرك ومنهجك، ولو قلّت إنجازاتك وهدأ "رِتمك" في فترة من الفترات ستفقد قطاعا كبيرا منهم، والأنصار سهل خداعهم وصرفهم من حولك، أما التيار فهم أفراد انتموا إلى فكرتك وحملوها وصار كل واحد منهم يحمل همها ويعمل لها ومستعدا لرفع لوائها وإعلاء رايتها حتى ولو لم تكن أنت موجودا.

كيف نخاطب الجماهير برسالتنا؟

وبالرغم مما شرحناه من قوة الإسلام وتأثيره في المعركة إلا أننا في الواقع أمام معضلة كبيرة عندما نبدأ في مخاطبة الناس بالإسلام الحقيقي، فقد أصبح عند كثير من الناس حاجز نفسي كبير من أي خطاب سياسي أو ثوري ينبثق من الإسلام فقد يختلط هذا الخطاب بخطاب تيارات (الإسلام السياسي) والتي بالطبع هذا الكتاب يطرح رؤية مختلفة عنها، كما أن الأنظمة قد نجحت في تشويه الخطاب الديني بشكل كبير، وفي نفس الوقت لا محيص من عرض الإسلام وإحياء المعركة به منهجيا وثوريا، وحل هذا هو أن يتميز الخطاب الثوري عن سائر الخطابات المستهلكة وأن يتجنب أخطاءها ويتجاوز مواطن الخلل فيها وهو ما دفعنا لكتابة هذه الفقرة.

1- معنى الخطاب:

الخطاب هو الوسيلة الأولى للدعوة إلى المنهج، والأصل فيه "التبيين"، إذ لا يجوز فيه التحدث بما لا يعقله الناس فضلا عن التحدث بما يفهمونه على غير وجهه، فإن الله عز وجل قال: (ما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم) فالبلاغ الذي كلف الله به الرسل وأتباعهم لا يتم إلا بهذا التبيين، حتى تبرأ أمام الله ذمتهم وتقام على خلقه حجتهم، وهذا عين قوله تعالى: (لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَن بَيِّنَةٍ وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَن بَيِّنَةٍ) فالعبرة ليست في حياته أو هلاكه بل العبرة - كل العبرة - في أن يكون في الأمرين على بينة.

ولكم حذر الصحابة والعلماء من بعدهم بما فهموه من أدلة الشرع من تحديث الناس بما لا يفهمونه ولا يعقلون حقيقته كقول ابن مسعود - رضي الله عنه- :"ما أنت بمحدث قوما حديثا لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة" وكذلك قال علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - : "حدثوا الناس بما يعرفون، أتحبون أن يُكذب الله ورسوله".

فالخطاب يكون بقدر فهم المستمع لا المتكلم، والعبرة ليست بأن تتكلم بكلام تعقل أنت المقصود منه، ولكن العبرة أن تتكلم بكلام يفهم الناس المقصود منه، والذي يخاطب الناس بمفردات صحيحة في ذاتها وهو يعلم أن الناس يفهمون منها غير مقصودها، ظانا منه بأنه بذلك يبين الحق بلا مواربة، هو في الحقيقة لم يبين ولم يلقِ الوِزر عن كتفيه!

2- إفهام الناس لا إرضاؤهم:

تنقيح الخطاب هو إفهام للناس لا إرضاء لهم، وهناك شعرة تفرق بين "الحرص على إرضاء الناس"وبين "الحرص على أن يعرف الناس حقيقة منهجنا" .. يجب أن نكون أحرص الناس على أن نصل للناس بحقيقة ما عندنا وهذا هو "التبيين" الذي أمرنا الله به، يجب أن نبذل الساعات الطوال من أجل أن نحرر خطابنا ونُجَوِّد كلامنا وننتقي مصطلحاتنا ليفهم الناس - بلا لبس - حقيقة المعاني التي نقصدها، يجب أن نحرص على ألا يعادونا لمعنى لا نقصده، ولا لشيء لم نفعله، ولا لعقيدة لا نؤمن

بها، ولا لشعار لا نرفعه، ولا لمنهج نحن نتبرأ منه، ولكن مرحبا وألف مرحب إن عادونا لشيء نفعله أو نعتقده أو نلتزمه ما دام حقا، فنحن لا نطلب رضاهم بما معنا، لكننا نطلب فهمهم لما معنا إرضاء لربنا، وليرضوا بعدها هم أو يغضبوا!

وهذا ما التزم به النبي - ﷺ - حين رفض قتل المنافقين قائلا : (لا يتحدث الناس أن محمدا يقتل أصحابه) فالنبي ﷺ خاف أن يتناقل الناس عنه شيئا غير الذي فعله، فيُنسب إليه نهج لا ينتهجه، إنهم سيتحدثون أنه (قتل أصحابه) وهو لم يفعل ذلك، بل الحقيقة حينها أنه سيكون قد قتل المنافقين، والمنافقون ليسوا أصحابا له وهو ليس بصاحب لهم ولكنه شيء لن تبلغه عقول العامة فلم يفعله، خاصة وأن عنده فسحة في الشرع ألا يفعل، ولو أن الناس كانوا سيتحدثون أنه (قتل المنافقين) لما خاف النبي ﷺ من حديثهم إذ أنه خاف من أن يصلهم خلاف الحق لا أن يصلهم الحق.

3- أثر الخطاب على المنهج:

لا تظن أن التهاون في تنقيح الخطاب يفضي إلى فساد المعاني في عقول السامعين فحسب، بل قد تتشوه المعاني في عقول المتكلمين أنفسهم، فلا غنى عن تنقيح الخطاب والحرص على مراجعة مكوناته خاصة المصطلحات والألفاظ، فلكم وقع الخلاف وشقت الصفوف وانبثقت الفرق بسبب الاستعمال السيئ للألفاظ والتهاون في تحرير المصطلحات، فالأمر ليس متعلقا بمراعاة حال السامعين فقط، بل يجب التأكد من توافق المصطلحات والألفاظ مع الشرع ومقصوده بعيدا حتى عن قضية مراعاة حال السامعين!

4- المقدمات والنتائج:

إن الفكرة لها معطيات تؤدي إليها، والنتائج لا يوصل إليها إلا بمقدمات، وإن من أفسد ما يفسد أي خطاب هو اختزال المعطيات في ذكر الفكرة النهائية فقط، واختزال المقدمات في نتائجها، فنحاسب الناس أنهم لم يصلوا إلى ما وصلنا إليه من نتائج ناسين أننا أنفسنا لم نصل إلى هذه النتائج إلا بعد مقدمات طويلة سبقتها وتجربة طويلة.

وقد قال الله تعالى: (ولكن كونوا ربانيين)

قال ابن عباس: (كونوا حلماء فقهاء) وقال البخاري: (ويقال: الرباني الذي يربي الناس بصغار العلم قبل كباره)

وإن من أجلى صور اختزال المقدمات في النتائج - والمناقض "للربانية" - هو ما يقوم به البعض من اتهام الأشخاص المعظمين عند الناس (كبعض علماء السلطان أو بعض الزعماء التاريخيين) بالعمالة والخيانة دون أن يشرح لهم المقدمات التي تثبت ذلك، إن كثيرا من الأمور التي نتعامل معها على أنها بديهيات هي للأسف غير معروفة عند الشعوب التي جرفت الأنظمة وعيها وغيبت عقولها.

5- الاستعمال الصحيح للمصطلحات والألفاظ:

نعني بالألفاظ والمصطلحات : "المباني" الحرفية التي تدل على "المعاني" العقلية والقلبية، فهي وسيلة لا غاية، وخادمة لا مخدومة، والمنهج معني بالمعاني قبل المباني، والعبرة ليست بما تحمله دلالات الألفاظ عندك، بل العبرة بما سيفهمه الناس من كلامك، فربما اللفظ الذي يحمل دلالة سيئة عندك يحمل دلالة حسنة عند غيرك أو العكس، وبالتالي إصرارك على استخدام " مصطلحات " بعينها بدون أن يكون الناس فاهمين لمعانيها وبدون أن تشرحها لهم هو جريمة حقيقية في حق المنهج حتى لو كانت المصطلحات سليمة 100 %

وهنا سنتكلم في منهجنا الخطابي عن قاعدتين هامتين:

أولا:- تخطي المصطلحات الملغمة

ثانيا:- تفسير المصطلحات المغلفة للناس قبل إنكارها ومهاجمتها

أولا: تخطي المصطلحات الملغمة

المصطلحات الملغمة: (هي المصطلحات التي يفهم منها المستمع معنى آخر غير ما تقصد، بسبب تلغيمها بمعانٍ أخرى غير مقصودة)

وسميناها (ملغمة): لأن هذه المصطلحات غالبا يكون بها ألغام وضعها الإعلام الموجه أحيانا، بل ووضعتها التيارات التي تسيء استخدامها أحيانا كثيرة، فإذا ذكرت المصطلح انفجرت تلك الألغام في أذن المستمع، وربما يبدأ في إنكار ما تقول وتبدأ أنت في الرد عليه بينما هو ينكر شيئا مختلفا عما تحاول أنت إثباته!

والعجيب أن يظن البعض أن الجهر بالحق وإعلانه هو أن تستخدم لفظا ملغما لا يفهم الناس مقصدك به فيهاجمونك! ويعد غير ذلك تنازلا، والصحيح هو العكس لأننا مأمورون أن نخاطب الناس لنبين لهم، هداية لهم إلى الحق وليس تضليلا!

قال تعالى:(وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ)

وقال حاكيا عن النبي شعيب - عليه السلام- : (إن أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ)

*** أمثلة للمصطلحات (الملغمة):**

1- اللفظ المركب (تطبيق الشريعة): هذا مصطلح ملغم لا أصل له لا في كتاب ولا سنة، وإشكاله ليس فقط في كونه ملغما، إشكالية هذا اللفظ حين تتبع سياقات استخدامه ستجدها إشكالية منهجية فاللفظ معناه أصلا خاطئ

كلمة تطبيق: أي مطبِّق ومطبَّق عليه، بمعنى أن الحاكم يطبقها على المحكومين، وكأن المحكومين لا شريعة عليهم، وكأن الشريعة أصلا كلمة متعلقة بالحكم والسلطة فقط، وبالتالي يظنون أن أقصى شيء يقدر عليه المحكومون هو فقط أن يطالبوا " بتطبيق الشريعة " فالحاكم وحده عندهم القادر على " تطبيقها " وعلى المحكومين المطالبة بها فقط!

وهذا فهم ناقص وعرض خاطئ لمعنى الشريعة، ودليل ذلك أنك إذا سألت أحدهم: متى "طبَّق" النبي ﷺ الشريعة؟ سيقول لك: "في المدينة"، لأنه لا يفهم الشريعة إلا في الحكم، بينما النبي ﷺ "أقام" الشريعة من اللحظة الأولى التي نزل عليه الوحي فيها.

هذا الاستعمال لكلمة "تطبيق" كرس الظن بأن الشريعة هي فقط الحدود، وبالتالي عندما يقولون تطبيق الشريعة أول معنى يتبادر للذهن هو "تطبيق الحدود".

اللفظ الأصح والأدق والوارد في القرآن هو لفظ "إقامة:"

(أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ ولا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ)

ولفظ "إقامة" الشريعة فيه فوائد عديدة:

أولا: بركة النص، إذ أن الله تعالى قال ((أن أقيموا الدين)). وتأمل ما يفيده لفظة إقامة من طمأنينة نفس وعمق معنى حيث فيه معنى البناء والاستقامة والرفق والأناة، وهذه من بركة ألفاظ القرآن، ولِمَ لا تكون كذلك وقد أنزله من خبر النفوس وعلم أسرارها سبحانه.

ثانيا: فيه تبيان للناس أن إقامة الشريعة لا تقصر الشريعة في جانب الحكم، فالنبي ﷺ أقام الشريعة من لحظة بعثته الأولى وكذلك المسلم يجب عليه أن يقيم الشريعة في كل أحواله، ولكل حال شريعته، فالحاكم عليه أحكام، والمحكومون عليهم أحكام، وإذا خالف الحاكم الحق أصبح على المحكومين أحكام جديدة يجب أن يقوموا بها كالخروج عليه وخلعه، كل هذا " شريعة "

وعليه، فنحن لسنا أفرادا أو كيانات "تطالب بتطبيق الشريعة" بل أفراد وكيانات تقيم الشريعة مباشرة، والشريعة قد تكون في حق البعض دعوة وفي حق الآخرين جهاد وهكذا، فهي ليست محصورة في الحكم فقط؟

كما أن لفظ "تطبيق" أورث عند الناس الشعور السلبي تجاه الشريعة أنها تطبق عليهم من فوق رؤوسهم، وكأنها ستسقط عليهم سقوط الصواعق وليس شيئا سيقيمونه! ولذلك يسألون دائما: (من الذي سيطبقها؟)

بينما "إقامة" الشريعة لفظ يفيد أن الجميع سيقومون بها، حاكما ومحكومين، راعيا ورعية، وليست شيئا يتسلط به البعض على رؤوس الآخرين.

ثالثا: (وهو مهم جدا): لفظ "إقامة الشريعة" يفيد في ألا يزيغ البعض عن المنهج بغرض الوصول للحكم بحجة أنه يسعى لـ "تطبيق الشريعة" !! لأنه سيدرك أنه مطالب كمسلم بإقامة الشريعة على كل أحواله سواء كان حاكما أو محكوما، وإقامة الشريعة تعني موافقة المنهج، أما مخالفة الدين والمنهج من أجل الوصول للحكم بحجة أنه يريد " تطبيق الشريعة " فهذا عك لا معنى له، فكأنه يقول : أنا سأخالف الشريعة حتى "أطبق الشريعة"!

2- مصطلح (إسلامي) بكل مشتقاته، شباب إسلامي - إسلاميين - حركة إسلامية - مشروع إسلامي مدرسة إسلامية .. إلخ

هذا المصطلح الذي لم يرد أصلا في كتاب أو سنة، والوارد هو: استخدام لفظ (مسلم) فقط، وهو لفظ له لوازم، فالمسلم لا يمكن أن يكون مسلما وهو لا يقر بمنهاج الله، ولا يوجد مسلم من حقه أن يتنصل من أحكام الإسلام متعللا بأنه مسلم ولكنه ليس إسلامي!!

فالإسلام لم ولن يكون خيارا سياسيا، وشعارا براقا تسخدمه بعض الأحزاب في الحشد وتتخذه صبغة تصبغ بها برامجها السياسية!! الإسلام دين مكتمل، من آمن به فعليه أن يسلم له كله

ثم هذا اللفظ بالفعل تم تلغيمه وصار أيضا يطلق على تيار بعينه له خطاب محدد ونظرة للتغيير وشعارات محددة، وأصبح يستخدم في وصف أشياء ليست حقيقية ككلمة " بنك إسلامي "، وفي الحقيقة ليس معنى أن البنك لم يتعامل بالربا أنه صار ""إسلاميا"" خاصة والمنظومة الاقتصادية الحالية كلها لا تتوافق مع الإسلام أصلا، بعيدا عن جواز التعامل مع هذا البنك أو لا فهذا ليس موضوعنا هنا!

ولذلك فالأولى هو عدم استخدام هذا اللفظ الذي صار يشوه المعاني حقيقة، ولن تجد أحدا من الصحابة أو التابعين قد استخدموا هذا المصطلح أبدا، وعندما نقل عمر - رضي الله عنه - فكرة "الديوان" للخلافة لم يسمه " الديوان الإسلامي" مثلا؛ ففي الحقيقة الديوان نفسه ليس كافرا ولا مسلما ووصف الجمادات عامة بالإسلام شيء لا أفهمه الحقيقة! وإنما الأفراد هم الذين يوصفون بالإسلام أو عدمه.

ولفظ " إسلاميين" ليس وصفا يدل على المدح، بل هو يُطلق - لغة - على كل من نسب نفسه للإسلام حتى ولو كان كاذبا، فأبو الحسن الأشعري عندما سمى كتابه " مقالات الإسلاميين" كان يتحدث فيه عن الفرق التي انتسبت للإسلام، ولم يقل " مقالات المسلمين" لأن بعض هذه الفرق البدعية قد خرجت من الإسلام بمعتقداتها الباطلة، فهو تورع عن أن يسميهم "مسلمين" وسماهم " إسلاميين " أي : المنتسبين للإسلام، وهو له كتاب آخر اسمه (مقالات غير الإسلاميين) يتحدث فيه عن الفرق التي لا تنسب نفسها للإسلام أصلا (مثل كتب مقارنة الأديان اليوم).

ثانيا:- تفسير "المصطلحات المغلفة" قبل إنكارها

المصطلحات المغلفة: هي تلك المصطلحات خبيثة المعنى في الأصل لكن تم تغليفها بمعان أخرى جميلة، حتى إذا بدأت مهاجمة تلك المصطلحات -دون تبيين - وتبرأت منها فهم من يسمعك أنك تنكر المعاني الجميلة المغلفة لتلك المصطلحات، بل العجيب أنه ربما لا يفهم المستمع من هذه المصطلحات إلا تلك المعاني الغلافية الجميلة، ونحن في هذه الحالة لا نستفيد شيئا من التبرؤ من هيكل الكلمة والمصطلح بينما ظل المعنى الذي ننكره غير مفهوم للناس، وهذا قصور في البيان وضعف في الخطاب، والسبيل هو: أن تزيل تلك الأغلفة التي تغلف المصطلح وتعري المصطلح تماما مما ألصق به حتى إذا أصبح مجردا مفسرا واضحا أنكرته وبينت عواره:

1- مصطلح (**الديمقراطية**): جوهر المصطلح كما شرحنا: هو حكم الشعب المطلق وسيادته فوق أي سيادة أخرى وإن كانت سيادة الله، فالشعب فيها هو مصدر الشرعية ومنه يتحدد الصحيح من الخاطئ، وإليه يحتكم وعليه التعويل كله، إلا أن مصطلح (الديمقراطية) قد تم تغليفه بمعان أخرى وهي: الحرية والتعددية والتسامح وقبول رأي الآخر وسماع صوت المعارض وإنشاء دولة مدنية الطابع حديثة المؤسسات راقية المسار، هذه الأغلفة "المُجَمّلة" قد يفهم الناس أنك تنكرها هي إذا هاجمت المصطلح بدون تبيين وتوضيح، ولذلك قلنا التفسير قبل الإنكار، فمن أكبر الأخطاء أن يخرج متكلم للناس بدون شرح ولا توضيح ولا تفسير ويقول لهم مثلا : (الديمقراطية كفر أو الديمقراطية حرام) ثم ينصرف! أي نوع من البيان هذا ؟!! ويمكن الرجوع لتعريف الديمقراطية مرة أخرى في الفصل الثاني.

علما أنه أيضا لا يصح استخدام المصطلحات المغلفة في الخطاب بحجة أنك تقصد الأغلفة المجملة لأن اللفظ نفسه يحمل معاني أخرى غير صحيحة.

2- مصطلح (**الوطنية**): كثيرا ما يُقصد بهذا المصطلح تكريس ثقافة سايكس بيكو، أي أن انتماءك لا يتخطى الأسلاك الشائكة الموجودة عند الحدود والتي وضع معظمها المحتل، فالحدود عند الوطنيين ليست ترابا والشعوب المسلمة ليسوا إخوة أو تنقص أخوتهم باختلاف جنسياتهم، ولا شك أن هذا المعنى يصادم جوهر الدين والعقل ويقدم للمحتل الحديث خدمة على طبق من ذهب، ولا شك أن شياطين الإعلام يستعملون هذا المصطلح في أغراض خبيثة كنجاحهم في مصر مثلا في شيطنة الشعب الفلسطيني وفي عزل حس المصريين وعاطفتهم عن القضية الفلسطينية وقضية المسجد الأقصى باعتبارهما قضيتين غير وطنيتين تخصان الشعب الفلسطيني "الذي باع أرضه" كما يقولون!

ولكن هذا المصطلح مغلف أيضا بمعانٍ أخرى جيدة فهو يُستخدم كدلالة على عدم العمالة والانتماء للناس والاهتمام بقضاياهم والحفاظ على الأرض ورفض الاحتلال، وإذا هاجمت مصطلح الوطنية قبل أن تفسره وتزيل عنه هذه الأغلفة المجملة المزيفة من حوله فسيفهم الشعب من هجومك على "الوطنية" أنك تهاجم الانتماء لهم ولقضاياهم وأن لك ولاء لآخرين في الشرق أو الغرب.

3- مصطلح (**الرأسمالية**)

وجدتُ بعض فئات الشعب يظنون الرأسمالية تعني الرفاهية والرخاء والقضاء على الفقر، ولذلك كان لزاما أيضا على من يقومون بمحاربة الرأسمالية بقيمها الفاسدة والباطلة أن يبينوا للشعب معناها وأن يزيلوا من حولها الأغلفة المزورة قبل مهاجمتها وإنكارها حتى لا يفهم الناس أننا نهاجم مصالحهم، ويمكن الرجوع لتعريف (الرأسمالية) مرة أخرى في الفصل الأول في (الشرعية الاقتصادية للنظام الدولي)

وكذلك مصطلحات أخرى مما يطلقها الكثيرون أحيانا على أنفسهم ولا يقصدون ولا يعرفون حقيقتها كالليبرالية والاشتراكية الخ ..

كيف نحرّك الجماهير ثوريا؟

تحريك الناس ثوريا يحتاج إلى إيجاد (مفتاح صراع) يفهمونه ويلتفون حوله ويكون لامسا لصلب القضية، ودور الطليعة هو ربط هذا المفتاح للناس بواقعهم وتسويقه لهم شعبيا ليصبح عنوانا لتحركهم وانتفاضتهم ورمزا لإرادتهم للتغيير، ولا أجمع ولا أدق من استخدام (إسقاط الهيمنة الخارجية) كمفتاح صراع شعبي يحوي في داخله كل مشاكل الناس الدينية والدنيوية، فهو السبب الحقيقي وراء الوضع الحالي، والعائق الأكبر أمام التغيير، إلا أن إفهام الناس هذا المفتاح وربطهم به وإحداث وعي عام عندهم بحقيقته لن يكفي لتحركهم، وإذا تحركوا فإن تحركهم سيظل عرضة للاحتواء والتوجيه ما لم يسقط عند الناس أربع قيم رئيسية، وهذه القيم أظهرتها بوضوح محاولات التغيير الأخيرة وهي:

1- **قدسية الجيوش**: إن خلق حالة من القدسية حول القوات المسلحة في بلادنا ما هي إلا نتيجة خطة ممنهجة حيث أن استمرار تقديس الشعوب لهذه المؤسسة ونظرتهم لها باعتبارها فعلا حامية الوطن يعني بقاء النظام العالمي مسيطرا ومهيمنا على بلداننا، فإن هذه الجيوش لم تُبنَ وتُشكل على قيم العدو فحسب، بل هي من تحمي هذه المنظومة القيمية بسلاحها، وهي الضامن الأخير وآخر خط دفاع لحفظ مصالح الغرب الاستراتيجية والإبقاء على ثوابت النظام العالمي في بلداننا بلا تغيير، وهي صاحبة السلطة الثابتة في بلادنا وإذا لم تُنتزع منها هذه السلطة فكل حديث عن التغيير سيظل وهما كبيرا.

إن حالة التقديس الداخلي للشعوب تجاه النخب العسكرية والجنرالات المسيطرة على البلد كان ولا يزال العقبة الأولى أمام أي تغيير حقيقي، وهذا التقديس هو ظاهرة شعبية لا تختص بها بلادنا، فالشعوب تنخدع دائما عبر حسها العاطفي الجياش في المؤسسات العسكرية ببلادها، هذه المؤسسات التي أمام مصالح قادتها من الممكن أن تقتل من الشعب الآلاف والتاريخ القريب خير شاهد!

إن الشعوب تحتاج لأن تصدم بالحقيقة المرة حول كبار الجنرالات والقادة الذين هم على اتصال دائم بالخارج ويمتصون أقوات الشعوب شأنهم شأن كل لصوص النظام، كما يجب أن يعلموا أن قوام الجيش من المجندين والضباط إما قد غُسلت أدمغتهم عبر الشؤون المعنوية (هي إدارة مهمتها "التوجيه الفكري والنفسي" لضباط الجيش والمجندين) ، وإما قد ارتضوا لأنفسهم العبودية مقابل متاع الدنيا مع كونهم يعلمون أكثر من غيرهم فساد هذه المؤسسة وعدم "وطنيتها" المدعاة، إلا أنهم لا يخالفون أوامر قادتهم إذا أمروهم بقتل الشعب والتنكيل به.

2- **مصدرية الإعلام**: أي أن الشعوب تعتبر الإعلام مصدرا موثوقا لتلقي المعلومات والأفكار خاصة الإعلام المدعوم من النظام، حتى أنك إذا سألت أحد البسطاء كيف عرفت أن كلامك صحيح تجده يرد بسرعة : (يا عم أنا سمعتها في التلفزيون) وكأن هذا السبب كاف جدا لتقبل المعلومة رغم ان معظم ما يلقى في التلفاز عبارة عن أكاذيب متراكمة!

إن استسلام الشعوب لما يلقيه الإعلام ونظرته للتلفاز باعتباره معلمه الأول هو شيء في غاية الخطورة، إن الإعلام المتلفز هو كارثة بكل المقاييس، وسيطرة النظام العالمي والأنظمة المحلية على الإعلام صارت تقريبا شبه كاملة، وإذا أردت أن تعرف مدى التأثير الإعلامي على العقول فقارن بين جيل الشباب الذي عنده مصدر إعلامي آخر كالنت، وبين جيل الكبار الذين لا يمكنهم العيش بدون التلفاز، هذه المقارنة بين الجيلين في الوعي وإدراك الحقائق تجعلك تعرف تأثير الإعلام، إنها مقارنة يمكن أن تأخذ في مصر مثلا عنوان (بين جيل عكاشة وجيل الفيسبوك)، وتحت هذا العنوان ستجد حقائق كثيرة!

3- **هيبة النظام**: إن نظرة الشعوب إلى الأنظمة باعتبارها السلطة الشرعية والحكومة التي تتولى أمرهم يجعلهم منهزمين أمامها حتى ولو كانوا أقوى منها، إن الشعوب يجب أن تنظر إلى تلك النظم باعتبارهم بلطجية مغتصبين للحكم بقوة السلاح لا شرعية لهم ولا مزية، شأنهم شأن كل منظومات البلطجية في بلادنا حتى ولو لبسوا الزي الرسمي، فليس لهم الحق في الاعتداء والبطش والتسلط على الناس، يجب كسر حاجز الخوف والهيبة لدى الشعوب من مواجهة بطشهم وطغيانهم، ، ويجب نسف ثقافة: (ضرب الحكومة لك مش عيب).

4- **أفضلية الاستقرار**: إن الشعوب تم تلقينها أن الاستقرار مهما كان سيئا فهو يعني حفظ البلاد ومنع تقسيمها وتشرذمها ومنع تدخل الخارج في شؤونها! وفي الحقيقة استقرار الأوضاع على ما هي عليه يعني استقرار معدلات النهب والسرقة وامتصاص الثروات وتغفيل الناس والعبودية لغير الله، استقرار الأوضاع يعني استقرار التبعية والانبطاح للخارج واستمرار الضياع والهلاك، إن النظام العالمي لا يترك بلادنا تستقر إلا إذا كان استقرارها يصب في مصلحته، ولكن عندما يريد أن ينتقل لمزيد من النهب والسرقة فيسحدث هو فوضى في إطار خطة يضعها، فوضى يحدثها هو ويفجرها هو ويوجهها هو، وأما الفوضى التي تحدثها الشعوب في إطار معركتها للتغيير فهي فوضى لا يريدها ولا يستفيد منها لأنها تفسد عليه خططه ومؤامراته، وإن الشعوب إذا أمسكت بزمام الأمور فإن الأوضاع ستتجه للأحسن بدون أدنى شك مهما كانت الصعوبات والشدائد أثناء الطريق.

هذه القيم الأربعة يجب أن توضع في الاعتبار عند التحرك في توعية الجماهير، ويجب إبداع الوسائل والأساليب في تغييرها وتصحيح قناعات الشعوب تجاهها وإلا ظل التحرك الثوري عبارة عن دوران في حلقات مغلقة.

وبذلك نكون قد أنهينا شرح المقصود بالثورة الحقيقية، وقد استفضنا في الحديث عن الجماهير بالذات وعن كل ما يتعلق بهم في المعركة نظرا لخطورة هذا الأمر وأهميته وإهمال الكثيرين له ووقوع أخطاء كثيرة فيه، وهنا يتبقى سؤال مهم يسأله البعض وهو : (ما الفارق بين مصطلح "الثورة" ومصطلح "الجهاد"؟ وهل يتعارضان؟) وهذا ما سنبينه في الفقرة التالية.

الثورة والجهاد

قد شرحنا معنى الثورة بقيمها الثلاثة (استهداف التغيير الجذري - العمل من خارج المنظومة - الرسالية) ، والثورة بمعناها المجرد عبارة عن وعاء فارغ يمكن أن يُملأ بالحسن، ويمكن أن يُملأ بالقبيح، فيمكن أن يقوم الناس بثورة لأجل باطل، كما يمكن أن يثوروا لأجل حق، يمكن أن تكون الثورة جهادا ويمكن أن تكون فسادا، يحدد ذلك غاية الثورة وقيمها التي تعليها، شأنها شأن كل كلمة لغوية تحتمل الخير وتحتمل الشر، مثل كلمة (الغزو) هي كلمة لغوية يمكن أن يكون فاعلها مجاهدا ويمكن أن يكون فاعلها مفسدا، فإن الذين (يغزون) لتكون كلمة الله هي العليا يكون (غزوهم) جهادا، وأما الذين (يغزون) ليصدوا عن سبيل الله فإن (غزوهم) كفر وفساد.

وكذلك لفظ (الثورة) كما شرحنا معناه ، لو افترضنا أن هناك طليعة ثورية أخذت على عاتقها مهمة التغيير الجذري وعملت من خارج المنظومة وواجهتها مواجهة حقيقية على كل المستويات مصدرة لتحركاتها أهداف رسالة الإسلام المكتملة وقيمه الشاملة التي جاءت بحفظ الدين والنفس والمال والعقل والعرض بأسلوب يعقله الناس ويفهمونه فوصفها الشرعي أنها (جهاد) بداية من نشر الوعي وحتى أكثر لحظات المواجهة التهابا.

والسلوك الذي سلكه المسلمون الأوائل بقيادة رسول الله محمد ﷺ تجاه منظومة الجاهلية الحاكمة لحياة الناس وتصوراتهم ومعتقداتهم هو بالتوصيف السياسي الحديث : سلوك ثوري بامتياز ! وهذا لا يُضاد اسمه الشرعي بأنه (جهاد في سبيل الله).

أما كون كلمة (الثورة) - اليوم - أصبحت مرتبطة بمعان أخرى لا علاقة لها بأصل الكلمة لا لغويا ولا سياسيا، (كربط الثورة بالسلمية المطلقة واللا عنف، وربطها بضرورة إقصاء الدين، وربطها بالسلوك الديمقراطي) فهذا في رأيي متعمد، والسبب ببساطة هو أن (الثورة) كلمة تحمل دلالات جيدة في أذهان الشعوب ، بل حتى في أدبيات الغرب وأحاديثهم هم يعتبرون أن الثورات حق خالص للشعوب ولا يستطيعون ذمها، وقد طفحت الكتب بمدحها، وبالتالي فهم أمام معضلة !! كيف سيذمون إذن من سيثور ضدهم وضد نظامهم العالمي وعملائهم في الداخل، أليست الثورة حق للشعوب كما يقولون!

وبسبب هذه المعضلة أصبحوا يحرفون معنى الكلمة ويغيرون دلالتها لترتبط تدليسا بمعان لا علاقة لها بالكلمة الأصلية بل قد تضادها أصلا، حتى يصبح من يسير في فلكهم هو الثوري، بينما الثوري الحقيقي الذي يواجه مصالحهم يصبح متطرفا إرهابيا مخربا ... الخ !!

ربط الثورة بالاستسلام للقتل ورفع شعارات السلمية المطلقة واللا عنف الدائم وربطها بالديمقراطية هو ربط مضحك لا علاقة له بالواقع ولا بالتاريخ ولا بتعريف الثورة أصلا، فالثورة بالأساس كلمة منذ ولادتها ارتبطت ارتباطا وثيقا بحروب العصابات أو بالعنف الجماهيري، وهي

سلوك انقلابي خشن يتخلله قطعا العنف تجاه المثار ضدهم ويصاحبه نشر للفكرة والرؤية واستهداف عميق للوعي الجماهيري مع إرادة التغيير الجذري، وغير ذلك ليس بثورة، ومعظم ""الثورات"" التي رفعت شعارات اللا عنف والسلمية لم تكن إلا ثورات بدعم إمبريالي غربي يصب في مصالح الغرب وهي الثورات التي تسمى "الثورات الملونة"!

والجهاد في اللغة هو بذل الطاقة والوسع، وفي الشرع هو بذل الطاقة والوسع في دفع الباطل وتحصيل الحق، وبهذا يتضح أن "الجهاد" لا يُعارض لفظ الثورة التي شرحناها ولا يناقضها، فالجهاد عنوان كبير يضم تحته أفعالا كثيرة قد يكون لها أسماء لغوية مختلفة ومتعددة، استعمال هذه الأسماء لا يعارض وصفها الشرعي بأنها جهاد.

فمثلا: لو نظرنا إلى "الجهاد بالسلاح" فسنجد أن الشرع نفسه عبر عنه بألفاظ وتعبيرات لغوية مختلفة مثل: (القتال - الخروج - الغزو - النفير - الفتح - العِقاب - الزحف - الضرب في سبيل الله - النصر) وكل هذه الألفاظ لا تتعارض مع وصفها بأنها جهاد في سبيل الله.

وكذلك استخدم الصحابة لفظا مثل: (المنابذة) للتعبير عن جهاد الحكام الجائرين بالسيف وكذلك استخدم الفقهاء قديما ألفاظ تدل على صور من هذا الجهاد مثل: (دفع الصائل – النكاية).

وكذاك الجهاد باللسان . فقد سمى الله تعالى تبليغ القرآن ومحاجة الكفار به جهادا فقال : (فَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَجَاهِدْهُمْ بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا)، وسماه بأسماء لغوية أخرى: (الدعوة "ادع" - الإبلاغ - الجدال الخ ..)

وبذلك يتضح أن استخدام التعبيرات اللغوية مثل: (المقاومة - الثورة - نشر الوعي) لا ينافي ولا يُعارض التوصيف الشرعي لهذه الأفعال بأنها "جهاد" عند استيفاء الشروط، ونحن نستخدم مثل هذه المصطلحات لكونها دالة لغويا وعرفيا على مقصدنا.

بذلك أكون قد أنهيت كل ما أريد قوله حول "الثورة" وما يتعلق بها، إلا أنني أحتاج فقط - حتى تكون الصورة مكتملة - إلى التنبيه على آفة خطيرة قد تعصف بأي كيان ثوري وتضيع مجهوده وتشوه رسالته وتكون عائقا أمام تحقيق أهدافه، إضافة إلى ما في هذه الآفة من مخالفة منهجية، هذه الآفة هي (الحزبية) .. ولذلك سأفرد لها باختصار العنوان القادم.

الحزبية مقبرة الأفكار

نعني بالحزبية : تحزب مجموعة من الأفراد وتعصبهم لكيانهم ومجموعتهم التي ينتمون إليها على حساب الحق، إن الحق يجب أن يبقى هو المركز الذي يدور حوله كل شيء، فهو المنهج والمنهج هو، وبه تحدد المصالح والمفاسد، فمصلحته فوق كل مصلحة، والمفسدة التي يمكن أن تصيبه هي أولى المفاسد بالتجنب قبل أي مفسدة أخرى، بل إن الله شرع للمؤمنين أن يخوضوا غمار الموت وأن تراق دماؤهم حفظا لهذا الحق وإعلاء له وصونا لبيضته، رغم أن مفسدة أن يُقتل المؤمنون وأن تُراق دماؤهم عظيمة إلا أنها أمام مفسدة ضياع الحق واستباحته تصبح هينة، بل إن حكمة الله اقتضت أن الحق لا يعلو ولا يبقى إلا بتضحيات أصحابه له، وإن الانحراف عن جعل الحق هو المركز يفضي إلى مفاسد منهجية رهيبة، والمُشاهد في الواقع أن كل "مجموعة" ادعت نصرة الحق وانحرفت عنه كان بسبب أنها نقلت مركزيتها من الحق إلى مركزية أخرى، والمركزيات المنحرفة هي باختصار:

1- مركزية الكيانات:

هي تلك المركزية التي تجعل مصلحة الكيان مركزا يدور الجميع حوله، فيصبح بقاء الكيان في ذاته يعني بقاء الحق، وضياعه ضياعا لهم، حتى تؤدي هذه المركزية مع مرور الوقت إلى هدم الحق نفسه وتضييعه في سبيل مصلحة الكيان، فالحق عند أصحاب هذه المركزية صار يدور مع الكيان لا أن الكيان هو الذي يجب أن يدور مع الحق، وتظل المصلحة المعتبرة عند هؤلاء هي مصلحة الكيان، والمفسدة التي يجب تجنبها هي المفسدة التي يمكن أن تصيب الكيان، وتحت قاعدة (المصالح والمفاسد) تلك يضيع الحق ويُمحى!

بينما الصحيح أن تظل الكيانات عند أصحابها مجرد وسيلة مرحلية لنصرة الحق فكرا وقولا وعملا، ولا ينبغي أبدا أن يصبح أي كيان عند أفراده هو عين المنهج والفكرة، ولا أن بقاءه يعني بقاء الحق، فالحق موجود من قبل كيانهم وسيظل موجودا بعده، ويجب ألا تكون الأفضلية والتقييم بالانتماء للكيان، بل هي بالقرب من الحق وبقدر نصرة المنهج وإعلاء القيم ولو من خارج الكيان الذي تنتمي إليه، فالموالاة والمعاداة يجب أن تكون بحسب ما تم تأسيس الكيان له وليس للكيان نفسه، هذا إذا كان الكيان قد أسس لنصرة الحق.

تنتشر مركزية الكيانات في "الجماعات الإسلامية" وعلى رأس ذلك : جماعة الإخوان، وكذلك في الأحزاب السياسية عامة، بدرجات مختلفة.

2- مركزية الأشخاص:

هي أن يتم تحويل بعض الشخصيات أو الرموز إلى مركز للأفراد، فهم يدافعون عن الأشخاص كأنهم هم المنهج، ويعتبرون أن الانتقاص منهم يعني انتقاص المنهج، متغافلين أنه لا ضمانة لأي شخص من الانحراف بالفعل، فالفكرة أبقى من الأشخاص، ونقاء المنهج أولى من تبرئة الأشخاص

ليس عيبا أن تدافع عن الأشخاص إذا تم اتهامهم بالباطل بل هذا هو الواجب، ولكن العيب والخطأ هو الخلط بين نصرة الشخص في ظلمٍ اتهم به وبين نصرة المنهج، فالشخص مهما تم اتهامه أو تشويهه أو بالفعل إذا انحرف هذا لا يضر المنهج ولا يمسه لأن المنهج لن يكون أبدا هو الأشخاص، الدفاع عن المنهج لا يكون إلا بالحديث عن المنهج لا بالدفاع عن الأفراد، ويجب أن يكون هذا المعنى واضحا جدا في قلوب الجميع، تنتشر هذه المركزية للأشخاص في التيارات "السلفية" بقوة.

3- مركزية الشعارات:

هذه المركزية تعني ببساطة أن تضع مثلا تحت شعار (الشريعة) كل ما يخالفها المهم أنك ترفع شعارها ولا يهم موافقتك لها أو مخالفتها فإن هذا كفيل بكسب تأييد كثير من "الإسلاميين"، وفي الجانب الآخر: ضع تحت شعار الليبرالية كل مناقضة ولكن المهم أنك تقول عن نفسك أنك ليبرالي حتى يتقبلك كثير من " الليبراليين".

وقد شرحنا في الفصل الثاني كيف أن بعض الذين يعلنون رفضهم للعلمانية بشدة ويحذرون منها هم أنفسهم واقعون فيها راضين بها مادامت قد رفعت بعض الشعارات "الإسلامية".

إن عقد الولاء والبراء والتعصب والانتماء على الشعارات صار سمة عامة في التيارات، حتى وصلنا اليوم إلى ظاهرة غريبة جدا وهي ظاهرة التيارات القائمة على الشعارات فقط، فلا الإسلامي إسلامي، ولا الاشتراكي اشتراكي، ولا الليبرالي ليبرالي، هذا بعيدا عن تقييم كل فكر، ولكني أتكلم فقط عن موافقة هذه التيارات حتى للأفكار الموجودة في أدبياتهم!

أخيرا: هل نحن مخيرون في خوض المعركة؟

إنها ليست معركة سياسية تخص السياسيين وحدهم، وليست حربا على السلطة بين طلاب الدنيا لتعلن اعتزالك لها، وليست فتنة اختلط فيها الحق بالباطل كما يزعم الزاعمون، إنها معركة فاصلة واضحة، بين الحق والباطل، وبين الحرية والعبودية، وبين الإسلام والجاهلية، معركة الأحرار التي لا يسع أحدا أن يتخاذل عنها، وأن يدير وجهه لغيرها، إنها معركة يدفعك إليها دينك قبل كل شيء، معركة سيسألك الله عما قدمته فيها، وعما بذلته في أحداثها، فلا تتأخر عنها، فإنما ذلت هذه الأمة عندما تخاذل أفرادها عما أوجبه الله عليهم، وعلى رأس ذلك الجهاد، والجهاد كلمة أشمل من مجرد القتال، فهي تشمل القتال وتشمل دفع العدو في كل الساحات التي هجم علينا فيها ومنها بلا شك ساحة الفكر والوعي، وبصورة أوسع تشمل حتى مجاهدتك لنفسك، فإننا بحاجة إلى إصلاح قلوبنا ونفوسنا، كما أننا بحاجة إلى مخاطبة الشعوب بما يعقلون ويفهمون ودعوتهم إلى الحق الكامل ودفع الشبهات والزيف الذي يُلقى إليهم، كل هذا مع حاجتنا لمواجهة العدو على الأرض بكل ما نملك، فالمعركة تشمل كل ذلك وكل جوانبها مرتبطة ببعضها.

ولأننا نعلم أننا في عبادة نرجو منها رضا الله فلا ينبغي أن نتعلق كثيرا بالنتائج وأن نحمل همها، فالله قد تكفل بها، ولن يسألنا الله إلا عن أفعالنا، فالتمكين هو وعد الله لمن اتبع رضاه، وقد نرى النصر بأعيننا وقد لا نراه، فما يهمنا هو ألا نلقى الله مستسلمين خاضعين لأعدائنا، مقصرين في حق المعركة، خاذلين لديننا الذي أمرنا بالجهاد، ولأمتنا المستضعفة التي تحتاج إلى من ينقذها.

ولذلك من أكثر الكلمات التي لا أرى استعمالها موفقا كلمة (السعي للتمكين) ، فالصحيح هو أننا نسعى لإقامة الدين وتنفيذ أمر الله لنا، فليس التمكين شيئا يُسعى له ولا واجبا سنُسأل عن تحقيقه يوم القيامة، وإنما هو وعد الله لمن آمن وأصلح واتبع منهاجه، قال تعالى (وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا).

وقد قال النبي ﷺ (إن قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فإن استطاع أن لا تقوم حتى يغرسها فليغرسها) أنت تعلم أن القيامة قد قامت وأنه في كل الأحوال لا يوجد من سيستفيد من زرع هذه الفسيلة فلماذا تغرسها؟ ، تغرسها لأنك ستحاسب يوم القيامة عن أفعالك نفسها وليس على النتائج، ومادمت قد فعلت ما أمرك الله به فقد نجوت والنتائج لله.

وحتى لو لم يكن الله قد وعدنا بالنصر والتمكين لما جاز لنا أن نترك المعركة، لأننا خضناها طاعة لله وتنفيذا للواجب الذي أوجبه علينا، وقد نقلنا الكلمة الموفقة الحاسمة لابن تيمية رحمه الله : (العدو الصائل الذي يفسد الدين والدنيا لا شيء أوجب بعد الإيمان من دفعه) فأنت بخوضك للمعركة تنجو بدينك قبل دنياك، فكيف وقد وعدك الله بالنصر إن نصرته، وتكفل سبحانه بألا يضيع سعيك هباء في الدنيا ولا في الآخرة، أيمكن بعد كل هذا أن تتكاسل عن المعركة وأن تصرف وجهك عنها؟

ألا فلينطلق كل حر على بركة الله، فإن المعركة محسومة لأهل الحق ولا محالة، وإن من سنن الله عز وجل أن كل ما يبذله أصحاب الدعوات والأفكار من مال أو وقت أو حياة ينتقل إلى كفة أفكارهم ودعواتهم مباشرة، فالدعوات تعيش بأرواح من ماتوا في سبيلها، وتغتني بما أنفقوه من أموالهم، وتتحرر بأوقات سجنهم، هذا غير أجرهم في الآخرة، فأبشر بكل ما تبذله فإن له أثرا في الدنيا قبل الآخرة حتى وإن لم تشهد أنت هذا الأثر في حياتك، فارفع راية الحق واستقم على المنهاج ولا تنظر لفارق القوة بينك وبين عدوك ولا تهتم كيف سيأتي النصر أو كيف سيكون أثر عملك، فالأمر كله بيد الله تعالى، وإن في قصة أصحاب الأخدود لعبرة كبيرة، حيث اختار الغلام أن يضحي بروحه في سبيل الله فكان أثر عمله في الدنيا أن آمن الناس جميعا بعد موته، ثم اختار الناس من بعد الغلام أن يضحوا كذلك بأرواحهم وآثروا نار الأخدود على الكفر بالله، فأين أثرهم في الدنيا وهم آخر من آمن حينها؟ .. إن الله قد أبى إلا أن يجعل لهم أثرا في الدنيا فأنزل سورة البروج تخليدا لأثرهم وليكونوا نبراسا لكل مؤمن إلى يوم القيامة.

وإذا كنا غير مخيرين في خوض المعركة فنحن كذلك غير مخيرين في الطريقة التي سنخوض بها المعركة، فنحن في عبادة، والعبادة تكون بالصورة التي حددها الله، وإن الله قد بين لنا الوسائل التي يجب أن نسلكها في مثل هذا الواقع، هذه الوسائل هي جزء مما نعنيه بكلمة المنهج، وهو ما فصلنا الحديث عنه في هذا الفصل.

إننا يجب ألا ننظر أبدا إلى تكلفة المنهج الثوري ولا إلى صعوبة طريقه، إنه يكفينا أننا نتبع المنهج السليم وأننا نسلك الوسائل الصحيحة، وهذا نراه في حد ذاته انتصارا، فالهزيمة عندنا هي أن نحيد عن الحق وأن نتجرد من منهجنا، ولا نرى أي قيمة لانتصار الأشخاص والكيانات إذا كانوا قد فرطوا في منهجهم وداسوا على مبادئهم؟ فهذا لا يُسمى انتصارا ولا تمكينا بل هو مجد شخصي يحققونه لذواتهم على حساب الحق، فالانتصار يعني انتصار الحق حتى ولو كان ثمن ذلك هو موتنا وفناء كياناتنا، والحق لا ينتصر بالباطل!

إننا نؤمن أن الوسائل والغايات وجهان لعملة واحدة، ولا يجوز التفريط في الوسائل بحجة حسن الغايات، فالغاية لا تبرر الوسيلة، و الغايات ليست مطلوبة منا ولم يكلفنا الله بها إنما هي النتيجة الطبيعية لاتباع الوسائل الصحيحة قال تعالى: (إن تنصروا الله ينصركم) فإن تنصروا الله بالوسائل ينصركم بالنتائج، فالنصر الأول هو تكليف الله لنا، والنصر الثاني هو ما تكفل الله به، فاهتم بتصحيح وتنقية ما كلفك الله به، ودع ما تكفل هو به.

وبذلك تفهم أن الثورة بهذا المعنى الذي شرحناه ليست مجرد وسيلة للتغيير من ضمن وسائل أخرى، بل هي منهج التغيير الذي لا نحيد عنه، ولا نستبدله بمنهج آخر، فالواقع فاسد الأصل، باطل من جذوره، وأي تحرك سياسي ترقيعي مع هذا الواقع يعني أنك قد تصالحت مع أصله الفاسد وجذوره الباطلة حتى ولو استطعت تغيير بعض الفروع والسلوكيات.

والثورة بالمعنى الذي شرحناه هي عملية طويلة الأمد مستمرة متنوعة المسارت وليست مجرد حدث انفجاري يحدث في يوم وينتهي، والمعركة ليست سلطوية فقط تنتهي بالحصول على الزعامة

كما يروج السياسيون بل إن إصلاح كل شخص لنفسه وتنقية عقله وقلبه وسلوكه من الباطل وإصلاحه لغيره هو جزء من نفس المعركة!

فالنظرة السلطوية للمشكلة والحل هي نظرة قاصرة، وفكرة تحويل الإسلام إلى منتج يتم عرضه عرضا انتخابيا، وشعارات يسهل الترويج لها حزبيا، هي فكرة تنقض تماما منهج التغيير الذي نعتقد صحته، وهذا ما يفرق المتحركين بالثورة حاملين منهج الإسلام وبين من أطلقَ عليهم "تيارات الإسلام السياسي"، فإن مشكلة الواقع عند الثوار ليست منحصرة في الوجوه الموجودة في السلطة، والحل عندهم - كذلك - ليس منحصرا في تغيير تلك الوجوه، والإسلام عند الثوار ليس وسيلة يُطلب بها الوصول إلى السلطة المتغيرة تحت رعاية المفسدين، بل إن الإسلام هو منهج يدفعنا للبذل والتضحية، منهج نتحرك به لتحقيق أهداف وليس لاستجداء مطالب من الطغاة، منهج يرسم واقعا جديدا ويؤسس فيه لسلطة من نوع مختلف، منهج ينتزع الحق ولا يشحذه من المبطلين، منهج يصلح ما أفسده العدو في كل النواحي، وإن سنة الله في كل شيء أنه يُبنى من أسفل إلى أعلى، وإن التغيير كذلك لن يكون حقيقيا ما لم يمس القاع والجذور وحتى يصل إلى أعلى نقطة، وهذا لا يمكن حدوثه إلا بخوض المعركة ثوريا على كل المستويات، فإن خوض المعركة على النحو الذي شرحناه سيبني الحق في الوقت الذي يهدم فيه الباطل.

خاتمة

أرجو أن أكون قد وُفقت في أن أضع أقدام القارئ على التصور العام للمعركة اليوم والمنهج الذي يجب أن يكون عليه حاملو لواء التغيير، لا شك أن التصور الصحيح للمعركة والمنهج المستقيم فيها سينتجان على أرض الواقع نظرية تغيير مؤثرة، والنظرية وإن كانت نابعة من المنهج إلا أن أبوابها أوسع وأكثر، وتتسع للاختلاف بصورة أكبر، والاختلاف في النظرية أحيانا يكون اختلافا في الخطط العملية فقط، فالنظرية محل تعديل وتطوير وبناء مستمر بخلاف المنهج الذي هو محل الثبات ولا تنازل عنه ولا تغيير، وقد كنت أتمنى أن أفصل الكلام حول نظرية التغيير والخطط العملية في الواقع أكثر من ذلك إلا أن هذا لم يسعفني فيه الوقت حتى الآن، وكذلك ظروف المعركة لا تسمح بنشر هذا حاليا، كما أن هدفي من الكتاب هو أن أكشف للقارئ بدقة حقيقة المعركة وأبعادها الواقعية والمنهجية وأن أطلق له مجال التفكير والإبداع والاختيار بُناءً على هذه الأرضية المنهجية، وأحسب إن شاء الله أن هذا الكتاب كاف جدا لمن أراد التحرك المؤثر في المعركة، ولو بالوعي ونشر الفكرة كخطوة أولى.

وإذا انطلقت في هذه المعركة فيجب أن تعلم أن المواجهة حتمية، هذا هو حكم الواقع والتاريخ بل والشرع، فإن الطغاة لا يسلمون رقابهم لمن يقطعها، وعليك أن تأخذ حذرك وتستعد لذلك، هذا على المستوى الفردي، وأما على مستوى الشعوب فإن كل ما ذكرناه من محاولات الخروج من الهيمنة وتغيير الأوضاع سيجعل الشعوب حتما على خط المواجهة مع الخارج وطابورهم الخامس في الداخل، وعلى الشعوب أن تُعدّ لذلك جيدا، وعلى الثوار ألا يخفوا هذه الحقيقة عن الشعوب، وأن يخبروهم أن المعركة تتطلب التضحيات وأن الأمجاد لا يصنعها إلا الأحرار!

خلاصة ما سطرته في هذا الكتاب هو دعوة لثورة حقيقية شاملة ضد منظومة الاحتلال الدولي، ثورة بكل ما شرحناه من معانٍ، ثورة تبدأ من داخل كل واحد منا حتى يبلغ مداها إلى ما شاء الله تعالى، وأعتقد أنه قد اتضح الآن معنى تلك الجملة التي افتتحت بها الكتاب: (**إننا اليوم نخوض معركة كبيرة باختيارنا، نفتح فيها أبوابا مغلقة، ولا ينبغي أبدا أن تتردد في خوضها معنا، ليس ضروريا لكي تخوضها أن تعرفنا ونعرفك، ولكن من الضروري أن تكون حرا من داخلك، وإن كتابتي لهذا الكتاب وقراءتك له ليست إلا خطوة في طريق هذه المعركة**)

هذا وما كان من صوابٍ في هذا الكتاب فمن الله وحده فله الحمد، وما كان من خطأ أو نسيان فمن نفسي ومن الشيطان، واللهَ أسأل أن يتجاوز عن سيئاتنا وأخطائنا، وجلّ من لا يخطئ، وآخر دعوانا أنِ الحمد لله رب العالمين.

الفهرس